

كتاب افتتاح
كتاب افتتاح

وقفت هذا الكتاب رضاء لوجه الله
وقفا صحيحا لا يباع ولا يشترى ولا يرهن
الحاج حافظ افندي كريمهسي خديجه مىلا
عفى الله عنها ولوالديها فمن بدله
بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين
يبدلونه

بلورسك جانسك بلمزسك سلطانسك ...

افتتاح حسن پاشا بن علاء الدين الاسود على المصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل من السماء الفرقان وخلق من التراب الانسان وسوى بين الامير والفقير والسلطان والصلوة على النبي محمد المخصوص بجماجم بني عدنان وعلى اله واصحابه ذوي الكرم والاحسان اما بعد فهذه حواش كتبتها للمصباح وسميتها بالافتتاح بالتماس بعض الاصحاب ستعينا بالملك الوهاب قال المصنف رحمة الله بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله ذي الانعام اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك لزمت الفاء في جوابها نحو اما زيد فمنطلق تقديرها عند سيبويه مهما يكن من شيء فزيد منطلق ثم اعطيت الفاء الخبر لكراهتهم الموالات بين حرف الشرط والجزاء لفظا فحصل لك اما زيد فمنطلق واعلم ان استعمال اما في الكلام على وجهين الاول ان يستعملها المتكلم لتبيين المجمل على طريق الاستيناف نحو جائني الرجال اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها المتكلم شارعا في كلام من غير ان يتقدم عليها كلام وعلى الثاني قوله اما بعد حمد الله والعامل فيه اما لانها لنيابتها مناب الفعل تعمل في الظروف خاصة فان قلت ان

لا يجوز

لا يجوز ان ينتصب بقوله اردت بعد الفراغ من حمد الله ان الملطف بقوله ان الملطف على معنى اردت ان الملطف بعد الفراغ من حمد الله قلت لمانع وهو ان لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها لان معمولها لا يتقدم عليها لا يقال منطلق ان زيدا معمولها احق لان لا يتقدم عليها قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام بجر جاعل على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له لعدم شرطه وهو التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا لان الاضافة فيه في تقدير الانفصال بخلاف البدل والمبدل منه فان قيل لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله لانه لو كان بدلا منه لوجب ان يكون موصوفا بصفة لما ثبت من ان النكرة اذا ابدلت من المعرفة لا بد ان تتصف بصفة فلما لم يكن موصوفا ظهر انه ليس ببدل فالجواب ان الموصوف هنا محذوف ولذا عمل اسم الفاعل اعتمادا على هذا الموصوف وتقديره اله جاعل النحو ثم حذف الموصوف اي جاعل واقيمت الصفة مقامه فح يندفع الاعتراض وشبه النحو بالملح حيث قال كالملح في الطعام وجه التشبيه بين النحو والملح ان استعمال النحو في الكلام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له كما

ان استعمال الملح في الطعام مصلح له وتركه استعماله فيه بفسد له
فيكون هذا الوجه شاملا لطرفي المشبه والمشبه به ومن حق وجه
التشبيه كونه شاملا لهما ومن هذا علم فساد قول من قال ان
وجه التشبيه بينهما هو ان القليل من هذا العلم مصلح
كما ان القليل من الملح مصلح له لا الكثير منه لان هذا الوجه مختص
بالمشبه به وهو الملح دون المشبه وهو النحو وبعد فالصلوة على
نبيه وهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن
المؤمنين الدعاء والنبي فعيل اما بمعنى فاعل من نبأ
اي اخبر ويسمى الرسول به لانه مخبر عن الله سبحانه وتعالى خففت
الهمزة بقلبها ياء ثم ادغم فيها واما بمعنى مفعول من النبوة
وهي الارتفاع والشرف ويسمى الرسول به لانه شرف على ساير
الخلق وقلبت الواو ياء ثم ادغم فيها والجمع انبياء والفرق
بين النبي والرسول ان النبي اعم من الرسول لان النبي
يطلق على من له كتاب وعلى من ليس له كتاب والرسول
يطلق على من له الكتاب فقط محمد بالجر بانه عطف بيان
لنبيه وهو في الاصل الذي كثير خصاله الحميدة فصار علما للقائد
الانبياء لكثرة خصاله الحميدة قوله سيد الانام مجرور على الوصفية
لمحمد واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لما

[illegible]

شيئ في قاعدة التصريفيين من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت
احديهما بالسكون تقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء والانام
البشر وبعد الصلوة على آله اصله اهل بدليل تصغيره
اهيل قلبت الهاء همزة لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا
~~لتحركها وانفتاح ما قبلها~~ فصار آل وبعد الصلوة على اصحابه

لكون ما قبلها مفتوحا

الاصحاب جمع صحب وهو جمع الصحابة وهي المصدر في الاصل مثل
زيد وازياد والاضافة في قوله مؤيدي الاسلام اضافة معنوية
لان اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي فيكون وصفا للاصحاب المؤ
يدين ~~سقطتا~~ اي المقوين والاصل مؤيدين فيه اسقطت النون لكنها
للاضافة لئلا يلزم اجتماع الضدين والياء تسقط لفظا
ولكنها في الخط ثابتة لئلا يلتبس الجمع بالمفرد والفاء في قوله
فان الولد الاعز جواب اما وهو ان حرف من الحروف
المشبهة بالفعل يستدعي الاسم منصوبا والخبر مرفوعا واسم الولد
والاعز صفته والجملة اعني لا زال كاسمه مسعودا مع ساقيتى جملة
معترضة بين اسم ان للولد وخبرها وهو قوله اردت ان المظهر
ولا محل لها من الاعراب والجملة المعترضة هي التي تتوسط بين اجزاء
الجملة المستقلة لتفيد معنى يتعلق بها او باحد اجزائها و

والجملة المعترضة ههنا تتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة وهو كلمة ان د
خبرها وتفيد معنى يتعلق باحد اجزائها وهو كلمة ان والاوجه
في الاعراب ان يقال ان لا زال من الافعال الناقصة يستدعي الاسم
مرفوعا والخبر منصوبا واسمه ضمير مستكن في تحت لا زال راجع الى
الولد وخبره كاسمه مسعودا ابد الاسنة والكاف فيه تحتمل ان يكون
حرفا او اسما لانها اذا كان حرفا فيكون متعلقة بمحذوف تقديره
كاين كاسمه وانها اذا كان اسما فيكون بمعنى المثل وانما قلنا والاوجه
لان فيها وجها اخر وهو ان يقال ان اسم لا زال ضمير مستكن فيه
راجع الى الولد وخبره مسعودا وكاسمه حال الا ان الوجه الذي ذكرناه
اولا هو اوجه لعدم لزوم تقييد الدعاء بخلاف الثاني ولا زال ذلك
الولد الى اهل الخير ودودا اي محبوبا والجار والمجرور اعني الى اهل
الخير متعلق بالودود ولما في قوله لما استظهر اي الولد الاعز مختصر
الاقناع ظرف بمعنى حين لانها اذا دخلت على الماضي تكون
ظرفا بمعنى حين واذا دخلت على المضارع تكون جازمة نحو
لما يخرج واذا دخلت على غيرها تكون بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل
نفس لما عليها حافظ اي ما كل نفس الا عليها حافظ وهي
ههنا قد دخلت على الماضي فلا بد ان تكون ظرفا بمعنى حين

والعامل

والعامل فيها اردت فان قيل لم لا يجوز ان يكون العامل فيها
استظهر قلنا لا يجوز ان يكون استظهر عاملا فيها لانه مضاف
اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف اليه في المضاف ولما كشف اي الولد عنه
اي عن مختصر الاقناع بحفظه اي بسبب حفظه فضلة القناع اي
اي قناع الاقناع ما تغطى به المراة على راسها وفضلته بقيته
واراد بكشف الولد اياها ازالة الجهل عنه لانه حجاب كفضلة القناع
والمصدر اعني الحفظ يحتمل ان يكون مضافا الى المفعول [illegible]
وذكر الفاعل متروك تقدير الكلام على الاول وكشف عنه بحفظ المختصر
الولد وعلى الثاني وكشف عنه بحفظ الولد المختصر ولما احاط اي
الولد بمفرداته اي بمسائل المختصر حفظا وهو منصوب على انه
تمييز بمعنى الفاعل اي احاط حفظه بمفرداته ولما اتقن اي الولد
ما فيه اي الذي حصل في المختصر والجار والمجرور اعني من النحويات
للموصول وانه منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او
من الضمير المستكن في الظرف والعامل فيه اتقن ان كان
حالا من الاسم الموصول والظرف المستقر ان كان حالا من الضمير
المستكن فيه قوله معنى ولفظا منصوب على انهما تمييز
ان بمعنى المفعول اي اتقن معنى ما فيه ولفظه واعلم ان بعض

وان يكون مضافا الى الفاعل وذكر المفعول متروك

كلمة

الاستاذ تعين قراءتي بهذا الموضع فالاني اقول قاعدة يعرف
بها التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى المفعول وهي ان التمييز
يكون بمعنى الفاعل اذا اخذته واضفته الى فاعله فعله ويكون بمعنى
المفعول اذا اخذته واضفته الى مفعول فعله والجملة اعني اردت
ان المظفر هو ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية لان وهو اعني
ان المظفر يحتمل ان يكون بمعنى الملهم لانه يكنى به عن الاكحل ويحتمل
ان يكون بمعنى المحرك لسانه لان التلميظ يتضمن معنى التحريك و
الجار والمجرور اعني من كلام الامام المحقق متعلق بان المظفر
ومن كلام الحبر المدقق يقال للرجل العالم بتحبير الكلام حبر
والفتح والكسر فيه لغتان وقيل هو مقلوب من بحر لان العالم
محل مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب
للحيوة ومما يدل على كون العلم سبب للحيوة قول الشاعر
من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا قوله ابي بكر مجرور بانه
بدل من الامام وقوله عبد القاهر مجرور على انه عطف بيان
له واما قوله ابن عبد الرحمن الجرجاني مجرور على انه مضاف اليه
لابن
ودعى عبد القاهر بقوله سقى الله اي ليسقي الله ثراه وهو منصوب
تقديرا على انه مفعول ليسقي وبقوله جعل الجنة اي ليجعل الله الجنة

مثواه اي في موضع اقامته وهو منصوب المحل على انه مفعول ثان لجعل
والمفعول الاول الجنة حتى يطلع بطبعه اي بطبع الولد من لفظ الحلو
مطبوع في الحفظ
بجر الحلو على انه صفة لقوله من لفظه وهو نقيض المر والاسم الموصول
اعني في قوله ما يتفجر منه مرفوع المحل على انه فاعل يطلع ينابيع
النحو بالرفع بانه فاعل يتفجر وهو جمع ينبوع وهو عين الماء فان
قيل ان دخول حتى ممتنع على الفعل لانه من الحروف الجارة وهي
مختصة بالاسم فكيف دخل عليه قلت نعم الا ان الفعل ههنا في تقدير
الفعل
المصدر بتقدير ان تقديره حتى ان يطلع وحينئذ دخل على
الاسم تقديرا فان قيل ان من الواجب في حتى ان يكون ما بعدها
جزء لما قبلها ليفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية التي هي معنى
حتى ليحصل الغاية الا بذكر الاقوى او الاضعف بعد حتى بالنسبة الي
ما قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء و
في الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس لم يجز وما
بعد حتى ههنا ليس بجزء لما قبلها قلت نعم الا ان ما بعدها في
قوة الجزء مما قبلها لان الطلوع من لوازم التلميظ ويفيد ههنا
لان الطلوع بالطبع اقوى منه والنظر في قوله فنظرت في مختصر انه المقبولة
والنظر ههنا لان النظر اذا استعمل مع في يكون بمعنى الفكر وسعة

يكون بمعنى الفضو ومع الى يكون بمعنى الرؤية ومع اللام يكون بمعنى الرحمة
والضمير المجرور المتصل بالمختصرات راجع الى عبد القاهر والمضبوطة
مجرورة بانها صفة لها فان قيل ان المضبوطة لا يجوز ان يكون صفة
للمختصرات لعدم شرطها وهو التطابق بينها وبين الموصوف
لان الموصوف هنا جمع والصفة ليست كذلك فالجواب عنه مبني
على معرفة مقدمة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجماعة كان
حكمها حكم الفعل فكما جاز ان تقول النساء جاءت او جئن على
صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان تقول نسآء جائية او جائيات
واذا عرفت تلك المقدمة عرفت الجواب عنه وانما اختار المصنف
الواحد مع ان الواحد والجمع جايزان فلكونه اخصر من الجمع وايضا
هذا الاشكال وارد على قوله دون كتبه المبسوطة وجوابه ما قلناه
آنفا والفاء في قوله فوجدت للعطف على قوله فنظرت وهو
المعطوف على قوله اردت اكثرها اى اكثر مختصراته نعاورا اى تدا
ولا بين الائمة المائة والجمل والتتمة ووجدت هاهنا يجوز ان يكون
بمعنى صادفت فاذن يكون اكثرها مفعولا والمائة والجمل و
التتمة بدلا منه وبمعنى علمت فح يكون اكثرها مفعولا اولا والمائة
مع ما بعدها والجمل والتتمة مفعولا ثانيا واما قوله تعاونا فمنصوب

على

على التمييز على كلا التقديرين فاستطلت ان تكلفه اي الولد جمعها
اي جمع الكتب الثلثة وهي المائة والجمل والتتمة بنصب جمعها على انه
مفعول ثان لان اكلف ومفعوله الاول الضمير البارز المتصل به وهو
اعني استطلت مأخوذ من طال يطول وهو لازم فلما نقل الى باب
الاستفعال صار متعديا كاستكرمته واستطلت ان احمله اي الولد
رفعها اي رفع الكتب الثلثة وهو اعني رفعها منصوب على انه
مفعول ثان لان احمله ومفعول الاول الضمير البارز المتحرك المتصل به
والمصدر اعني الكراهة في قوله كراهة ما فيها مضاف الى المفعول
وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي ما فيها اي في الكتب الثلثة
والضمير الذي يرجع الى الموصول مستكن في الظرف وهي منصوبة على
انها المفعول له والجار والمجرور اعني من الاشياء المعادة اي
المكررة بيان للموصول وان في قوله وان كانت لا تخلو للوصل
والجار والمجرور اعني في قوله من الافادة متعلق بقوله لا تخلو
فاستصفيت منها اي من الكتب الثلثة وهو اعني استصفيت
مأخوذ من الصفو وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال
صار متعديا كاستطلت ومفعول قوله هذا المختصر والتنوين
في قوله ونفيت عن كل منها عوض عن المضاف اليه فتقديره

ونفيت عن كل واحد من الكتب الثلثة وما في قوله ما تكررت
مصدرية بمعنى التكرار ولا يحسن ان يكون موصولا لئلا يلزم
نفي المتكرر وهو غير مفيد وانما قلنا ولا يحسن ولم نقل ولا يجوز
اذ يجوز ان يكون موصولة بحذف المضاف ويكون التقدير
نفيت عن كل واحد منها تكرار ما تكرر استقلالا للمفاد وهو
منصوب على انه مفعول له او على الحال والمفاد ههنا ليس باسم
المفعول بل هو مصدر بمعنى التكرار محتمل لما ذكرنا واعراب استقلالا
كاعراب اشتقاقا لا في جواز الوجهين والمفاد في قوله للمفاد مصدر
والالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه والتقدير نفيت عن
كل واحد منها لاجل استقلالي او حال مستقلا لافادة المتكرر
كونه حج
كاسم مفعول لانه اذا كان كذلك يلزم الارتكاب على الحذف
بخلاف ما اذا كان مصدرا وانتصاب غير مدخر على الحالية
من ضمير المتكلم المتصل بالتصفيت وهو اعني مدخر يعمل عمل
الفعل وكذلك كان قوله فضل النصيحة منصوبا به والجار والمجرور
اعني قوله في رعاية عباراته الفصيحة متعلق بقوله غير مدخر و
الضمير المجرور المتصل راجع الى عبد القاهر ولم اطو اي لم اترك
ذكر شيء من مسائلها اي من مسائل الكتب الثلثة ومحل الموصول

في قوله

في قوله الا ما ندر او شاع فيما بينهم وانتشر انما منصوب على الا
ستثناء او على البدلية من ذكر شيء بحذف المضاف اي لم اطو
ذكر شيء الا اطوي ذكر الذي ما ندر وانما نجره على انه بدل من .. من مسائلها صح
شيء في تقدير الكلام ولم اطو ذكر شيء الا اطوي ذكر ما ندر والذكر
الذي قدرناه غير الذكر الحاصل في قوله ولم اطو ذكر شيء
اذا كان بدلا من ذكر شيء وعينه اذا كان بدلا من شيء
فافهما ومن مسائلها فتقدير الكلام لم اطو ذكر شيء
من مسائلها الا اطوي ذكر شيء من المسائل التي ندرت فان
قيل لم لا يجوز على تقدير ان يكون محل الموصول مجرورا
بان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل اجيب لفساد
المعنى وكذا محل الموصول في قوله ولم اذر شيئا اجنبيا الا
فيه
ما كان بالزيادة حريا انما منصوب على الاستثناء او على
البدلية من شيئا والضمير المجرور المتصل بالظرف راجع
الى هذا المختصر المتقدم ذكره وكان فعل من الافعال النا
قصة يستدعي الاسم والخبر واسمه مستكن راجع الى الموصول
وخبره حريا والجار والمجرور اعني بالزيادة متعلق بقوله
حريا وترجمته اي سميت هذا المختصر بكتاب المصباح

واشار الى وجه تسميته بقوله ليستضئ بانواره اي بانوار هذا
المختصر يعني انما سميت هذا المختصر بكتاب المصباح ليستضئ
بانوار هذا المختصر كما يستضئ بانوار المصباح ويستفيء اي يقتبس
مغانم اثاره اي هذا المختصر وكسرته اي طويته وجعلته
مشتملا على خمسة ابواب وجه الانحصار ان يقال ان المبحوث
عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه
للمباحث الآتية او لم يكن وان كان الاول فهو الباب
الاول وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون البحث فيه من
العامل او لم يكن فان كان الاول فلا يخلو من ان
يكون لفظيا او معنويا فان كان الاول فلا يخلو من ان
يكون قياسيا او سماعيا فان كان قياسيا فهو الباب
الثاني وان كان سماعيا فهو الباب الثالث وان كان
معنويا فهو الباب الرابع وان كان الثاني فهو الباب الخامس
وعدها بقوله الباب الاول في الاصطلاحات النحوية
الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية الباب الثالث
في العوامل اللفظية السماعية الباب الرابع في العوامل
المعنوية الباب الخامس في فصول من العربية لما فرغ

من تعدادها

من تعدادها شرع في بيانها فقال الباب الاول في الاصطلاحات
النحوية وههنا سؤال وجواب ذكرناهما في مختصراتنا المضبوطة
فان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف جمعه ههنا فالجواب
عنه من وجهين اما الاول فهو ان المراد من قولهم المصدر
لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان
بمعنى الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات ههنا
بمعنى المصطلحات واما ثانيا فلان المراد منه هو المصدر الذي
لا يقصد به الانواع المختلفة وعرف الكلمة بقوله كل لفظة دلت
على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة انما اتى بكلمة كل لانه لو لم يأت
بها يلزم الفساد بيان لزوم الفساد ان لفظ لفظة عام
يتناول زيدا وعمرا وبكرا وغيرها والدلالة صفة عامة مو
جودة في زيد وعمرو وبكر وغيرها فاذا اقترن الصفة العامة
بلفظ عام فيتخصص ذلك اللفظ في عمومه فلو قال لفظة دلت الى
آخره لكان معناه جميع اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
فهي كلمة وليس كذلك بل كل واحد منها كلمة فاتى بكلمة
كل ليزول الفساد لان الكل لاحاطة الافراد فيكون معناه
كل واحد من اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة كما قال

اما اذا اقصدت فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه ههنا ما يقصد به الانواع المختلفة صح

الكلام وقيل لان هذا التعريف تعريفا بالحد وهو لا يحصل الا بذكر
الاجزاء الداخلة في الماهية فاتى بكلمة كل حتى يحيط تلك الاجزاء التي
خلت فيها ومن هذا علم عدم ورود الاعتراض بان يقال كلمة
كل غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد
والموقع موقع التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد فان قيل
لم قدم تعريف الكلمة عليها مع ان المقصود من التعريف المعرَّف
قلنا انما قدمه التعريف لان معرفة المعرِّف اقدم من معرفة
المعرَّف طبعا فقدمه وضعا ايقاعا للموافقة بين الوضع
والطبع فان قيل لم قدمه على الاعراب والبناء مع ان المقصود
من علم النحو الاعراب والبناء اجيب بانهما عارضان على
الكلمة وهي معروض والعارض لا يتصور بدون المعروض
فيكون اهم ولهذا قدمها عليهما اعلم ان البحث في هذا
المقام موقوف على اربعة اقسام الاول تحقيق اجزاء التعريف
واجزاؤه خمسة احدها اللفظ وثانيها الدلالة بفتح الدال وكسرها
وثالثها المعنى ورابعها المفرد وخامسها الوضع اما الاول اعني
اللفظ فهو في اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق اذا رمته
وفي الاصطلاح هو صوت بالقوة او بالفعل يقصد به حصول حرف

ثم التعريف ح

واحد

واحد فصاعدا وعرّفه بعض النحاة بانه ما يتلفظ به الانسان او في
حكمه مهملا كان او مستعملا وفي هذا التعريف نظر اذ يلزم منه ان
يكون الحركات الاعرابية لفظا لصدقه عليها وصدقه عليها
يوجب صدق الكلمة عليها لانها لفظة دلت على معنى مفرد
بالوضع اي الفاعلية والمفعولية والاضافة فان اجيب عن المذكور
بان المراد من اللفظ لفظ مستقل اي شيء يتلفظ به من غير الاتصال
بشيء آخر والحركات الاعرابية ليست بهذه المثابة قلنا ح
يخرج عنه كثير من الاسماء والحروف كياء الضمير والفه وواوه وكياء
النسبة والتصغير وغير ذلك واما الثاني اي الدلالة فهي في اللغة
عبارة عن ايصال الطريق المستقيم وفي الاصطلاح فهم المعنى
من اللفظ واما الثالث اي المعنى فهو في اللغة الارادة وفي
الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ واما الرابع اعني المفرد فهو
في اللغة الواحد وفي الاصطلاح عبارة عما لا يدل جزء اللفظ المرتب
المسموع على جزء معناه وعدم دلالته اي عدم دلالة جزء اللفظ
المرتب على جزء المعنى المسموع عليه اما لانه لا جزء له اصلا كق
علما او له جزء لكن لا يدل على جزء المعنى كزيد علما او له جزء
يدل على جزء المعنى لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كعبد الله

من النظر ح

١

اذا سمي به او لجزء يدل على جزء المعنى المقصود ولكن يكون بدون
القصد كالحيوان الناطق اذا كان علما لشخص انساني واما
الخامس اعني الوضع فهو في اللغة ظاهر واما في الاصطلاح فهو
تخصيص شيء بشيء متى ذكر او احس الشيء الاول فهم منه الشيء
الثاني القسم الثاني في الاحترازات اعلم ان المصنف بقوله
لفظ مجردا عن التاء قد احترز عن الدوال الاربع المشاركة
للكلمة في باقي القيود وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب
وبالتاء الحاصلة في اللفظة قد احترز عن عبد الله علما
لان التاء فيها للوحدة وعبد الله ليس كذلك ولكنها شا
ملة للمهملات وبقوله دلت على معنى قد احترز عنها لانها
ليست بدالة على المعنى بالوضع ويدخل فيه نحو الرجل وبقوله مفرد
يخرج عنه لانه لا يدل على معنى مفرد بل يدل على معنيين احدهما التعريف
والثاني المذكور به الادمية ولكن الالفاظ العامة والدال
على المعنى بالطبع او بالعقل داخلة فيه وقوله الوضع يخرجها
والقسم الثالث في الاسولة مع الاجوبة اعلم ان القائل لان
يقول ان ذكر المفرد مستدرك لان التاء في اللفظة يغني عن
ذكره لان ذكره للاحتراز عن نحو الرجل وهو قد خرج به لانه

ليس

ليس بلفظ واحد فالجواب عنه ان الامر ليس على ما قلته اذا
اللفظ الواحد صادق على مثل الرجل لشدة اتصال الحرف باللام
ومجاورة العامل عنه اياه عند مجيء العامل فلو لم يقل مفرد لد
خل في تعريف الكلمة فلما قال مفرد خرج عنه فان قيل
ان ذكر التاء في اللفظة مستدرك لان ذكر المفرد يغني عن
ذكره لان المعنى المفرد لا يكون الا مدلولا للفظ واحد والجواب
عنه ان عبد الله اذا سمي به رجل يدل على معنى مفرد وهو الشخص
المسمى به مع ان اللفظ متعدد فلو لم يدخل التاء لدخل عبد الله
في تعريف الكلمة فلما دخل خرج عنه ولسائل ان يسال بان
التنوين القائم في معنى يغني عن ذكر المفرد لان التنوين
فيه للوحدة فلما قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون
الا واحدا الجواب عنه ان التنوين انما يغني اذا كان الو
حدة الدالة على المعنى المفرد وليس كذلك لان الواحد عام و
المفرد خاص ولا دلالة للعام على الخاص باحدى الدلالات
المعتبرة واما قلنا ان الواحد عام والمفرد خاص لان الواحد
قد يكون مركبا ومفردا والمفرد لا يكون مركبا وللمعترض
ان يعترض بان الوضع يغني عن ذكر المعنى لانه لا يكون

ظ وهي المطابقة و
التضمن والالتزام صح

وهي

الا لمعنى ويمكن ان يجاب عنه بان يقال نعم الآن دلالته عليه
بالالتزام والدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات فان
سائل بان هذا التعريف منقوض بالضماير المستكن
المستترة في الافعال فانها كلمات مع انها ليست بالفاظ والجواب
عنه انه لا نسلم انها ليست بالفاظ لان المراد من اللفظ اعم من
ان يكون ملفوظا بها لفظا او حكما فان تلك الضماير وان لم
تكن ملفوظا بها لفظا الا انها ملفوظا بها حكما بدليل اسناد
الفعل اليها وتاكيدها والعطف عليها والبدل عنها وغير ذ
لك والقسم الرابع في الاعراب فنقول قوله كل لفظة مبتداء
وقوله دلت على معنى مفرد بالوضع صفتها والجاران اعني
على والباء في للمعنى والوضع يتعلقان بدلت وقوله فهي
مبتداء ثان وقوله كلمة خبر المبتداء والثاني فالمبتداء الثاني مع
خبره جملة اسمية في محل الرفع بانه خبر للمبتداء الاول وانما
دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لان المبتداء اذا تضمن معنى
الشرط جاز دخول الفاء في الخبر وذلك اذا كان اسما
موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموا
لهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله

تعالى

١٥

تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل
رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله كلمة لفظة من قبيل
المبتداء النكرة الموصوفة بالفعل وانما توسط الضمير بين المبتداء
والخبر للحصر الادعائي لانك اذا قلت زيد عالم لم يلزم نفي العلم
عن غيره واذا قلت زيد هو عالم بمنزلة قولك ما عالم الا
زيد وليس معنى الحصر الا هذا وجمعها اي جمع الكلمة كلمات
وكلم وانما بين الجمع مع انه من وظيفة التصريفيين لان تصد
يق القول غير مدخر فضل النصيحة. واما الدفع وهم من يتوهم
ان الكلام جمع كلمة كالكلمات اعلم ان الكلمة واحد الكلمات
فقط لا الكلم وايضا لما يزعم المصنف اذ لو كان الكلام جمعا لانث
الضمير العايد اليه وليس كذلك كقوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب وهو عايد الى الكلمة باعتبار ما صدقت الكلمة عليه
ثلثة انواع احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف وجه
الحصر انه يقال كل كلمة لا يخلو اما ان يدل على معنى في نفسه
اولا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة
اولا الثاني الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخلو
من ان يكون مستقلة بنفسها اولا الثاني الحرف واما الاول

كقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه ولانث وصفه ايضا الكلمة لم يؤنث صح

فلا يخلو اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم
والاول الفعل واما ان يقال لكل كلمة لا يخلو من ان يكون ركناً
للاسناد او لا الثاني هو الحرف وان الاول فلا يخلو اما ان يكون
قابلة لطرفيه او لا الثاني هو الفعل والاول هو الاسم فان قيل
لم قدم الاسم على الفعل والحرف قلت انما قدمه لكونه مسنداً
اليه ومسنداً اليه وغيره لا يكون مسنداً اليه فالاسم ما جاز ان
(اي لفظ الذي)
ان يحدث عنه والضمير المجرور المتصل راجع الى الموصول اعلم
ان الاسناد اعم من الاخبار والحديث لصدق الاسناد على
المستكن في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانـ
ـهما لا يصدقان عليه لان من لوازمهما احتمال الصدق والكذب
وهو لا يحتملهما واذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف لو
قال الاسم ما يقع مسنداً اليه او في معنى المسند اليه لكان اصوب
في تمثيله الاسم بقوله كزيد والعلم والجهل فانك تخبر عن زيد
٥ بالخروج في قولك خرج زيد وعن العلم بالحسن في قولك
العلم حسن وعن الجهل بالقبح في قولك الجهل قبيح اشار
الى ان الاسم ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قايم
بذاته كزيد والى اسم معنى وهو الدال على معنى غير قايم بذاته وهو

على ضربين

على ضربين احدهما وجودي كالعلم والآخر عدمية كالجهل ثم لما
علم ان من الاسماء ما لا يجوز ان يحدث عنه اردفه بقوله او كان
الاسم في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملاً للاسماء اللازمة للظرفية
كاذ واذا ومتى ونحوها نحو حيث فانك لا تحدث عنها اي عن
اذ واذا ومتى ونحوها للزوم ظرفيتها اي ظرفية اذ واذا ومتى ونحوها
ومحل الاسماء اللازمة لها منصوب ابداً ولو احدثت عنها يلزم
ان يكون مرفوعاً فيلزم ان يكون الشيء الواحد منصوباً ومرفوعاً
في حالة واحدة وهو ممتنع ولكنها اي اذ واذا ومتى ونحوها في معنى الوقت
وهو اي الوقت مما يحدث عنه اي من الشيء الذي يحدث عنه في
قولك مضى الوقت بانه مضى وفي قولك طاب الوقت بانه طاب وفي
قولك اتسع الوقت بانه اتسع وفي عد اذ من الاسماء اللازمة
للظرفية نظر لانه غير لازم للظرفية ويدل عليه قولهم ان اذ في قوله
تعالى واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض منصوب المحل بوقوع
الفعل عليه ولو كان لازماً للظرفية يكون الفعل واقعاً فيه لا عليه ٦
وفي قوله تعالى واذ قال ربك منصوب المحل بوقوع الفعل المضمر عليه
وغير ذلك وكذا في عد اذا منها نظر لانهم قالوا ان اذا في قول الشاعر
وبعد غدٍ يا لهف نفسي من غدٍ اذا راح اصحابي ولست براحِ واذا

بجرور المجاز على البدلية من غد ولما فرغ عن تعريف الكلم شرع في بيان
علاماته فقال فمن علاماته اللفظية دخول الف واللام عليه وانما قلنا
اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف ويدخلان فيما هو
صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح له اذ وضعه للتنكير واما قول الشاعر
يستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع فشاذ
لايعتد به مثال ما دخل الالف واللام نحو الغلام والفرس واورد
مثالين احدهما من ذوي العقول والآخر من غير ذوي العقول
ومن علاماته اللفظية دخول حرف الجر نحو مررت بزيد وانما اختص
دخول حرف الجر بالاسم لان اثره وهو الجر اختص به اذ المجرور مخبر
عنه في المعنى لان المعنى في نحو قولك مررت بزيد مرور به والفعل
لايكون مخبرا عنه اذ وضعه الوضع لان يخبر به دائما فلو لم
يختص دخول حرف الجر به لزم تخلف الاثر عن المؤثر وهو محال
ومن علاماته اللفظية دخول التنوين مثال ما دخله التنوين نحو زيد
ورجل وانما اختص دخول التنوين بالاسم لانه على ستة اقسام ١٥
تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف
اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم وتنوين الغالي والار
بعة الاول مختصة به اما تنوين التمكن فلانه فارق بين المنصرف
وغيره

وغيره وذلك غير متحقق الا في الاسم لان التصرف ومنعه لايكونان
الا في الاسم واما تنوين التنكير فلانه يدخل على الكلمة ليدل على تنكير
ما هو صالح للتعريف وذلك لا يكون الا اسما لدوام نكارة الفعل
وعدم صلاحيته له وهذا التنوين لا يوجد الا في الاصوات واسماء
الافعال واما تنوين العوض عن المضاف اليه فلانه يدخل على
المضاف عوضا من المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ
والفعل لا يقع مضافا حتى يدخل هذا التنوين عليه عوضا من
المضاف اليه وانما قلنا انه لا يقع مضافا حتى يدخل لانه وضع
للابهام فلو عرف او خصص يلزم نقض الغرض فلم يضف للتعريف
والتخصيص وكذا لا يجوز اضافته للتخفيف لانه انما يحصل بحذف
التنوين او ما يقوم مقامه ولم يوجد هو في الفعل ولا قائم مقامه
فلم يضف للتخفيف واما تنوين المقابلة كالتنوين الذي في مسلمات
فلانه مقابل وعوض عن النون الذي في الجمع السالم نحو مسلمون
٩ ولما لم يجمع الفعل لم يدخل هذا التنوين عليه واما تنوين الترنم
وهو ما ينوب مناب حرف الاطلاق اي حرف المد الذي يقع آخر
الابيات لحسن الانشاد وترك التغني اذ النون وان كانت فيه
الغنة لكنه ليس فيها من امتداد الصوت بخلاف ما في الالف

واحتيها او ذلك نحو قوله اقلّى اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت
لقد اصابن والصلوعن با واصابا او اتنوين الغالي وهو ما يلحق
القافية المقيّدة بالسكون في نحو قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فلا اختصاص لهما بالاسم اذا
المقصود من وضعها هو ترك الترنم في الاول والدلالة على الوقف في
الثاني وهذا المعنى ليس بمخصوص به فالمراد بقوله والتنوين الاربعة
الاول دون الاخيرين ولما فرغ عن الاسم عن علاماته شرع في الفعل
فقال الفعل ما دخله قد والسين وسوف هذا تعريف بالخاصة
وانما اختص دخول قد به للوضع لتقريب الماضي من الحال اذا دخل
على الماضي ولتقليل الفعل اذا دخل على المستقبل غالبا فيلزم دخوله
في الفعل لامتناع دخوله الا في الماضي والمستقبل اما وجه اختصاص سوف
والسين به فهو انهما وضعا لان يستفاد منهما معنى المستقبل والا
ستقبال ممتنع الا فيه فلم يختصا الا به مثال ما دخله قد نحو قد
خرج مثال ما دخله سوف نحو سوف يخرج ومثال ما دخله السين
نحو سيخرج قال صاحب المقاليد وانما ذكر المصنف السين معرفا
لانه يجيء للاستقبال والطلب وللصابة الشيء على صفة والتحول والو
قف بعد كاف المؤنث ويسمى سين الكسكسة نحو سيخرج والتجلد

والسجاده

والسجاده والسين البغات واكرمكس فلا بد من ذكره معرفا لتعريف
عهد ليتعين سين الاستقبال تم كلامه وقد فرق البعض بين السين
وسوف فقال في سوف زيادة تنفيس وتأخير لا في السين قلت
هذا دعوى مجرد عن دليل ومردود اذ العرب عبرت بسيفعل
وسوف يفعل عن معنى واحد فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما
ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله
آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم ربهم برحمة منه فانهما في
الآيتين استعملا لمعنى واحد في وقت واحد وهو يوم الحشر
لكن الفرق وهو ان يقول السين فرع سوف فمن استعمل
سوف نظر الى الاصل ومن استعمل السين نظر الى الايجاز لا يقال
ان السين لو كانت فرعا لها لكانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها
لانا نقول ان من الفروع ما يتفوق على الاصل في كثرة الاستعمال نحو نعم
وبئس فانهما فرعا نعم وبئس بكسر العين فيهما وهي اكثر استعمالا
عنهما كذا قال شهاب الدين في شرح الزينية وما دخله حرف الجزم
وجه اختصاص حرف الجزم بالفعل هو ان اثره وهو الجزم اختص به
كاختصاص الجر بالاسم فلو لم يختص حرف الجزم به لزم تخلف الاثر
عن المؤثر وهو ممنوع مثال ما دخله حرف الجزم لم يخرج وما اتصل

اي بالفعل الضمير المرفوع واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور فان
المنصوب ليس بمختص به بل يتصل به وبالحروف نحو ضربك وانني منصوب الخ
محلا على انه اسم ان وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر رحمه
الله نحو الضاربك والضاربه والمجرور لا يتصل بالفعل اصلا
وانما يتصل بالحرف والاسم نحو مررت بك وغلامك ولقائل ان
يقول ان اتصال الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل لانه
لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغيره واللازم باطل لانه قد
يتصل بالاسم كما يتصل به نحو زيد ضارب اي هو فالملزوم مثله لان
بطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم فوجب عليه ان يزيد
قيدا آخر وهو البارز للاحتراز عن الضمير المرفوع المستكن في
الاسم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الاتصال الاتصال
اللغوي دون النحوي والضمير المرفوع المستكن في الاسم لا يتصل به
لغة لعدم ظهوره فح لا اشكال وانما اختص اتصال الضمير المرفوع البارز
بالفعل لامتناع ثبوته في الاسماء والحروف واما في الحروف فظاهر صح
واما في الاسم فلانه لو اتصل بالاسم يلزم اجتماع الالفين في
المثنى والواوين في الجمع فلم يتصل به في الواحد ايضا اجراء للباب
على وتيرة الاطراد وانما مثل المصنف اتصال الضمير المرفوع البارز

بالفعل

بالفعل بثلثة امثلة وهي قوله نحو اكرمت واكرما واكرموا للاشارة الى
ان آخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع به قد يكون ساكنا كالاول و
مفتوحا كالثاني ومرفوعا كالثالث وما اتصل به تاء التانيث
الساكنة برفع الساكنة على الوصفية للتاء واحترز بالساكنة
عن المتحركة لانها لا تدخل على الفعل بل تختص بالاسم وانما اختص الساكنة
بالفعل والمتحركة بالاسم للتعادل باعطاء الخفيف وهو الساكنة على
الثقيل وهو الفعل لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وباعطاء
الثقيل وهو المتحركة على الخفيف وهو الاسم مثال ما اتصل به تاء
التانيث الساكنة نحو نصرت وانما اورد بعد قوله نصرت نعمت
وبيست لان في فعليتهما خلافا فالصحيح فعليتهما فادخلهما
ما هو من علامات الفعل وتاء التانيث الساكنة للتنبيه على مذ
هب الاصح وهو مذهب البصريين خلافا للكوفيين فانه قال
لهما اسمان لا فعلان وله اي للفعل ثلثة امثلة وجه الحصر على
ثلثة امثلة ان الفعل لا يخلو اما ان يكون اخباريا او لم يكن فان
كان الثاني فهو الامر والنهي صح وان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون معناه مو
جودا او لا الاول الماضي والثاني المستقبل الاول المفتوح الاخر من
الثلاثي المجرد عن الزوائد وحروف العلة نحو نصر ومثاله من

لان المتحركة صح

مثال المفتوح الاخر صح

الرباعي المجرد عنهما نحو دحرج ومثاله من الثلاثي المذيد فيه نحو اكرم
وبني اي المفتوح الآخر الماضي وانما لان موجب الاعراب مفقود فيه وانما بني
بنائه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون فهو المشابهة بالاسم
بوجه ما وهي قيامه مقامه تقول مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل
ضارب واما وجه بنائه على الفتح فهو الخفة وهو اعني الماضي يفتح
آخره دايما الا ان يعرض مانع عنه فيوجب ضمه وهو عند اتصال
واو الضمير به نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها
مضموم ابداً او سكونه وذلك عند اتصال بعض الضماير به
نحو ضربت وضربنا وضربت وضربن وانما اسكنوه عند ذلك
فراراً عن توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة اعني الفعل
وفاعله وعند الاعلال نحو دعى ورمى اصلهما دعو ورمي قلبت
الواو والياء الفا فيهما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او حذ
فه وهو عند اتصال واو الجمع بالماضي المعتل اللام نحو دعوا ورموا
اصلهما دعووا ورميوا حذفت الواو والياء بعد قلبهما الفاً
لما مر وعند اتصال تاء التانيث الساكنة بالماضي المذكور
نحو دعت ورمت والاصل فيهما دعوت ورميت قلبت
الواو والياء فيهما الفا لما مر ثم حذفت لالتقاء الساكنين

والثاني

والثاني من الامثلة الثلثة للفعل ما يتعاقب اي الذي يتعاقب
على اوله احدى الزوايد الاربع وهي الياء فانها اعطيت
للغايب المذكر والتاء وهي اعطيت للمخاطب المذكر والغا
يبة المونث والالف فانها اعطيت للمتكلم الواحد مذكراً
كان او مونثا والنون وهي اعطيت لما فوقه اي فوق المتكلم
الواحد مذكراً كان او مونثا فوله وتقول يفعل هو وتفعل انت
او هي وافعل انا ونفعل نحن مثال لما يتعاقب على اوله احدى
الزوايد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوايد الاربع على اول
المضارع لان الفعل لما كان صادراً عن الغايب او عن المخاطب
او عن المتكلم الواحد او عنه مع غيره طلبوا ان ينصبوا علامة
من الحروف ليستدل بها على ذلك فاختاروا منها الياء والواو
والالف لكثرة دورها في الكلام وزادوا من بينها الياء
للغايب لكونها من وسط المخرج وكونه متوسطاً بين المتكلم
والمخاطب فاعطى المتوسط وهو الياء للمتوسط وهو الغايب
للمناسبة ثم زادوا الواو للمخاطب مطلقاً وقلبت
الواو تاء لما في بقائها من اجتماع الامثال في كلمة واحدة حقيقة
في قولنا في كلمة واحدة عما اجتمع فيه الامثال في كلمتين نحو

آووا او نصروا وبيان الاجتماع في حالة بقاء الواو وهو ان فاء الفعل
قد يقع واوا فلو زيدت عليها واو اخرى للمخاطب ودخلت
عليها الواو للعطف لاجتمع الامثال المستكرهة فلما علموا ان
زيادتها مستكرهة ابدلوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل فيهما وراث ووجاه ثم جعلت

(حاشية: كثيرا ما تبدل من)

للغايبة تبعا للمخاطب في التاء في المضارع لانها في الماضي جعلت
تابعة له وان الماضي اصل وجعلها تابعة له في الفرع اولى واحرى
ولم يفرقوا فيه بينهما باسكان التاء لعدم امكان اسكانه لوقوعه اولا بخلاف الماضي فان الاسكان فيه ممكن لعدم وقوعها
اولا ولا بالتحريك ايضا اذ في الضم وقوع الالتباس بين المعلوم و
المجهول ولا بالكسر لوقوع الالتباس بلغة اخرى فان قيل ان
في الفتح التباسا بين المذكر والمؤنث فلم لم يفرقوا منه اجيب
بان التغيير التقديري معتبر عندهم كفلك للواحد والجمع قال الله
تعالى في الفلك المشحون وجرين بهم بريح طيبة فالضمة في
الاول اصلية كضمة برد وفي الثاني عارضية كضمة سقف لانه جمع
تكسير فلا بد له من تغيير سواء كان بزيادة كرجال في رجل او
بنقصان كاذن في اذان وبتغيير هيئة كسقف في سقيف فلا وجود

(حاشية: وقال الله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم)

للاولين

للاولين في فلك فتعين الثالث وتقدير التغيير في المضارع
من حيث ان تاء المخاطب اصلها واو بخلاف تاء التانيث
فهي باقية على حالها ثم قصدوا بزيادة الالف للمتكلم الواحد
لوجهين الاول لتوافق اولا انا والثاني ان الالف من مبادئ
المخارج لانه من اقصى الحلق وهو مبداء المخارج والمتكلم هو الذي
يبداء الكلام فناسب الالف ثم حركوها بالفتح لان الابتداء بها
فلما لم يبق من حروف المد واللين لان يزاد للمتكلم مع
غيره قصدوا الى زيادة حرف قريب منها فوجدوا النون
قريبا منها واليق بزيادتها له لكونها علما له في الماضي واتمام يزادوا
هذه الحروف في الماضي مع انه قد كان امتيازا عن الغايب
او عن المخاطب او عن المتكلم وحده او وحده مع الغير لان
الزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي والمزيد ايضا
بعد المجرد فناسب ان يعطى المقدم والمؤخر للمؤخر واذا
تحقق هذا فاقول في قوله والياء للغايب المذكر والتاء للمخا
طب المذكر والغايبة للمؤنث نظر والصواب ان يقول و
الياء للغايب المذكر والجمع المؤنث الغايبة والتاء للمخاطب
مطلقا والغايبة للمؤنث ويسمى ما يتعاقب على اوله احدى

(حاشية: وهي المجرد والمقدم وهو الزمان الماضي والمؤخر وهو المزيد للمؤخر وهو الحاضر والمستقبل طلبا للتناسب)

(حاشية: والغايبتين)

الزوايد الاربع المضارع قال شهاب الدين في شرح الزينة
وانما سمي بذلك لمشابهته الاسم من وجوه الاول انتهى متفقان
في الحركات والسكنات نحو ضارب ويضرب وهو ينتقض بالماضي
غير الثلاثي نحو ضارب وضارِبُ وبالماضي الثلاثي نحو طَلَبَ
طِلبًا وهَرَبَ هَرَبًا وامثال ذلك كثيرة والوجه الثاني ان للفعل شيوعًا
لكونه صالحًا للزمان الحاضر والمستقبل والتقليل والتكثير كشيوع
الاسم نحو رجل وكما يختص الاسم بواحد معين بدخول اللام كذ
لك الفعل يختص بالزمان المستقبل بدخول السين وسوف وبد
وبدخول قد بالتقليل وهذا ايضًا ينتقض بالماضي فانه يشارك الاسم
في الشيوع اذا كان مجردًا عن قد لانه يحتمل القرب والبعد واذا
دخل عليه قد يختص بالقرب والوجه الثالث وقوع المضارع
موقع الاسم بلا مانع نحو زيد ضرب والوجه الرابع دخول لام الابتداء
على كل واحد من الاسم والمضارع وينتقض هذا ايضا بالماضي
لان اللام الواقعة بعد لو تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة كقوله
تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة وقوله تعالى ولو اسمعهم
لتولوا والوجه الخامس ان الفعل المضارع والاسم عند اطلاقهما
يتبادر الوهم الى الحال نحو زيد يصلي وعمرو يصلي ثم لت للماضي وجه
الفهم

نحو زيد ضرب حين يقول زيد ضارب هذا ايضا
منقوض بالماضي الذي يقوم مقام الاسم
اي يتسابق

آخر

آخر مثل هذا الوجه وان لم يكن له هذا وهو ان الماضي والاسم يشتر
كان في دخول منذ ومذ عليهما دون المضارع وفي تاء التانيث
التي تلحق بآخرهما دون المضارع ولما ظهر بطلان هذه الوجوه في
مشابهة المضارع الاسم لزم الاتيان بوجه ليس في الماضي وهو ان
المضارع معان يتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي كونه
مامورًا به وعلة ومعطوفا ومستانفا كما ان للاسم معان يتعاقب
عليه بتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
فلهذا اشتركا في الاعراب هذا ما ذكره ابن الحاجب في شرح
التسهيل ثم كلامه وهو اي المضارع مشترك بين الحال والمستقبل
فاذا دخلت عليه اي على المضارع لام الابتداء خلص اي المضارع
للحال ولقائل ان يقول اللام لا يخلص للحال لانه لو كان خالصًا له
للحال ينبغي ان لا يجامع مع حرف الاستقبال للمنافات بينهما
والتالي باطل لانه يجامع معه كقوله تعالى ولسوف اخرج حيا فا
لمقدم مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام يفيد التاكيد والحال
وفي هذه الآية قد تجرد لمعنى التاكيد مثال المضارع الذي دخل عليه
اللام الخالص له للحال كقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به
ولذا دخلت عليه السين او سوف خلص للاستقبال فان اعترض

اد

المعترض بان اللام في هذه الآية ما كان خالصًا للمضارع التي الى ان
الاذهاب ليس بموجود في الحال ويمكن ان يجاب عنه بان المضاف
محذوف تقدير الكلام انني ليحزنني تصور ان تذهبوا به والتصور
موجود فيه وحينئذ لا اشكال والثالث من الامثلة الثلثة للفعل
الموقوف الآخر وانما قال الموقوف الآخر ولم يقل المجزوم الآخر
لان الامر عند الكوفيين معرب مجزوم بلام مقدرة وعند
البصريين مبني موقوف الآخر والصحيح ما ذهب اليه البصريون
بان الفعل انما كان معربًا للمشابهة التي تحصل بدخول حرف
المضارعة فيه فلما حذفت عاد الى البناء فلهذا اشار المصنف الى
المذهب الصحيح بقوله الموقوف الآخر ويسمى اي الموقوف الآخر
الامر نحو انصر اعلم ان الامر يؤخذ من المضارع بحذف الزوائد
ثم ينظر الى ما بقي بعد الحذف فان كان ساكنًا فلا يخلو اما ان يكون
العين مكسورة او مفتوحة او مضمومة فان كان مكسورة
اجتلبت همزة الوصل مكسورة للاتباع نحو اضرب لا مفتوحة
لئلا يلتبس بماضي الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقل او
لدفع الالتباس بينه وبين مجهول المتكلم وحده من المضارع ضرب
ولا اعتداد بحركة الآخر لان الاجحام يترك كثيرًا وكذا ان كان العين
مفتوحا

فاذا ادخلت عليه السين او سوف خلص للاستقبال

مفتوحًا تجتلب همزة الوصل مكسورة نحو اعلم لا مفتوحة لئلا
يلتبس بماضي الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقل او لدفع الا
لتباس بينه وبين مجهول المتكلم وحده من المضارع علم وان كان مضمومًا
تجتلب همزة الوصل مضمومة نحو انصر للاتباع لضمة العين لا
مفتوحة لئلا يلتبس بمعلوم المتكلم وحده من المضارع نصر ولا
مكسورة لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية
ولا اعتداد بالساكن لانه ليس بحاجز حصين والدليل على
ان الساكن ليس بحاجز حصين قلبهم واو قنوة ياء وان
كان ما بقي بعد الحذف متحركًا يترك على حاله ويسكن آخره
وهذا معنى قوله وكذلك ما كان مشتقًا على طريقة افعل نحو
عد وضع وجرب وحاسب اي يشتق الامر من مضارعه
كاشتقاق افعل من تفعل وانما قال مشتقًا احترازًا عن
نحو صه ومه فانهما يفيدان فائدة الامر وآخرهما موقوف
الا انهما غير مشتقين وقوله على طريقة افعل احترازًا عن
مثل نزال وتراك فانهما اشتقا ويفيدان فائدة الامر الا ان اشتقاقهما
ليس على طريقة افعل ولما فرغ عن مباحث الاسم وعن
علاماته وعن مباحث الفعل شرع في الحرف فقال والحرف
وعلاماته

ما جاء اي الذي جاء لمعنى ليس ذلك المعنى بمعنى اسم ولا فعل
نحو هل بل فنحو ذلك اي مجيء الحرف لمعنى ليس بمعنا هما لان الاسم
يكون حديثا ويكون محدثا عنه في قوله والفعل يكون حديثا
ولا يكون محدثا عنه جاز الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه معطوف
على محل الاسم ان النحو واما النصب فعلى انه معطوف على لفظه قال صا
حب المقاليد فان قيل هذا غير مستقيم والمصنف نفى الحديث
عن الفعل بقوله يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه فجوابه
ان المراد من نفي كون الفعل محدثا عنه ان لا يحدث عن
لفظ الفعل باعتبار معنى وهو مستعمل فيه نصر زيد وبقولك
الفعل لم تستعمل لفظ الفعل باعتبار المراد بمعناه بل استعملت اسما و
الاسم لا يابى ان يكون محدثا عنه وبقولنا باعتبار معنى هو
يستعمل فيخرج الجواب عن الحديث عن الفعل في نحو نصر
فعل ماض لانه لم يقصد عنه الا نفس اللفظ وايضا جاز الر
فع والنصب في قوله والحرف اداة بينهما في نسخة اي رابطة بينهما نحو
هل بين الفعل والاسم لا يكون اي الحرف حديثا ولا يكون ايضا
محدثا عنه نحو هل وبل فانهما لم ينفكا عن متعلق وذلك
المتعلق اما اسم او فعل ولا يصح ان يكون حرفا لاقتضا كون الحرف رابطة بينهما
لا يكونان حديثين ولا محدثا عنهما ولاجل ان

حينئذ

حينئذ الى التسلسل واذ قد عرفت في صدر الكتاب ان كلا اي
كل واحد من هذه الاقسام الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف
وتسمى كلمة والفاء في قوله فاعلم انه اي الشان جواب لقوله واذ قد
عرفت اذا ائتلف اي اذا ركبت منها اي من الاقسام الثلثة
فعل واسم واذا ائتلف اسمان وافادا اي الفعل والاسم او الا
سمان سميا اي سمي الفعل والاسم او الاسمان كلاما وجملة وحد
الكلام ما تركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى والمراد
من الاسناد اضافة احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
التامة وزاد بعضهم في حده بشرط ان يفيد السامع فايدة
تامة احترازا عن قايم ابوه في زيد قام ابوه وذلك مما لا يحتاج
اليه لخروجه عن قولنا اسندت لان الاسناد على ما قلناه غير
صادق عليه وانما شرط في حصول الكلام ثلثة شروط احديها
التاليف والثانية كون التاليف من فعل واسم او من اسمين والثالث
الافادة التامة فقوله اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز
بها عن افراد الكلم نحو زيد وعمرو وغير ذلك وقوله فعل واسم
او اسمان اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز بها عن
التاليف من فعلين ومن حرفين او من فعل وحرف ومن اسم

وحرف لانتفاء المسند مع المسند اليه او واحد منهما بخلاف التأليف

من فعل واسم او من اسمين وقوله وافاد اشارة الى الشر

يطة الثالثة وقد احترز بها عن التأليف من اسمين على وجه

التعداد نحو خمسة عشر او على وجه الاضافة نحو غلام زيد او على

وجه التوصيف نحو الرجل العالم (غلام زيد ح) وغير ذلك كالمركب المزجي نحو بعلبك

والمركب من الجار والمجرور قال شهاب الدين في شرح الزبينية

لا يقال يا زيد مركب من الحرف والاسم (نحو من زيد) وهو كلام تام فيلزم بطلان

الحصر لانا نقول حرف النداء نايب مناب ادعو ففي التقدير هو

المركب من الفعل الانشائي والاسم فان قيل الاسناد في ادعو

خبري فيحتمل الصدق والكذب فهو خبري لا انشائي قلت لا نسلم

ان ادعو ههنا يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولاً عن الخبر

الى الانشاء كبعت واشتريت تم كلامه اعلم ان الفرق بين

الكلام والجملة عموم وخصوص مطلق لان كل كلام جملة

جملة ولا ينعكس وذلك لان صلة الموصول والمركبة الواقعة صفة

للنكرة وغير ذلك جملة وليست بكلام واذن بطل قول من

قال ان الكلام والجملة مترادفان والجمل اربعة الاول الجملة

فعلية والثانية جملة اسمية كما ذكرنا في الاسم والثالثة جملة

مثالهما ح

فان قلت لم قدم الفعلية على الاسمية قلت لان الفعل هو الاصل في الاسناد والفاعل ...

ظرفية



ظرفية والرابعة جملة شرطية مثال الجملة الظرفية نحو عندي مال

ومثال الجملة الشرطية نحو ان تأتني اكرمك وفي عندي مال من

الجملة الظرفية سؤال وجواب ومن اراد علمهما فليطالع الفوائد

وجه الحصر على اربعة هو ان المسند والمسند اليه لا يخلو اما ان يوجد

بهما ما يستفيد صلاحية السكوت عنهما ويحوجهما الى جملة

اخرى او لا الاول الجملة الشرطية نحو ان يأتني زيد فاكرمه

واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون المسند مؤخراً عن المسند اليه

لفظا او تقديرا او لا يكون فان كان الاول فهو الجملة الاسمية

نحو زيد قائم وقائم زيد فان كان الثاني فلا يخلو ان يكون مسند

المسند ظرف او ما جرى مجراه او لا يكون الاول هو الجملة الظرفية

نحو في الدار مجنون لك وامامك الامير والثاني هو الجملة الفعلية

نحو ضرب زيد (زيد ح) وانما قدم الفعلية على الاسمية لان الفعل هو

الاصل في الاسناد والفاعل هو الاصل في الاسناد اليه والمبتداء

والخبر فرعان عليه فلهذا اقدمها (عليها ح) وانما قدم الاسمية على الشر

طية لان الاصل في الجملة ان يكتفي فيها المسند والمسند اليه و

الشرطية ليست بهذه المثابة والاسمية على الظرفية لان

العامل فيها مقدرة بخلاف الاسمية والاصل الظهور والظرفية

على الشرطية لان الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان والواحد
مقدم على الاثنين والتنوين في قوله وكل منها بدل عن المضاف
اليه تقدير الكلام وكل واحد من الجمل الاربع تقوم مقام المفرد تك
فتكتسي اي كل واحد من الجمل الاربع اعرابه محلا ويكون فيها ضمير عايد
اعرابه
الي الاسم الاول وذلك اي قيام الجمل مقام المفرد مقصود بالاستقراء
في ستة مواضع احدها في خبر المبتدا سواء كان اسمية نحو
نحو زيد ابوه قايم او فعلية نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد
ان تعطه يشكرك او ظرفية نحو زيد في المسجد وثانيها في الخبر في
باب ان نحو ان زيدا اخوه ذاهب او قد ذهب اخوه او ان
تعطه يشكرك او في السوق فمحل الجمل الاربع فيها مرفوع لوقو
عها موقع المفرد المرفوع وثالثها في الخبر في باب كان نحو كان
زيد اخوه قايم او قد قام اخوه او ان تعطه يشكرك او عندك ورا
بعها في المفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت زيدا ابوه قايم او
قد قام ابوه او ان تعطه يشكرك او في البيت فمحل الجمل الاربع فيها
منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب وخامسها في صفة
النكرة نحو مررت برجل صورته حسن او حسن صورته او
ان تراه يعجبك حسنه او في حسبه شرف فمحل هذه الجمل مجرور
الاربع
لوقوعها

[illegible] صح

لوقوعها موقع المفرد المجرور وسادسها في الحال نحو جاءني زيد
زيد وغلامه راكب او ركب غلامه او هو ان تسأل تعطه او على
كتفه سيف فمحل الجمل الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد
المنصوب واعلم ان الحال اذا كانت جملة فلا يخلو اما ان تكون
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية فان كان اسمية فالرابطة
فيها اما الواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب واما الواو
وحده نحو جئتك والشمس طالعة واما بالضمير وحده كقولهم
كلمته فوه الى في وان كانت فعلية فلا يخلو اما ان يكون فعلها
ماضيا او مضارعا اذ الامر لا يقع موقع الحال لانه طلب غير ثا
بت بنفسه كيف ان يكون ثابتا لغيره وان كان ماضيا فلا
يخلو اما ان يكون مثبتا او منفيا الا ان في الاثبات يجب قد ..... ان يكون صح
ظاهرة او مضمرة نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال على
عدم الانقضاء فلا بد من قد حتى تقرب الماضي من الحال واما
اذا كان منفيا فلا يدخل عليه قد لا ظاهرة ولا مضمرة للمنافاة
بينهما وبيانها ظاهر على من له ادنى تامل واما اذا كان مثبتا فالرابطة
فيه اما بالواو والضمير نحو جاءني زيد وقد ركب وعلى هذا المنفي

او بالواو وحده نحو جاءني زيد وقد طلع الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد قد ركب صح

المنفي نحو جاءني زيد وما ركب او وما طلع الشمس او ما ركب وان كان ✽
مضارعاً فلا يخلو من ان يكون مثبتاً او منفياً فان كان الاول فبالضمير
وحده اذا لم يكن مصدراً بقد لمشابهته لاسم الفاعل وامتناع الواو
فيه نحو جاءني زيد يركب وانما قلنا اذا لم يكن مصدراً بقد لانه لو كان
مصدراً بقد ليس بالضمير وحده بل يدخل عليه الواو كقوله تعالى لم
تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وان كان منفياً فبالواو
والضمير نحو جاءني زيد وما يركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد
وما يطلع الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب وان كانت
شرطية فهي لا يقع بتمامها موقع الحال بل لو اريد وقوعها حالاً ✽
تجعلها خبراً عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان
سائل يعطك فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية
وان كانت ظرفية فلا بد ... اما ان يكون الظرف عاملاً في اسم ظاهر
بعده او في ضمير مستكن فيه راجع الى ما اريد الحال عنه فان كان
الثاني فبغير واو نحو جاءني زيد على فرس فان كان الاول فسايغ
فيه الامران اثبات الواو وعدمه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على
كتفه سيف وسترى ذلك اي ستري خبر المبتدا والخبر في باب ان والخبر في
باب كان والمفعول الثاني في باب ظننت وصفة النكرة والحال لا ان

المعنى ستري

المعنى ستري وقوع الجمل في هذه المواضع الستة موقع المفرد فان لم يتبين
وقوعها موقع المفرد في المتن **فصل** في بيان الاعراب الاعراب هو
ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل وهو اي الاعراب يحتمل ان
يكون مشتقاً من قولهم عربت معدته اذا فسدت واعربتها اي
ازالت فسادها ويحتمل ان يكون مشتقاً من اعرب الرجل عن حجته
اذا ابينها والاعراب تبين المعاني لانك اذا قلت ما احسن زيد فلو
لم يعرب لم يعرف انه متعجب او ناف او مستفهم فاذا نصبت زيدا
يتبين ان المراد منه التعجب فاذا رفعته علم ان المراد منه نفي الحسن
عنه واذا جررته مع رفع احسن ظهر ان المراد منه الاستفهام وفي
عبارة المصنف تساهل لانه لا يختلف آخرها بل هيئة آخره من
الرفع والنصب والجر فالاولى ان يقول الاعراب ان يختلف هيئة
آخر الكلمة اعلم ان من الواجب في التعريف ان يذكر الجنس اولا
والفصل ثانيا فقوله ان يختلف جنس متناول لاختلاف الاوسط
وقوله آخر الكلمة فصل يخرج اختلاف الاوسط كاختلاف الراء
والنون في قولك جاءني امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت
بامرئ وابنم ودخل فيه اختلاف آخر من في قولك من زيد ومن الرجل
ومن ابنك وبقوله باختلاف العوامل احترز عنه لان اختلاف

آخره ليس باختلاف العوامل وفي التعريف نظر لان التعريف غير مانع لدخول ما ليس منه فيه كاختلاف آخر من في قولك جاءني رجل منو ورايت رجلا منا ومررت برجل مني وينبغي ان يكون التعريف مانعا وجامعا فالاحسن ان يزيد قيدا آخر وهو في لفظ المتكلم بالعامل احترز عنه فان هذه الحروف في آخر من وان كانت باختلاف العوامل الا انها ليست في لفظ المتكلم بالعوامل وانما هو في غيره به اعلم ان من الواجب عليه ان يقول لفظا او تقديرا ليخرج المبني المعرب بالاعراب المحلي نحو جاءني هؤلاء ومررت بهؤلاء فانه يصدق على هؤلاء انه اختلف آخره باختلاف العوامل وليس بمعرب لكون اختلافه محلا وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب يدل على احوال الذات والكلمة تدل على الذات ولا يحسن المصير الى الاحوال الا بعد الفراغ عن الذات وقيل الاعراب لا يكون في اول الكلمة لانه يلزم الابتداء بالساكن وفي الوسط لئلا يلتبس تغير الاعراب بتغير الاوزان فلم يبق الا آخر الكلمة فيكون فيه مثال اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وما في آخره اي الاسم الذي حصل في آخره الف لا يظهر فيه اي في ذلك الاسم الاعراب لامتناعه مثاله كالعصا

والرحى

والرحى فان الاعراب فيهما غير ظاهر نحو هذه عصا ورحى ورايت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى لعدم قبول الالف الحركة وما في آخره اي الاسم الذي ثبت في آخر ذلك الاسم ياء مكسور ما قبلها اي ما قبل الياء تسكن آخره في حالة الرفع والجر لكون الضمة والكسرة على الياء ثقيلين وتحرك آخر ذلك الاسم في حالة النصب لخفة الفتحة عليها مثاله نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي قال الله تعالى اجيبوا داعي الله و ما سكن اي الاسم الذي سكن قبل واوه وياؤه اي واو وياء ذلك الاسم كدلو وظبي بحكمه اي حكم ذلك الاسم حكم الصحيح في جري الاعراب على الآخر في الاحوال الثلث تقول هذه دلو وظبي بالرفع ورايت دلوا وظبيا بالنصب ومررت بدلو وظبي بالجر واصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخص من الحروف وادل على المراد ولكنه قد يكون بالحروف وذكر اي يكون الاعراب بالحروف في مواضع احدها في الاسماء الستة حال كونها مضافة المعتلة الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم ابوه اخوه وفوه وهنوه وحموها وانما خالف سائرها في الضمير لان الحم اقارب زوج المراة فاذا اضيف الى الاناث وذو مال تقول في حالة الرفع جاءني ابوه وفي حالة النصب رايت اباه وفي حالة الجر مررت بابيه وكذلك الباقي من ابيه بالواو

في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر فتدل الواو
فيها على حالة الرفع وتدل الالف فيها على حالة النصب وتدل الياء فيها
على حالة الجر وشرط اعرابها بالحروف التامة شرطين احدهما ان يكون
مضافة لانها لو لم يكن مضافة لكانت معربة بالحركات تقول هذا
ابٌ ورايت ابًا ومررت باب والثاني ان يكون الاضافة الى غير ياء
المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية عند البعض
منهم او معربة اعرابها تقديري عند بعض اخر ولقائل ان يقول
ان من الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى غير ياء المتكلم
مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك
بالرفع ورايت اخيك بالنصب ومررت باخيك بالجر ويمكن ان يجاب
عنه بان المصنف لما ذكر امثلتها مكبرة غني عن ان يذكرها ولسائل
ان يعود ويقول ان ما ذكرتم من الجواب يقتضي الاستغناء عن
قوله مضافة لان امثلتها مذكورة بالاضافة والجواب عنه انه لو اقتصر
على لفظ ابوه لتوهم انه اذا كان مضافا الى مظهر نحو جاءني ابو زيد ليس
حكمه كذلك مع ان حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على لفظ المكبرة لتوهم
ما هو خلاف الواقع واعترض بعض النحاة بان كون اعرابها بالحروف
التامة يحتاج الى شرط اخر وهو الواحدة لانها لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها

كاعراب

كاعراب ساير الاسماء اقول الجواب عن هذه الاعتراض هو الجواب
بعينه عن الاعتراض بان من الجواب عليه ان يقول مكبرة ولما
كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا على الحركات
الا انها اقوى من الحركات اذ كل حرف من حروف العلة كحركتين
فكره لسبب ان المثنى والمجموع الفرعيين على الافراد بالاعراب القوى
فاختاروا من بين المفردات هذه الاسماء وجعلوا اعرابها بالحروف
ليكون في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل ومن الحروف التي
هي اقوى منها واختصوا هذه الاسماء لكونها اشبهها بالمثنى في استلزام
كل منها ذاتا اخرى كالاب للابن والاخ للاخ وخصوا بحال الاضافة
ليظهر تلك الذات اللازمة فيقوى المشابهة له مع صلاحية لام
بعضها وعين الاخر ان يقوم مقام الحركات ومع عدم حرف فيها
يكون بدلا من العين واللام وثانيها في التثنية بالالف والنون
او بالياء والنون وفي الجمع بالواو والنون او بالياء والنون و
قيد بذكر لانه لو جمع بالالف والتاء يكون الاعراب بالحركات لا با
لحروف ومثال التثنية في حالة الرفع نحو جاءني مسلمان ومثال
الجمع في حالة الرفع نحو جاءني مسلمون ومثال التثنية في حالة
النصب نحو رايت مسلمين ومثال الجمع في حالة النصب نحو رايت

[margin:] اي الذي يكون صح
[margin:] وكلاهما في الاعراب بالحروف صح

مسلمين ومثال التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت بمسلمين و
مسلمين وانما كان اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد
والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطي الفرع للفرع كما اعطي الا
صل للاصل وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان للتثنية والجمع
ستة احوال والحروف التي تصلح لان تكون اعرابا ثلثة الواو و
الياء والالف فلو جعل اعراب التثنية بها لبقي الجمع بلا اعراب
ولو جعل اعراب الجمع بها لبقي المثنى بلا اعراب ولو جعل اعرابهما
بالواو في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر
لوقع الالتباس بينهما لا سيما في حالة الاضافة نحو رايت زيدا كل
لم يعلم انه مثنى او مجموع فاحتاجوا الى التوزيع فوزعت هذه الحروف
بان جعلوا اعراب المثنى بالالف في حالة الرفع لوقوع الالف في المثنى
ضميرا للمرفوع نحو ضربا ويضربان واعراب الجمع بالواو فيها لوقوع
الواو ضميرا للمرفوع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء
في حالة الجر واتبعوا النصب فيهما الجر وفرقوا بينهما بفتح ما قبل
الياء وكسر النون في التثنية وبكسر ما قبله وفتحه في الجمع اما فتح
ما قبل الياء في التثنية فلطلب الخفة لكثرتها وقلة الجمع السالم با
لنسبة اليها لاختصاصه بالعقلاء والذكور واما كسر النون فيها فلان

النون في الاصل

النون في الاصل ساكن فالاصل في تحريك الساكن الكسر لان الكسر حركة
بنائية لحصول بلا عامل فاختير لها ما هو ابعد الحركات وهو
الكسرة وانما قلنا ان الكسرة ابعد الحركات لانها لا تدخل في بعض
المعربات اعني ما لا ينصرف والمضارع بخلاف الرفع والنصب وانما قلنا
ان النون في الاصل ساكن لانه من الحروف الواردة على هجاء واحد والا
صل فيها السكون واما كسرها قبل الياء في الجمع فلقلة استعماله وبثقل
الكسرة واما فتح النون فيه فلانها لو كسرت يلزم في حالة الرفع
النقل من الضمة الى الكسرة وفي حالة النصب والجر اجتماع الكسرات ولو
ضمت يلزم في الاول اجتماع الضمات وفي الثاني اعني في حالة النصب
والجر النقل من الكسرة الى الضمة واتبعوا النصب بالجر دون الرفع
لانه اي الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل على الاقرب اولى منه على
الابعد وثالثها اي كلا حال كونه مضافا الى مضمر فحكمه اي حكم كلا انما كان
كذلك حكم المثنى في كون اعرابه بالحروف الناقصة لشدة شبهه به لفظا
لكون اخره الفا وهو لا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بنحو دعوى
النون ومعنى لكونه مثنى المعنى او يقال انه لا يضاف الا اليه فيكتسي
حكم المثنى وانما خصوا الاعراب بالحروف الناقصة بحال اضافته الى
المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغايب فالاغلب ان يقع تاكيدا

للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعلوا موافقا للمتبوع في اعرابها
ثم حطر دذلك في كونه مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم يقع تاكيدا له
تقول في حالة الرفع جاءني كلاهما وفي حالة النصب رايت كليهما وفي حالة
الجر مررت بكليهما هذا اذا كان مضافا الى المضمر واما اذا اضيف اي كلا
الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا تقول جاءني كلا الرجلين ورايت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين اي في كون الاعراب مقدرا
وانما قال لفظا لانه ليس بموافق له معنى لانه مثنى المعنى بخلاف العصا
فلو لم يقل ذلك يظن ان كل واحد منهما متساويان وقيل ان قوله
لفظا احتراز عن الخط لان العصا لا يكتب الا بالالف لكون
الفه منقلبة عن الواو بلا شبهة ولا خلاف واما في انقلاب الف
كلا اختلاف ومن جعل الفه منقلبة عن الواو ويكتب بالالف ومن جعلها
منقلبة عن الياء كان القياس ان يكتب بالياء ويستوي الجر و
النصب في خمسة مواضع وهي التثنية والجمع كما ذكرنا في كون الاعراب
بالحروف والثالث من المواضع التي يستوي فيها النصب والجر جمع المو
نث السالم بالالف والتاء وانما حمل النصب فيه على الجر لان جمع
المؤنث فرع جمع المذكر ونصب جمع المذكر تابع للجر كما مر
فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل وانما قلنا بت

زيادة

زيادة مزية ولم يقتصر على مزية الفرع على الاصل لان مزية الفرع على الا
صل ثابتة من حيث ان اعراب الجمع المؤنث بالحركات والجمع المذ
كر بالحروف وقد مر ان اصل الاعراب قد يكون بالحركات مثال الجمع
المؤنث بالالف والتاء نحو جاءني مسلمات بالرفع ورايت مسلمات
بالجر ومررت بمسلمات بالجر ايضا والرابع من المواضع التي
كانت النصب والجر متساويان فيهما ما لا ينصرف نحو جاءني احمد
ورايت احمد بالنصب ومررت باحمد بالنصب ايضا الا ان الجر
تابع للنصب بخلاف غيره لكون الجر ممنوعا منه لمشابهته الفعل
وجه المشابهة يجيء بعد فلما كان ممنوعا منه اتبعوه عليه بخلاف
غيره والخامس من المواضع التي يستوي الجر والنصب فيها الضمير
والاستواء في الضمير لاشتراك الضمير المنصوب والمجرور في معنى
المفعولية والكاف في اكرمتك مفعول وكذا الكاف في مررت بك
لان التقدير جاوزتك والضمير في جاءني مرفوع لفظا وكذا في له
مع ان الجار داخل له وكذا الجمع من التثنية والجمع نحو اتيتهم لهم
فان قيل ان استوى الجر والنصب في المضمرات بسبب البناء
فلا يناسب ان يذكر فيما نحن بصدده لان كلامنا في المعربات
والجواب عنه ان كلامنا في استواء الجر والنصب من غير النظر الى انه

معرب او مبني بعد احكامها ذكره صاحب المقاليد ومن قيام الحرف
مقام الحركة النون في يفعلان وتفعلان بالياء في الاول والتاء
في الثاني وفي يفعلون وتفعلون وتفعلين وانما اقاموا النون
فيها مقام الحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة لبقاء
حروف المضارعة فيها ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان الضماير
التي بعدها اوجبت كونه على وجه واحد وايضا ولم يمكن جعل الضماير
حروف الاعراب اذ هي في الحقيقة ليست من نفس الكلمة وجب ان
يؤتى بحرف يقوم مقام الحركة فوجدوا اقرب ذلك حروف المد واللين
لكثرة دورانها في الكلام ولا يمكن زيادتها فيها لانها لو زيدت فيها
يلزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع والياءين في المخاطب
المؤنث مع لزوم التقاء الساكنين في كل واحد من الامثلة الخمسة
اذ الزايد ساكن كالضماير فلما لم يمكن زيادتها فيها اي حرف المد
اي زيادة حرف المد واللين في الامثلة الخمسة زادوا حرفا شبيها
بها وهو النون فانها اي النون علامة الرفع وانما جعل ثبوت
النون علامة للرفع لان الثبوت مقدم على السقوط والرفع مقدم
على غيره فناسب ان يعطى المقدم للمقدم وانها تسقط في حالة الجزم
والنصب سقوط الحركة اي مثل سقوط الحركة من الفعل المفرد الصحيح

مثال الفعل

مثال الفعل المثنى الذي يسقط نونه في حالة الجزم والنصب نحو لم يفعلا
ولن يفعلا ومثال الفعل المجموع يسقط نونه فيهما معا نحو لم يفعلوا ولن
يفعلوا ومثال الفعل المخاطبة الذي يسقط نونه فيهما معا نحو لم تفعلي ولن
تفعلي وانما وضعوا سقوط النون علامة الجزم والنصب لانهما مؤخران
عن الرفع والسقوط مؤخر عن الثبوت فاعطي المؤخر للمؤخر رعاية
للمناسبة ومن ذلك اي من قيام الحرف مقام الحركة حروف المد واللين
الحاصلة في الفعل المعتل الآخر فانها اي حروف المد واللين تثبت حال
كونها ساكنة في حالة الرفع نحو يغزو ويرمي واورد مثالين الاول
من الواوي والثاني من اليائي وانها تسقط في حالة الجزم سقوط الحركة
اي مثل سقوط الحركة في الجزم نحو لم يغز ولم يرم وتتحرك الواو والياء في حالة
النصب بالفتحة نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف حال كونها
ساكنة في حالة النصب مثلهما اي مثل الواو والياء في حالة الرفع نحو
لن يخشيها وانما ثبت الالف ساكنة فيها لامتناعها اي لامتناع الالف
عن الحركة لانهم لو حركوها يخرج من كونها الفا **فصل** في بيان الكلمة
الكلمة على ضربين احدهما معرب وهو اي المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل كما ذكرنا في الفصل المتقدم وثانيهما مبني وهو اي المبني
ما كان حركته وسكونه اي الذي حركته وسكونه لا بعامل اوجب ذلك

لما فرغ من تقسيم الاسماء الى القسمين المذكورين شرع فى تقسيم المعرب فقال
ثم المعرب على ضربين الاول منصرف وهو اي المنصرف ما يدخله اسم يصلح
ان يدخله الجر والتنوين وانما فسرنا الدخول بالصلاحية لئلا يخرج عنه
بعض الاسماء المنصرفات اللازمة النصب نحو حذرا وفاطمة ونحوهما و
الاسماء الداخلة عليها اللام لزوما نحو النجم والصعق والثانى من
نوع المعرب غير منصرف وهو اي غير المنصرف ما لا يدخله ~~التنوين والجر~~
الجر مع التنوين الذى للتمكن لفظا وانما قيدنا بالتمكن لان غيرها قد
يدخل عليه نحو مسلمات وجوار وعلما وقولنا لفظا احترازا عن الحكم اذا
التنوين الذى هو للتمكن يدخل عليه حكما ومن ثمه يقال هم حواج بيت الله
بنصب البيت لان اسم الفاعل لا يعمل النصب الا مع التنوين وعلم مما ذكرنا
ان من الواجب عليه ان يقيده بما قلناه اعلم ان فى امتناع الجر مذهبان
الاول ان امتناعه منه ليس بمقصود على حدة الا ان الجر لما كان شريكا
للتنوين فى اختصاصه بالاسم ومتعاقبه اياه فى الاضافة اتبعوا الجر اياه فى
المنع وهو الاصح المذهب الثانى ان امتناعه منه مقصود على حدة وحجته
ان الجر ركن من اركان الاعراب وغير المنصرف لما تشابه الفعل منع
التنوين الذى هو علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوه اعراب الاسم وهو
الجر وانما قلنا ان الاول اصح لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين فى المنع لما

يعود

يعود فى حالة الضرورة تابعا الى اعادة التنوين فقط اللازم ممنوع لانه
يعود فيه كقوله ع اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
فالملزوم ممنوع ايضا اذ بطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم واشار
الى ترجيح المذهب الاول بقوله مع التنوين والقول فى بيان كون المذهب
الاول اصح بانه لو لم يكن الجر تابعا للتنوين فى المنع لما اعادوا الجر حيث
امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام فلما اعادوا الجر حيث
امنوا الحاق التنوين بهما علم ان الجر غير مقصود بالمنع على حدة بل
بالتبعية للتنوين وهذا غير مستقيم لانه يجوز ان يقال ان الاسم
اذا اضيف او دخلها اللام خرج عن شبه الفعل فصار منصرفا كما هو
مذهب بعضهم لدخول ما لا يوجد فى الفعل عليه فاعيد ما سقط لشا
بهته وهو الجر واما التنوين فلم يمكن عوده بوجود اللام او الاضافة فلا
يعود وكان اي غير المنصرف فى موضع الجر مفتوحا لا يقال انه لو قال بدل
قوله مفتوحا منصوبا لكان احسن اذ الفتح من القاب البناء وكلامنا
للمعربات لانا نقول اذا قال هذا منصوب يكون فى قوة قولنا هذا مفعول
لان النصب علم المفعولية فلو قال فى موضع قوله مفتوحا منصوبا لكان فى
موضع الجر مفعولا وهذا ممنوع اذا الفتحة فى دال احمد فى قولك مررت
باحمد ليست بدالة على ما دل عليه الفتحة فى رايت احمد حتى يصح اطلاق

النصب عليها بل هي حركة نائبة مناب اختها للعلة او جب ذلك والثامن قوله

والاسباب المانعة للصرف تسعة متعلق بقوله المانعة وهي اي تلك التسعة

التعريف والتانيث ووزن الفعل والوصف والعدل والعجمة والتركيب

والجمع الاقصى والالف والنون المضارعتان اي المتشابهتان لالفي التانيث

في انهما زائدتان زيدتا معا وفي عدم قبول التاء وكون الزائد الاول الفا

منهما وبساوى المصدر منهما في الوزن فان سكرى سكران

كحمرى حمراء والمراد بالتعريف ههنا العلم دون غيره لان المعارف

خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام والمضاف الى احدها

معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف واما تعريف المضمر

والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيات وباب ما لا ينصرف من المعربات

واما تعريف المعرف باللام والمضاف الى احدها معنى فلانهما يجعلان

غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على اختلاف المذهبين فالاحسن

ان لا يجعل المنصرف غير المنصرف فاذا بطل هذه الاقسام باسرها تعين

ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية متى اجتمع في الاسم سببان منها

اي من تلك الاسباب المانعة التسعة او تكرر واحد منها منع الصرف اي

منع الاسم من الصرف وانما منع الاسم من الصرف عند تحقيق السببين لان

كل واحد من تلك الاسباب التسعة فرع لشيء اما التعريف فرع التنكير لان

كون الاسم

كون الاسم معرفا بعد كونه منكرا والتانيث فرع التذكير اذ المجيء في

الاسم العام مجردا عن الزيادة ويجيء المؤنث فيه معها وما يجيء معها حقه

ان يكون فرعا لما يجيء يكون بدونها ووزن الفعل فرع ووزن الاسم لان

الفعل فرع الاسم فيكون وزنه فرعا لوزن الاسم والوصف فرع الموصوف

لانه تابع له وما هو تابع له فهو فرع والعدل فرع المعدول عنه لتاخره

عنه والعجمة فرع العرب لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غير

هم فرع على لغتهم والتركيب فرع الافراد لانه موقوف عليه والجمع فرع

الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد واما الالف والنون

ففيه خلاف قال الكوفيون ان الالف والنون يمنعان الصرف لو وجد

سبب آخر بالاصالة لا للمضارعة فيكونان فرعين على ما زيدتا عليه و

قال البصريون ليس لهما معنى يصير ان به فرعا للشيء من اي جهة كانا

علامتي التذكير فلا يكونان فرعين على ما زيدتا عليه الا انهما يمنعان

الاسم من الصرف عند تحقق سبب آخر للمشابهة لالفي التانيث وجه المشا

بهة قدمت وقول البصريين اولى اما الاولى فلصحة واما الثاني فلو كان كونهما

فرعين على ما زيدتا عليه سببا واحدا لكان هذا شيء نحو بصرى عند تحقق

سبب آخر غير منصرف وهو منصرف فاذا حصل في الاسم اثنان منها يصير

بهما فرعا من وجهين فيشبه الفعل الذي هو فرع الاسم من وجهين الاول ان الكلم

اي عن الفعل

اي عن الاسم

مستغن عنه في الافادة والفعل غير مستغن عنه فيها وما لا يكون مستغنيا
فهو فرع والثالث ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق فرع المشتق منه
فلما اشبه ما فيه سببان الفعل من وجهين قطع عنه الفعل وهو
التنوين وتبعه الجر او التنوين والجر وما تكرر فيه سبب واحد فكانه
اجتمع فيه سببان فيمنع الصرف واما الاسم السبب الواحد غير المتكرر فلا
يمنع الصرف لان الاسم مع الواحد متمايل بين الاصل وهو الصرف وبين الفرع
وهو ترك الصرف فلم يترجح ذلك بجانب الفرع فجذبه الاصل لكونه اصلا اذ
الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع على
جانب الاصل فيمنع الصرف فيه وما وجد ذلك فيه اي الاسم الذي وجد فيه
المصروف فيه احد عشر اسما خمسة منها ما لا ينصرف حالة التنكير وهو افعل
وهو يمنع الصرف حال كونه صفة في الاصل على التحقيق لا على التوهم و
بهذا اي بقيد الحقيقة عن القيد احترزنا عن اربع في قولنا مررت بنسوة
اربع فانه منصرف لعروض الوصفية فيه واحترزنا مثل اجدل واخيل فانه
منصرف عند سيبويه لعدم تحقق كونها اوصافا في الاصل وللمعترض
ان يعترض بان يقول انصرف اربع انما هو لانتفاء شرط وزن الفعل
وهو عدم قبول التاء لكونه قابلا له لا لعروض الوصفية والجواب عنه ان
المراد من التاء التي لا يقبلها وزن الفعل هو التاء التانيث وهو التاء التي

القابل

القابل لها اربع ليس بتاء التانيث بل تاء التذكير الموضوعة لعلامة المذكر
فلا يصدق ما ذكرت فتعين انصرافه لعروض الوصفية مثال افعل
صفة نحو احمر فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنها فعلان الذي
يجي مونثه فعلى نحو سكران فان مونثه يجي سكرى وهو غير منصرف للصفة
والالف والنون واحترز بقوله الذي مونثه فعلى عن فعلان الذي يجي مونثه
فعلانة نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة فانه منصرف في النكرة لخروج
الالف والنون عن المضارعة لالفي التانيث بدخول التاء عليهما
ومنها المعدول نحو ثلث ورباع وهما عدلا عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة
فانهما غير منصرفين في حالة التنكير للصفة والعدل ومنها ما في آخره اي الاسم الذي
حصل في آخره الف التانيث فانه يمنع الصرف سواء كانت مقصورة او ممدودة
مثال الممدودة نحو حمراء وصحراء ومثال المقصورة نحو حبلى وبشرى لان الف
التانيث فيهما قامت مقام سببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء بمنزلة
الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل وبشر ثم ضم اليه الالف بل هي صيغة مو
ضوعة عليه فجرت مجرى تانيث آخر ولهذا قالوا فيها التانيث ولزومه والجمع الا
قصى ونعني بالاقصى اشارة الى ان شرط الجمع المانع من الصرف وهو ان لا يجمع
مرة اخرى جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير احترازا عن مثل صواحبات
يوسف فانه ليست بجمع التكسير بل للتكثير والمراد بالجمع الاقصى ما يكون

بعد الالف حرفان متحركان اما تحقيقا كاساور او تقديرا وهو اما بالادغام
كدواب او بالحذف كجوارٍ وثلثة احرفٍ اوسطها ساكن وذلك نحو اناعيم
وهو اي الجمع الاقصى يمنع الصرف حالة التنكير لتكرر الجمعية لانه يقال سوار
اسورة واساور ونعم انعام واناعيم وما كان على مثالهما اي على
مثال اساور واناعيم من الجموع والجار والمجرور اعني على بيان
للموصول في قوله وما كان اي والجمع الذي كان على مثالهما بان يكون بعد
الالف حرفان متحركان او بان يكون بعد الالف ثلثة احرف اوسطها ساكن
مثال الجمع الذي كان على مثال اساور بان يكون بعد الالف حرفان مساجد
ومثال الجمع الذي على مثال اناعيم بان كان بعد الالف ثلثة احرف اوسطها
ساكن نحو مصابيح فانهما غير منصرفين وان لم يتكرر فيهما الجمعية
لمشابهتهما اياهما من حيث الوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى
فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما كان
الاسم منصرفا اذا كان الاوسط متحركا لانه حينئذٍ يشبه المفرد لفظا
ومعنى اما لفظا فظاهر اذ هي مثل كراهية وطواعية صورة وهما
مفردان تحقيقا واما معنى فلان معنى الجمع كلي يقع على افرادٍ كثيرة
كما ان مفهوم المصدر كذلك وان كان ثاني الحرفين بعد الالف اي الالف
للجمع ياء صرفتها اي الياء في حالة الرفع والجر ونونت الاسم واثبتها اي

اي الياء

اي الياء في حالة النصب بغير تنوين مثاله في حالة الرفع نحو جائني جوارٍ و
مثاله في حالة الجر نحو مررت بجوارٍ واما في حالة النصب تقول رايت
جواري وانما اورد بعده فاعلم لان الكلام اذا كان مشكلا يفتقر
الى التامل فان دابهم يقولون عند عقيبه هكذا لان فيه اشكالا
اذ جوار ينصرف في الرفع والجر فلا ينصرف في النصب فكان هذا الموضع
موضع التامل فلذا قال فاعلم اولانه لو لم يقل فاعلم يكون جواريا
لان العرب يقف حالة النصب بالالف فيكون بعد الالف جوار ثلثة احرف
اوسطها متحرك فيخرج من حالة ما لا ينصرف فيكون كصياقلة فلما
اتى فاعلم وقف عند آخره ولم يقف على ياء جواري اعلم ان اصل
جوار في حالة الرفع عند الاخفش جواريٌ بالتنوين اذ الاصل
في الاسماء الصرف ومنعه بحصول الاسباب عارضة فلما كانت الضمة
على الياء ثقيلة حذفت فالتقى الساكنان احدهما التنوين والثاني
الياء فحذفت لالتقاء الساكنين فاذا كانت خارجة عن مثال
اقصى الجموع لكونه على وزن سحاب وسواد وبياض وسلام
وكلهم منصرف واما في حالة الجر فالياء فيه اعلت مثل ما اعلت
في حالة الرفع هذا عند الاخفش واما عند سيبويه فان اصل جوار
في حالة الرفع جائني جواري بغير تنوين لانه غير منصرف عنده ثم حذفت

الضمة لكونها ثقيلة على الياء فبقيت الياء ساكنة وما حذفوا الياء في
المفرد اذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها الا اكتفاء بالكسرة نحو
والليل اذا يسر والكبير المتعال اجتنبوا حذف الياء في الجمع لكونه ثقيلا
بالنسبة الى المفرد فبقي جوارٍ والتنوين عند سيبويه عوض عن الحركة و
قيل عن الياء المحذوفة والاول اولى لان حذف الياء لوجود التنوين فلا يكون
عوضا عنها لانها لم تحذف الا بعد وجوده وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء
بعد ثبوت حذفه لغيره واما في حالة النصب فالاتفاق غير منصرف ولو قيل في
حالة الجر مررت بجواريَ بالفتحة لكان اوجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة
على الياء والسادسة من احد عشر لا ينصرف حالة التعريف وهي الاسم الاعجمي العلم
مثاله نحو ابراهيم واسمعيل فانهما غير منصرفين للعلمية والعجمية فا
ذا نكرتهما بان سميتهما اشخاصا متعددة صرفتهما لبقائهما بلا سبب
لان العلمية شرط في العجمة وان سميت بنحو لجامٍ او فرندٍ رجلا
صرفته لان العجمة النكرية غير مؤثرة في منع الصرف لكونها ممتزجة
بكلامهم في دخول التنوين وحرف التعريف والاضافة والثاني من
تلك الستة التي تمنع الصرف حالة التعريف وما في آخره اي الاسم يكون
في آخره الف ونون مزيدتان مثاله كعثمان وسفيان فانهما لا
ينصرفان للعلمية والالف والنون المزيدتين فان نكرتهما صرفتهما

لبقائهما

لبقائهما بلا سببٍ اذ العلمية شرط فيهما اذا كان في علمٍ ولسائل
ان يسأل بان يقول ان المسمى بنحو بحرانٍ ينبغي ان يكون غير منصرفٍ
معربا باعرابه للعلمية والالف والنون مع انه منصرف ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال ان المراد من الالف والنون المتلازمتان بحيث لا ينفك
احدهما عن الاخرى بوجهٍ بخلاف الالف والنون في المثنى لانهما ليست
كذلك لانفكاك النون عن الالف عند الاضافة والالف عن النون في حالة
الجر والنصب والثالث من تلك الستة المانعة للاسم من الصرف ما فيه
وزن الفعل مثاله كاحمد ويزيد وشكر فانها غير منصرفين للعلمية
ووزن الفعل اعلم ان وزن الفعل انما يمنع الاسم من الصرف عند تحقق
سببٍ آخر بشرطين احدهما عدم قبول التاء ولهذا انصرف يعمل و
الثاني ان يختص بالفعل ولهذا انصرف وَرَدَ وشَدَّدَ والرابع من
تلك الستة التي تمنع الاسم من الصرف حالة التعريف المعدول مثاله كعمر وزفر
فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل وانما قال معدولا عن عامرٍ و
زافرٍ المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكونا
كل واحد منهما مستعملا للنكرة وليس بشيء للنكرة يسمى عمر
وزفر واشار زفر في قوله يا ابن الظلامة منه النوفل الزفر فانه صفة
كذا في وليس بمعدولٍ فلو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذهب في

فهذا الا انه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه
عدل عن عامر معرفة كذا قال صاحب الضوء في هذا المقام والخامس
من تلك الستة التي لا ينصرف في حالة التعريف المؤنث لفظا مثاله
كطلحة وسلمة فانهما ممتنعة من الصرف للعلمية والمؤنث لفظا
واعلم ان العلمية مشروطة فيه لانه لو لم يكن علما لكان في معرض
الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر في هذا الباب هو اللا
زم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق
الوصف والتانيث وفي ايراد سلمى نظر لان البحث فيما كان غير منصر
ف في حالة التعريف لا في التنكير وهي غير منصرفة فيهما معا كما عرفت
وقد يقع في بعض النسخ وسلمة وهو مستقيم ولعل سلمى كان
تصحيفا عن الكاتب او المؤنث معنى مثاله كسعاد وزينب
فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث معنى واعلم ان العلمية فيه
مشروطة ايضا لانه لو لم يكن علما لم يكن غير منصرف ولهذا كان جريح
في قولنا مررت بامراة جريح منصرفا مع ان فيه التانيث معنى
والصفة والسادس من تلك الستة التي يكون غير منصرف في حالة التعريف
الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا مثالهما معدي كرب وبعلبك
فانهما ممتنعان من الصرف للعلمية والتركيب فاذا نكرا صرفا لزوال

احد

احد السببين فان قيل كان عليه من الواجب ان يقول اذا لم يتضمن
الثاني معنى الحرف ولا ان يكون الثاني صوتا ليخرج خمسة عشر وسيبويه
فان كل واحد منهما اسمان جعلا اسما واحدا فاذا سميت به لا يكون
غير منصرف لانه من المبنيات قلنا لا حاجة الى هذين القيدين لان كلامه
فيما لا ينصرف وهو معرب وهذان مبنيان وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف
في النكرة لبقائه بلا سبب ان كان السبب الاخرى غير العدل ووزن الفعل
لان العلمية شرط في غيرهما واذا انتفت العلمية انتفى السبب الاخر لانتفاء
الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فبقي بلا سبب وان كان السبب الاخر
العدل او وزن الفعل فاذا نكر بقي بسبب واحد لان العلمية ليست شرطا
فيهما لبقي بلا سبب على تقدير انتفائها اما بيان انها ليست شرطا في
العدل فلاستقلال العدل مع سبب آخر في منع الصرف غير العلمية فلو
كانت شرطا فيه لم يمنع الصرف من غيرها لكنه يمنع الصرف من غيرها كثلاث
فلم ينصرف للعدل والصفة واما بيان انها ليست بشرط في وزن الفعل فلكونه
مانعا من الصرف بدونها نحو احمر فلم ينصرف لوزن الفعل والصفة الا نحو احمر ان
سميت به رجلا هذا استثناء من قوله ينصرف في النكرة فانه غير منصرف في النكرة
ايضا عند سيبويه وحجته انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف ووزن الفعل
فلما سمي به كان الوصف زائلا فاذا نكر احمر جاء الاصل الذي ثبت له من منع

الصرف واما عند الاخفش فانه منصرف في النكرة وجه ان الوصفية الاصلية قد
زالت بالعلمية وهي بالتنكير فبقي على سبب واحد فيلزم عليه انصراف افضل
منكرًا مثلا اذا نكر بعد العلمية مع انه غير منصرف عنده وظهر من هذا ان الاستثناء
على سيبويه لا على قول الاخفش وكذا ما فيه الف التانيث مقصورة كانت او
ممدودة نحو حبلى وبشرى وسلمى وحمراء وصحراء اذ كان غير منصرف في النكرة ايضا
لما مر وكذا فعلان الذي مؤنثه فعلى كان غير منصرف في النكرة ايضا لما
مر ان عدم الانصراف في اول الاحوال الالف والنون المزيدتين واعتبار
الصفة الاصلية عند التنكير واذا سميت به لم ينصرف ايضا للتعريف والالف
والنون فاذا نكرته زالت العلمية واعيد الى اصله الذي ثبت له من
منع الصرف نحو سكران وسكرى عند سيبويه واما عند الاخفش
فانه منصرف في النكرة كما انصرف احمر فيها عنه واما الجمع الاقصى نحو مساجد
فانه اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له نظير في
الاحاد فاذا نكرته لم ينصرف ايضا في قول الاخفش كما انصرف نحو احمر في قوله
بعد التنكير اذ المشابهة بالاعجمي بمنزلة سببين واذا كان الامر على ما قلنا
يجب ان لا ينصرف بعد التنكير على مذهبه ايضا لان التنكير لا يزيل مشابهته
الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا آخر يكون انصرافه
على مذهب الاخفش واجبا بعد التنكير لزوال احد السببين بالتنكير كما

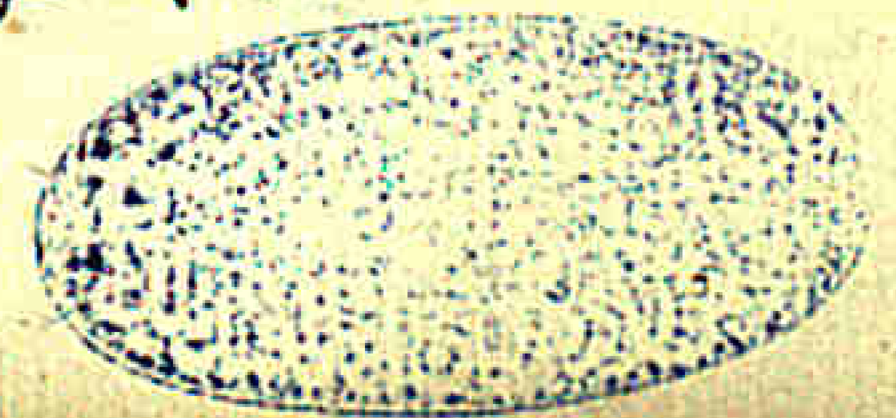
في نحو

في نحو احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله والثلاثي الساكن الاوسط اي
الثلاثي الذي سكن اوسطه يجوز فيه الصرف وتركه اي ترك الصرف مثاله
نحو هند ودعد ونوح ولوط اما جواز ترك الصرف فلوجود السببين المانعين
علم تانيث عجمه علم تانيث عجمه علم تانيث
من الصرف واما جواز الصرف فلان خفة سكون الاوسط احد السببين فبقي
على سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف الا ان الانصراف اولى من تركه بدليل
وقوعه منصرفا في قوله تعالى كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ بالتنوين و
قوله تعالى لما جاءت رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث كماه وجور اسمي
بلدتين فانه لم ينصرف البتة لوجود الاسباب ولا يجوز فيه الصرف بالمقاومة
لبقاء السببين على تقديرها وكذا الثلاثي المتحرك الاوسط نحو سقر اسم
امراة لم ينصرف البتة وان لم يتحقق فيه الاسباب والفاء في قوله
فان حكمه للتعليل اي لان حكمه كحكم الرباعي كسعاد وزينب لتنزل حركة
الاوسط منزلة الحرف الرابع والدليل على تنزلها منزلة الحرف الرابع
انهم قالوا في النسبة الى حبلى حبلي وحبلوي بالحذف في الاول والقلب
في الثاني ولم يجيزوا في مثل خبارى الا الحذف نحو خباري ولم يقل
خباروي لاجل وقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى
وهو اسم ناقة سريعة السير بمنزلة الخبارى في عدم جواز
القلب وان كان الالف رابعة لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع

وصد

حتى كانت الالف وقعت خامسة فكذلك ههنا اجروا الخوسية مجرى سعاد
وزينب فلم يصرفوه ونحو حذام من فعال التي عدلت عن فاعلة فيه
مذهبان الاول الاعراب مع منع الصرف لان فيه علمية وعدلا وتانيثا و
انما قلنا انه معدول لكونها اي حذام معدولة عن حاذمة هذا مذهب بني تميم
والمذهب الاخر البناء على الكسر تشبيها له بفعال الواقعة موقع المبني
فحذام كنزال في الحركات والسكنات وهو واقع موقع المبني هذا مذهب
الحجازيين واشار الى ترجيح المذهب الثاني بقوله وعليه اي وعلى البناء
على الكسر قوله اي قول الشاعر وهو اذا قالت حذام فصدقوها فان
القول ما قالت حذام حيث بنى حذام على الكسر مع كونها فاعلا للفعل في
الموضعين وكذا بني على الكسر فعال التي تختص بنداء المؤنث مثالها نحو
يا لكاع ويا فساق ويا خباث تشبيها لها بفعال التي وقعت موقع
المبني فان قيل ان قوله تختص بنداء المؤنث يقتضي ان لا يوجد في غير
النداء لكنه موجود في غيره كقول الشاعر اُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي الى بيت قَعِيدَتُهُ
لَكَاعِ والجواب عنه انه شاذ لا يعتد به وكذا بني على الكسر فعال التي
كانت بمعنى الفعل اي الامر مثالها نحو نزال وتراك فانهما بمعنى انزل
واترك اما بناؤها فلوقوعها موقع المبني واما البناء على الكسر فلان
الاصل في البناء السكون فللهرب عن اجتماع الساكنين وفعال هذه

[illegible]



قياسية في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وسماعية عند غيره وكلها
لا ينصرف فاذا اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر اما انجراره بهما عند
الاضافة او دخول الالف واللام عليه على مذهب من يقول ان المقصود
في باب منع الصرف منع التنوين وامتناع الجر بالتبعية فلان التنوين
اذا لم يتصور سقوطه قبل ثبوته فلا يتصور سقوط التابع وهو الجر
واما الانجرار بهما عند كل واحد منهما على مذهب من يقول ان المقصود
في باب ما لا ينصرف منع الجر ايضا فلان الاسم اذا اضيف او دخله الالف و
اللام خرج عن مشابهة الفعل لدخول ما لا يوجد في الفعل فاعيد اليه ما منع
منه لمشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يمكن عوده لعدم امكان اعادته
بالاضافة او بالالف واللام للمنافات وانما قال انجر ولم يقل انصرف لان
في انجراره ليس خلافا وانما هو في انصرافه قال بعضهم انه منصرف مطلقا لانه
اذا دخل عليه ما هو خواص الاسم خرج عن مشابهة الفعل فرجع الى اصله
فانصرف كذلك وقال الاخرون انه غير منصرف مطلقا عملا بالعلتين والحق
في ذلك التفصيل وهو ان يقال ان كان احد السببين المانعين من
الصرف زايلا بالاضافة او بدخول الالف واللام كان الاسم منصرفا كاحمر
وان لم يزل كان غير منصرف كما في اجود وسكران صفة عملا بالعلتين
تقول عند دخول الالف واللام عليه مررت بالاحمر والحراير وعند الاضافة

ومررت بهم كلهم وبعضهم اثنينا ولو قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه
الالف واللام لكان احرى نظرا الى اللف والى النشر مرتبا ولما فرغ من
بحث المعرب شرع في المبني فقال المبني ضربان احدهما لازم والثاني
عارض فاللازم اي المبني اللازم ما تضمن معنى الحرف كاين فانه
متضمن لمعنى الاستفهام اذ قولنا اين زيد في قوة قولنا افي السوق ام في
المسجد ام في الدار ام في غيرها او بمعنى المجازات اذ قولنا اين تجلس
اجلس في قوة قولنا ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس في المسجد
اجلس فيه وغير ذلك وكذا متى فانه متضمن بحرف الاستفهام او بحرف الشرط
ايضا لانك اذا قلت متى القتال كانك قلت اليوم ام غدا ام بعد غد واذا
قلت متى تخرج اخرج فمعناه ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا
اخرج غدا او غير ذلك وكذلك كيف الا انه متضمن بمعنى الاستفهام فقط
لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم او المبني اللازم ما اشبهها اي الحرف
كالذي والتي ونحو ذلك مما يشابه الحرف شبه الموصولات في الافتقار الى
الغير فكما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو المتعلق كذلك الموصولات مفتقر
الى غيره وهو الصلة فان قلت ان لفظة او للتشكيك ولا يجوز استعمالها
في التعريف الذي هو التوضيح قلت لفظة او ههنا للتنبيه بمعنى ان كل
واحد منهما مبني لازم وللقائل ان يقول ان المبني اللازم اذا كان فيما يتضمن في

معنى الحروف

معنى الحروف او ما اشبهه لكان كل ما تضمن معنى الحروف او ما اشبهه لازم البناء
نحو الكم بلا رجل في الدار فانه متضمن بمعنى الحرف مع انه ليس منه وبالغايات
بانها شبه الحرف مع انه ليس منه ايضا والجواب عنه ان قوله فاللازم ما تضمن
معنى الحرف او ما اشبهه قضية مهملة موجبة وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية
لا يستلزم الموجبة الكلية ولئن سلمنا انه قضية كلية لكن لا نسلم ان تعكسها
ايضا كلية فلا اشكال والمبني العارض محصور بالاستقراء في خمسة اشياء الاول
المضاف الى ياء المتكلم مثاله نحو غلامي فانه مبني بناء عارضا اذ الغلام
قبل الاضافة الى الياء المتكلم كان معربا وعند الاضافة اليها صار مبنيا
لتنزله منزلة وسط الكلمة بحصول شدة الامتزاج والاتحاد لان المضاف
لا بد له من مضاف اليه والياء صالح لان يقع مضافا اليه لكونه ضمير المجرور
ولا بد لها من سبق شيء قبله بالضرورة والاسم صالح للسبق فيناسب
بهذا الاتحاد ان يتنزلا منزلة كلمة واحدة فح يكون المضاف الى ياء المتكلم
مبنيا لامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة فان قيل فح يلزم ان
يكون غلامك وغلامه مبنيا بعين ما ذكرتم مع انه ليس بمبني والجواب
عنه ان الياء حرف ضعيف والكاف والهاء حرفان الجنسية قويتان
فلا يلزم من ثبوت [الجزئية] فيه ضعف ثبوتها فيما فيه قوة فلما لم يثبت
في غلامك وغلامه الجزئية للضميرين والاصل في الاسماء الاعراب فبقي المضاف

اليه لما على اعرابه ليجري على سنن الاصل واما بناء المضاف الى ياء المتكلم
على الكسر فانه لو كان مبنيا على الفتح لزم انقلاب الياء الفا في حالة النصب
والا يلزم خروج الياء عن المدة وعلى الضم لزم انقلابها واوا في حالة الرفع والا
يلزم خروجها عن المدة وانقلاب ياء المتكلم من حال الى حال وخروجها عن
المدة خلاف الاصل والثاني من المبني العارض المنادى المفرد المعرفة نحو
يا زيد فانه مبني بناء عارضا لمشابهته كاف الخطاب من حيث الافراد
والتعريف واما بناؤه على الحركة فليوافق الحركة التي هي عارضة اذ الاصل في
البناء السكون واما على الضم فليكون حركته البنائية مخالفة لحركته الاعرابية
وهي الفتح والكسر في نحو يا عبدَ الله ويا لَزيدٍ واحترز بالمفرد عن المنادى
المضاف والمشابه له نحو يا عبدَ الله ويا خيراً من زيد ويا طالعا جبلا لانهما
ليسا بمبنيين لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث الافراد وبالمعرفة عن
المنادى المفرد النكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي لانه غير مبني لعدم المشا
بهة لكاف الخطاب من حيث التعريف والثالث عن المبني العارض
النكرة المفردة التي هي مع لا التي لنفي الجنس مثاله نحو لا رجل في الدار وانما بني ذلك
لتضمنه حرف الجر اذ قولنا لا رجل في الدار مبني على سوال سائل فقال
هل من رجلٍ في الدار فيكون اصل الجواب لا مِن رجل في الدار فحذفت من
هربا من التكرار واعتمادا على العلم به واما بناؤه على الحركة فلما مر واما

على الفتح

على الفتح فلمناسبة عمل لا لانّ لانَّ عملها النصب لكونها محمولة على انّ ولا فرق
بين الفتح والنصب من جهة اللفظ واحترز بالنكرة عن المعرفة فانها
ليست بمبنية لانها ليست باسم جنس وعملها مخصوص به وبالمفردة
عن المضافة والمشابهة بها فانهما غير مبنيين وان دخل لا المذكورة
عليهما لان البناء بناء التركيب فكره تركيب الثر من كلمتين
والرابع من المبني العارض المركب والمراد بالمركب ههنا ما هو مركب
من اسمين ثانيهما متضمن للحرف واولهما غير مضارع بالمثنى المضاف
في سقوط النون بدليل اورده تمثيله بقوله نحو خمسة عشر وانما بني
الجزء الاول منه لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة والثاني لكونه
متضمنا للواو لان اصل قولك خمسة عشر خمسة وعشرة وعدل عن
اثباته للتخفيف وانما بني الجزءان معا على الفتح اما الاول فلان الثاني
منه مشابهة بتاء التانيث من حيث الزيادة فكما ان ما قبل تاء
التانيث يكون مفتوحا ابدا كذلك يكون ما قبل المشابه به مفتوحا
واما الثاني فللمناسبة فقولنا من اسمين احتراز عن مثل سيبويه
فانه بني الجزء الاول منه لا الثاني على احد المذهبين وقولنا ثانيهما متضمن
للحرف احتراز عن قول بعلبك فانه مركب من اسمين والجزء الاول منه
مبني لا الثاني على احد المذاهب لعدم تضمن الثاني معنى الحرف وقولنا

واولهما غير مضارع بالمثنى المضاف في سقوط النون احترازا من اثني عشر
فانه مركب من اسمين ثانيهما بمعنى الحرف والجزء الاول منه معرب والثاني
مبني لمضارعته بالمثنى المضاف في سقوط النون للاضافة لئلا يلزم
اجتماع النقيضين والخامس من المبني العارض ما حذف اي الاسم
حذف منه المضاف اليه وبني ذلك لكونه مشابها بالحرف من حيث الاحتياج
الغير واما بناؤه على الحركة فلما مر واما على الضم فلجبر المحذوف منه
باقوى الحركات وهو الضم او ليكون حركته البنائية مخالفة لحركته الاعرابية و
هي الفتح والكسر نحو رايت قبلك او من قبلك هذا على تقدير ان
يكون المحذوف منه منويا اما اذا لم يكن منويا فيكون معربا كقوله
اي شاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلاً اكاد اغص بالماء الفرات
وهو اي ما حذف منه المضاف اليه قبل وبعد وفوق وتحت بالرفع
قطعا وكذا باقي الجهات الست وهي امام وخلف ويمين ويسار
تقول عند عدم حذف المضاف اليه جئتك من قبل زيد بالكسر
ثم تترك الاضافة وهي منصوبة بقوله تترك وفاعله ضمير المخاطب
وتنويها على الاضافة والضمير البارز منصوب المحل على المفعولية
لتنوين وفاعله ضمير المخاطب ايضا فتقول اذا حذف منه المضاف
اليه جئتك من قبل وتسمى هذه اي قبل وبعد وفوق وتحت وباقي

الجهات

الجهات الست غاياتٍ بالجر لان نصب جمع المؤنث بالالف والتاء
مجرور على الاملاء في صدد الكتاب والتسمية بالغايات على
معنى ان غاية المضاف اي تمام المضاف بالمضاف اليه فلما انقطع
المضاف اليه عنهن اي من قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات
الست صرن اي قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست
حدودا ينتهي الكلام عندها اي عند تلك الحدود ولما فرغ من المبني
اللازم والعارض من الاسماء شرع في المبني اللازم والعارض من الا
فعال فقال المبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام والكلام
في بيانهما قد سبق واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب
مجزوم اجماعا والمبني العارض من الافعال المضارع لا مطلقا
بل اذا اتصل به اي المضارع نون ضمير جماعة النساء غايبة
كانت او مخاطبة او اذا اتصل به نون التاكيد مخففة كانت
او مثقلة قوله نحو يفعلن بالياء والتاء مثال المضارع الذي
اتصل به نون ضمير جماعة النساء غايبة كانت او مخاطبة وقوله
هل تفعلن بالتشديد والتخفيف مثال المضارع الذي اتصل به نون
التاكيد مطلقا وانما كان بناؤه عند اتصال النون بهما عارضا
لانه معرب بدونهما بسبب المشابهة ووجه المشابهة قد مر واما

بناؤه عند اتصال النون المذكورة فلانه يوجب سكون ما قبلي
بيانا للجزئية بما اتصل به فتعذر الاعراب اذ الاعراب لا يقع في
وسط الكلمة فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدرا فا
لجواب عنه ان الاعراب التقديري انما يكون في المعربات والاصل
في الافعال البناء وجه آخر في بنائه عند اتصال النون به وهو
الاشعار بان الاصل في الافعال المضارعة البناء كما في مسئلة
اى قرائته بالعكس واما بناؤه عند اتصال النون التاكيد به مطلقا
فلانه اذ ذاك اشبه بنحو بعلبك وبني على الفتح للخفة كما بني وهو وجه
آخر في بنائه عند اتصال نون التاكيد به وهو انه لو اعرب فلا يخلو
اما ان يعرب ما قبل النون او نفس النون لسبيل الى شيء منهما
اما الاول فلامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة واما الى الثاني
فلكراهتهم جري الاعراب على ما اشبه التنوين وهو النون
واما الحروف فلا يكون بناؤها اى الحروف الا لازما وانما كان
بناؤها لازما لانه لا حظ لها اى الحروف من الاعراب واعلم ان
هذه الكلمات بجملة الكلمات لما مر في قوله وتسمى عاملات منها اى
من تلك الكلمات ما يعمل ويعمل فيه الاول بصيغة المعلوم والثاني
بصيغة المجهول مثال كعامة الاسماء المتمكنة نحو اسم الفاعل
والمفعول

والمفعول والصفة المشبهة والمضاف والاسم التام فانها يعمل و
يعمل فيها نحو لقيت زيدا ضاربا او مضروبا غلامه فضاربا ومضروبا
معمولان للقيت وعاملان في الغلام ونحو مررت برجل حسن
وجهه ورايت غلام زيد وحصل لي عشرون درهما وكل من
هذه الثلثة ايضا عامل ومعمول والفعل المضارع بجر الفعل على
انه معطوف على قوله كعامة الاسماء نحو لن يضرب زيد فيضرب
معمول لن وعامل في زيد واحترز بالمضارع عن الماضي فانه
لا يعمل فيه ومنها اى من تلك الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه فالمثبت
بطريق المعلوم والمنفي بطريق المجهول مثال هذا القسم كالحروف
العاملة في الاسماء والافعال نحو من زيد وان تضرب اضرب فان
من وان عامل في زيد وتضرب وهو غير معمول لشيء والفعل
الماضي بجر الفعل لانه معطوف على قوله كالحروف العاملة نحو ضرب
زيد فان ضرب عامل في زيد ولا يعمل فيه واحترز بالماضي عن
المضارع لانه يعمل ويعمل فيه كما مر قبل هذا والامر بغير اللام
بجر الامر ايضا نحو اضرب زيدا فان اضرب يعمل في زيدا ولا يعمل فيه
واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه يعمل ويعمل فيه والاسماء
المتضمنة لمعنى ان بجر الاسماء نحو اين تجلس اجلس ومتى تخرج

اخرج فانهما يعملان ولا يعمل فيهما اقول قوله غير اي الا ايا استثناء
من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى الحرف اي الاسماء المتضمنة بمعنى
ان يعمل ولا يعمل فيها الا ايا فانه يعمل ويعمل فيه كقوله تعالى ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى فان ايا جازمة لتدعوا وما زايدة وتدعوا نا
صب ايا ولم يلزم الدور للاختلاف عليهما وقد قيل ان قوله
غير اي الاستثناء من قوله والاسماء المتضمنة لمعنى ان اي الاسماء
المتضمنة لمعنى ان تجزم المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف الا ايا فانه
لم يبن وان تضمن معنى الحرف ايما للايذان بان الاصل في الاسماء
الاعراب كما انهم يبنون المضارع اذا اتصل به نون جماعة النساء
مطلقا نحو يفعلن ونون التاكيد كذلك للايذان بان الاصل
في الفعل المضارع البناء واما الحمل على نظيرها ونقيضها وهي
بعض وكل ومنها اي من تلك الكلمات ما لا يعمل ولا يعمل فيه و
الاول على صيغة المعلوم والثاني على صيغة المجهول مثال هذا
القسم كغير العوامل من الحروف مثل الحروف العطف
والاستفهام والمضمرات ونحوها كالاسماء الاشارات اعلم ان
قوله والمضمرات عطف على غير العوامل لا على الحروف يعرف بالتامل
ومنها ما لا يعمل ويعمل فيه وقد اهمل المصنف هذا القسم وظن

انه غير

انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا
اما المعمول فيه اما الفعل المضارع فلا ريب في ان كل مضارع عاملا
اما الاسم المتمكن فانه يعمل اما الجر واما النصب نحو رطل زيتٍ و
عشرون درهما الا انه واقع نحو طرا او قاطبة والعامل عندهم
اي عند النحاة ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من
تقدير جائني القوم طرا او قاطبة اي جميعا
الاعراب لفظا او تقديرا او مفعول اوجب قوله كون فاعله
ضمير الموصول والجار والمجرور اعني على وجه متعلق بقوله كون
اعلم ان العامل غير مقتضي الاعراب لان المقتضي له ما به يصير الكلمة
قابلة له ويثبت لها صلاحية لقبول الاعراب كالفاعلية و
المفعولية والاضافة والعامل ما اوجب الاعراب كنصر في نصر زيد فا
ن نصر هو الموجب لكون آخر زيد على هذه الحركة وانما قال ما اوجب
ولم يقل لفظا اوجب ليعم العامل اللفظي والمعنوي والعامل عندهم
ضربان الاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي اي العامل اللفظي
ضربان الاول قياسي وهو اي العامل اللفظي القياسي ما صح ان يقال
فيه كل ما كان كذا فانه يعمل كذا مثاله كقولنا غلام زيد لما رايت اثر
الاول في الثاني وقد عرفت علته اي علة تاثير في الثاني قست
عليه اي على غلام زيد دار عمرو وثوب بكر وفي بعض النسخ وعرفت

وسماعي ح

عليه والاول اولى لان الضمير يرجع الى المضاف دون المضاف اليه غالبا
والثاني السماعي وهو اي العامل اللفظي السماعي ما صح ان يقال فيه
هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لكن ان يتجاوزه مثاله كقولنا ان
الباء تجر اي لفظة ولم تجزم اي لفظة واما العامل المعنوي فسنذكره
في موضعه ان شاء الله تعالى لما فرغ عن باب الاول شرع في الباب
الثاني فقال

الباب الثاني في بيان العوامل اللفظية القياسية

واشار الى وجه تقديم هذا الباب على الثالث بقوله قدمنا القياسية
لاطرادها اي القياسية ولا شبهة في استحقاق المطرد التقديم
على غير المطرد لكون المطرد بمثابة الكلي وغير المطرد بمثابة الجزئي
اما بيان الاول فهو ان المطرد عبارة عما لا يكون مخصوصا
بشيء دون شيء والكلي ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع
الشركة كالحيوان فان نفس تصوره لا يمنع عن وقوع الشركة
فيه فيكون المطرد بمثابة الكلي لان كلا منهما لا يختص بمادة دون
مادة واما بيان الثاني فهو ان غير المطرد عبارة عما يكون
مخصوصا بشيء دون شيء والجزئي ما يمنع نفس تصور
مفهومه من وقوع الشركة كزيد فان تصوره يمنع عن
الشركة فيكون غير المطرد بمثابة الجزئي لان كلا منهما يختص

بشي

بشيء دون شيء واذا تحقق هذا فاعلم ان الكلي مقدم على الجزئي
لكونه جزء للجزئي غالبا والجزء مقدم على الكل فاذا كان الكلي مقدما
على الجزئي يكون ما هو بمثابة الكلي مقدما على ما هو بمثابة الجزئي وبقوله
ولان الفعل منها اي من القياسية وهو اي الفعل اصل في العمل لانه
اقوى الانواع لكونه اشد تاثيرا لانه ما من فعل الا وهو عامل بخلاف
الاسم والحرف ولكونه اكثر فايدة لدلالته على الزمان والحدث وضعا
بخلافهما وجملتها اي جملة القياسية سبعة الاول الفعل على الاطلاق
اي متعديا كان او لازما والثاني اسم الفاعل والثالث اسم المفعول
والرابع صفة المشبهة والخامس المصدر والسادس اسم المضاف
والسابع اسم التام وضبطه ان يقال ان العامل لا يخلو من ان
يكون عاملا بالاصالة او لا الاول الفعل واما الثاني فلا يخلو من ان
يكون مشتقا منه او لا الاول فهو المصدر وان كان الثاني فلا
يخلو اما ان يقع عليه الفعل او لا فان كان الاول فهو اسم
المفعول وان كان الثاني فلا يخلو من ان يجري على فعله او لا الاول
اسم الفاعل واما الثاني فلا يخلو من ان يرتفع الابهام او ان يقع
مضافا او لا فان كان الثالث فهو الصفة المشبهة وان كان الاول
فهو اسم التام والثاني فهو اسم المضاف اما الاول اي الفعل فانه

يعمل الرفع والنصب في الاسماء نحو ضرب زيد عمرا فضرب يعمل الرفع
والنصب في عمرو بهذا اشارة الى حصر عمل الفعل في الرفع والنصب
وذلك لانه لا يستدعي سوى الفاعل والمفعول وما يشبههما فيلزم
ان لا يعمل الا الرفع والنصب واما المفعول في نحو مررت بزيد فعامل
الجر فيه هو الباء لا الفعل لان هذا الفعل لا يتعدى الى مفعول به الا
بحرف الجر فالعامل في مثل هذا هو الحرف لانه جزء الفعل بدليل
ان مررت والباء معا يفيدان بمعنى ضربت فوجب ان يعمل
كما عمل الفعل لا سيما وقد اختص بالاسماء ولا يجوز اما ان يعمل الرفع
او النصب لا جائز ان يعمل الرفع لعدم جواز ارتفاع ما ليس
بفاعل وملحق به ولا ان يعمل النصب لانه يلزم عدم الفرق بين
المتعدي بالحروف وبين المتعدي بدونه فلم يبق الجر الا الجر
فعمل الجر اذ الاسم بعده مشابه بالمضاف اليه من حيث الاتصال
بما قبله ولا يظن ان العمل للفعل لانه اذا ثبت ان هذه الحروف
عامل وقد ايلى الاسم فبالحري ان يعمل ولا يعمل الفعل الذي قبله اذ
العاملان اذا تنازعا على معمول العمل واحد فالعمل لآخرهما
وجودا لانه اقرب الى المفعول واعمال الاقرب احق واما الرفع
فعام اي يعمل جميع الافعال متعديا كان او لازما الرفع

لان كل

١

لان كل فعل متعديا كان او لازما يرفع اسما واحدا بانه اي الاسم
فاعله اي فاعل الفعل اذا اسند الفعل اليه اي الى ذلك الاسم الواحد
حال كونه ذلك الفعل مقدما عليه اي على ذلك الاسم الواحد نحو
فعل زيد وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليعم الانشائيات قوله
مقدما عليه احتراز عن المبتداء نحو زيد ضرب فان ضرب قد
اسند الى زيد وهو ليس بفاعل بل هو مبتداء قال الشهاب الدين
في شرح الزينة قلت الاكتفاء بقوله اذا اسند اليه اوجه من غير
احتياج الى ذكر قوله مقدما عليه لان الفعل لم يسند الى المبتداء
بل يسند الى الضمير ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لا نسلم ان
الفعل لا يسند الى المبتداء لانه وان كان مسندا الى الضمير لكنه مع
الضمير مسند الى المبتداء وبهذا الاعتبار يكون المبتداء مسندا
اليه لان الخاص مستلزم للعام تم كلامه وانما كان الفاعل واحدا
لان نسبة الفعل اليه على وجه الاسناد وهو لا يختلف فليس
له ان يسند الفعل الى فاعل آخر بخلاف المفعول فان نسبة الفعل
اليه ليست على وجه الاسناد بل على وجه التعلق وهو يختلف
ويجيء له خمسة مفاعيل قال صاحب الاقليد الفاعل واحد
لان قولك ضرب زيد معناه صدر الضرب عن زيد وعن حرف

جرّ وحرف الجرّ لا يدخل الّا على المفرد وما يدخل عليه ههنا هو
الفاعل فيكون الفاعل واحدا بالضرورة والى هذا اشار بقوله
اسمًا واحدًا وانما وجب تقدم الفعل على الفاعل فهو ان الفعل علّة له
اذ لا يمكن ان يكون الفاعل موجودا بدونه والعلّة متقدمة على
المعلول فان لم يكن الفاعل مظهرا فمضمر وذلك المضمر امّا بارز كالتاء
في فعلت بالحركات الثلثة او مستكن كالمنوى في افعل ثم انّ الفعل
منقسم على ضربين احدهما متعد وهو اي الفعل المتعدى ما ينصب المفعول به
بغير واسطة والثانى لازم وهو اى الفعل اللازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز
لغيره كذهبتُ وقمتُ وقعدتُ فان الذهاب والقيام والقعود ما
يختص بالفاعل ولا يتجاوز لغيره واما الفعل المتعدى فانه منقسمٌ على
ثلثة اضرب احدها متعد الى مفعول واحد فقط كنصرت زيدا فان
نصرت يتعدى الى مفعول واحد فقط وهو زيدا وثانيها متعد الى مفعولين
والمفعول لان لايخ اما ان يكون ثانيهما غير الاول مثاله كاعطيت زيدا
درهما فان ثانى المفعولين وهو درهما غير المفعول الاول وهو زيدا و
يجوز ههنا الاختصار على احدهما فتقول اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته هذا عبارة صا
حب الضوء وانما قال فى الاول ما وفى الثانى من لدقيقة يعلمها من له

ادنى بعلية ويجوز ايضا ان تسكت عنهما معا نحو فلان يعطى ويمنع
وذلك للمبالغة او هو يكون ثانيهما عين الاول مثاله حسبت زيدا
عالما فان المفعول الثانى فيه وهو عالما عين المفعول الاول وهو
زيدا ولا يجوز الا حسبت قائما فى حسبت زيدا قائما لئلا يلزم خلاف
الوضع لان وضع الواضع على ان يعرف الشيء بصفته ولكن حذف
المفعولين فى هذا القسم جايز ايضا ومن ذلك قولهم من يسمع
يخلْ وثالثها متعد الى ثلثة مفعولين بكسر اللام مثاله كما علمت
كما علمت زيدا عمروا فاضلا وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بنى له اى الفعل
اي ذلك المفعول الفعل فيرتفع ذلك المفعول الذى اقيم مقام الفاعل
باسناده اي باسناد الفعل اليه اى الى ذلك المفعول مثاله كقولك
ضُرِبَ زيدٌ واعطى زيد درهما اعلم ان علامة بناء الفعل للمفعول
ضم اوله وما يليه ايضا ان كان ماضيا فى اوله تاء نحو تفعّل وتفاعل
وتفعلل فاذا اردت بناءها للمفعول قلت تُفُعِّل وتُفُوعِل بضمّ
التاء والفاء معا وانما لم يقتصروا على ضمّ الاول بل يحتاجون الى
ضمّ ما يليه ايضا اذ لو اقتصروا عليه وقالوا تُعلِّم وتُجاهل بفتح ما
يلي الفاء لالتبس بصيغة مضارع علّم مشددا او ضم الحرف الثالث
ان كان ماضيا فى اوله همزة الوصل مع ضم همزة الوصل نحو استُخرج

فاذا بنيته للمفعول قلت استخرج بضم الهمزة والتاء ولم يقتصروا
على ضم الهمزة لانهم لو اقتصروا على ضمها فقالوا أُستخرج بضم الهمزة
وفتح التاء لالتبس بالامر عند الوقف في حالة الدرج نحو
قولك واستخرج فان لم يكن في اوله هذا ولا ذاك فالعلامة ضم الاول وفتح
وكسر ما قبل الآخر ولم يقتصروا على ضم الاول ولا على كسر ما قبل همزة
الآخر اما الاول فلانهم لو اقتصروا عليه لالتبس الماضي في باب
الافعال بنفس المتكلم المجهول المضارع واما الثاني فلانهم لو
اقتصروا على كسر ما قبل الآخر لم يعلم ان مثل علم مبني للفاعل
او المفعول ويجوز اسناده اي اسناد الفعل الى المفعول الثاني
نحو اعطي درهم زيدا الا ان الاسناد الى الاول اولى لانه بمنزلة
الفاعل اذ الاول عاط اي اخذ للدراهم الا في باب حسبت
هذا استثناء من قوله ويجوز اسناده الى المفعول الثاني اي
يجوز اسناد الفعل الى المفعول الثاني الا في باب حسبت فان
اسناد حسبت الى المفعول الثاني غير جائز لان الثاني في هذا
الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه يلزم ان يجعل مخبرا
عنه خلافا لابن الانباري فانه اجاز الاسناد الى الثاني من
باب حسبت ان امن من انعكاس المعنى فاجاز في ظننت زيدا

قايما

قايما ظن قايم زيدا لانه لا ريب في كون المظنون هو القايم فيهما و
لم يجز في ظننت زيدا اخاك ظن اخوك زيدا لانعكاس المعنى فظهر
مما قلنا ان الاستثناء على قول غير ابن الانباري ومنصوب
الفعل منقسم على ضربين الاول خاص والثاني عام فالخاص اي
المنصوب الفعل الخاص ثلثة احدها المفعول به وانما كان المفعول
به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اي المفعول به
انما يكون المتعدي اي للفعل المتعدي كما ذكرنا من قبل ان المتعدي
ما نصب مفعول به وهو اي المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل
والمراد بالوقوع التعلق لا الامر الحسي اذ لو اريد ذلك يخرج بعض
المفاعيل نحو علمت زيدا واردته وكلمته ونحو ذلك فان هذه
الافعال ليست بواقعة على زيد حسا ولقائل ان يقول
ان تعريف المفعول به غير مانع ان يدخل فيه ما ليس منه
نحو زيد في قولك زيد ضربته فان الضرب وقع عليه مع انه ليس
زيد زيد
بمفعول به والجواب عنه ان نقول لا نسلم ان الضرب وقع عليه
زيد زيد
في الاصطلاح بل وقع على ضميره وهو مفعول به فلا يكون زيد
في مثل ما سبق مفعولا به وثانيها التمييز وانما كان التمييز من
المنصوبات الخاصة لبعض الافعال لانه اي التمييز انما يكون

اي يكون الآ للمبهم فلا يجئ الآ لما وجد فيه الابهام مثاله نحو طاب زيد
نفسا وتصبب الفرس عرقا وكذا في التنزيل واشتعل الراس
شيبا اعلم ان التمييز باب منقي عن الاصل اذ الاصل في طاب زيد
نفسا وتصبب الفرس عرقا واشتعل الراس شيبا طاب نفس
زيد وتصبب عرق الفرس واشتعل شيب راسي فازيل عنه
للمبالغة والتوكيد اما المبالغة فلان ذكر الشيء مجملا ثم ذكره
مفصلا اوقع في الذهن من ان يذكره مفصلا واما التوكيد فلانه
بمنزلة تكرير الشيء مرتين للاجمال والتفصيل وثالثها الخبر
المنصوب وهو ايضا من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال
لانه اي الخبر المنصوب انما يكون اي ما يكون الآ في افعال معدودة
على ما سيجيء وكان وصار واصبح وامسى واضحى وبات ومازال وظل
ومافتئ ومانفك ومابرح ومادام وليس فان قيل كيف جعل
الخبر من معمول العوامل اللفظية القياسية والحال ان عامله
سماعي لان عامله الافعال الناقصة وهي سماعي قلنا الجواب عنه
انه جعل الخبر المنصوب من معمول الفعل الناصب مطلقا
لا من معمول القياسي حتى يرد ماذكرت على ما سيجيء والعام
المنصوب الفعل العام محصور في خمسة الاول المصدر والثاني

المفعول فيه

المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول معه والخامس
الحال اما الاول اي المصدر فمثل فكل فعل متعديا كان او لازما
ينصب مصدره سواء كان ذلك المصدر مبهما او محدودا او معرفة
او نكرة والمراد من المبهم ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل ومن المحدود
ما دل على اكثر مما دل عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربت ضربا ومثال
المحدود نحو ضربت ضربة فضربة يدل على ما دل عليه الفعل وهو الضرب
وعلى الكثرة وهو النوع ومثال المعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلمه و
انما لم يذكر المثال للمصدر النكرة اكتفاء بمثال المبهم وكذلك ينصب
الفعل وما كان بمعنى المصدر ايضا اي كما ينصب الفعل المصدر مثاله
نحو ضربته سوطا فان ضربته ينصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اسم اقيم
مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده والدليل على انه ليس
بمصدر انه يثنى ويجمع نحو سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما يثنى الا السوط
ويجمع ولما يثنى ويجمع علمنا انه ليس بمصدر والمفعول فيه واما
لم يعرف المفعول فيه لما في لفظ المفعول فيه من الدلالة على التعريف
لان الالف واللام اذا دخلا على اسم المفعول والفاعل يكون بمعنى الذي
فكانه قال الذي فعل فيه فعل واما قوله وهو ظرف الزمان والمكان
فليس بتعريف له وانما هو تعداد نوعيه يعني المفعول فيه على ضربين ظرف

بيان لما مصدر تثنية وجمع او [illegible]

المفعول فيه مرفوع بانه مبتدأ وقوله وهو ظرف الزمان والمكان مبتدأ ثان وخبره وهو مع خبره مرفوع المحل على انه خبر المبتدأ الاول فان قيل كيف جعل المبتداء مفردا وخبره مثنى في قوله هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما والجواب عنه انه هو عائد الى الموصول [illegible]

الضمير لانه على سبيل البدل

من الاسم الزمان

الزمان وظرف المكان لانه ان كان بحيث يفهم من صيغة الفعل فهو الاول
وان لم يكن كذلك فهو الثانى فان قلت كيف جعل المبتداء مفردًا وخبره
مثنى فى قوله وهو ظرف الزمان والمكان مع ان مثل هذا غير جايز
لعدم التطابق بينهما والجواب عنه ان هو عايد الى الموصول وهو
الالف واللام فى المفعول فيه فكانه بمنزلة الموصول ويجوز به الاخبار
عنه بالمفرد والمثنى والمجموع كقولك التى فى بيتى متاعٌ وما فى ملكى درهمان
والماخوذ منه ثلثة غلمان وانما يسمى المفعول فيه ظرفا لتشبيهها له بالاوانى
التى يحل فيها الاشياء والكوفيون يسمونه محلا لحلول الافعال فى افراده
فالزمان كله اى مبهما كان او محدودا ينتصب بالظرفية مبهما كان او محدودا
اي ينصب على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا
لان الفعل يدل على الزمان بصيغته كما يدل على المصدر بمادته وحروفه
فكما ينصب جميع ضروب المصدر كذلك ينتصب جميع ضروب الزمان فالمبهم
من الزمان كالحين والوقت والمحدود من الزمان كاليوم والشهر و
الليل والحول تقول فى الزمان المبهم سرت حينا ويوما وفى الزمان
المحدود خرجت يوم الجمعة واما المكان المبهم فانه ينتصب بالفعل
فحسبُ كالجهات الست وهى فوق وتحت ويمين وشمال
وقدام فى خلف لكونه مشابها للزمان من حيث التغيير والتبديل

والاستغراق



والاستغراق الابدى ان هذه الظروف لاتستقر على وجه واحد اذ الفوق
يصير تحتا واليمين شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حاضرا
والحاضر ايضا ماضيا واذا قلت جلست خلف زيد كان هذا اللفظ
مشتملا ومستوفقا بجميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض كما ان
لفظ ضرب مستوفق بكل زمان من وقت ابتداء خلق الله العالم الى
وقت حديثك وكذلك لفظ يقوم مستوفق لكل زمان من المستقبل
الى فناء العالم وعندَ وهو ايضا من المكان المبهم لانه اسم المبهم ينصب

وهو عطف على قوله كالجهات الست

بالظرف ووسط الدار بالسكون وهو ايضا من المكان المبهم لانه اسم
مبهم لداخل الدايرة وينصب بالظرف واحترز بالسكون عن الوسط
بالتحريك لانه من المكان المحدود لانه اسم المكان المعين ما بين طرف
الشئ ومن هذا اعلم الفرق بينهما واما المحدود من المكان فلا بد له
من لفظ فى تقول فى المكان المبهم صلّيتُ امام المسجد وخلفه
وفوقه وتحته وشماله وعنده ووسطه بالنصب كافة ولايقال فى
المكان المحدود جلست المسجد بالنصب ولايقال ايضا جلست
وسط المسجد بالتحريك وانما يقال فيه صلّيت فى المسجد او فى وسطه
فان قلت ما تقول بنحو دخلت الدار من غير فى مع انه من
المكان المحدود واجاب بقوله واما دخلت الدار فمتوسّع اى حذفوا

حرف الجر او سلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به اتساعا و
وقال الجرجاني الجوهرانه فعل متعد ينصب ما بعده وهو مرفوع بان المصدر
اذا كان على وزن المفعول فالغالب انه يجي لا اسما وبان مقابله خرجت
ونظيره غدرت وجيء غير متعد بين الاتفاق في المفعول له وانما كان
من المنصوبات العامة لان جميع الافعال ينصبه وعرفه بقوله وهو
اى المفعول له علة الاقدام على الفعل نحو ضربته تاديبا له فان تاديبا علة
الاقدام على الفعل وهو الضرب وانما قال علة الاقدام ولم يقل الغرض
من الفعل ليدخل نحو قعدت عن الحرب جبنا وقد شرط في انتصابه
ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود
وانما كان منصوبا عند تحقق هذه الشروط المذكورة نحو ضربته تاديبا له
لكونه مشابها بالمصدر الذي من لفظ الفعل من حيث ان الفعل
يتضمن كل واحد منهما فان كلا منهما فعل الفاعل المتقدم ومقارنا له في
الوجود فان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة فاللام
لازم لخروجه عن كونه في ضمن الفعل اما اذا فقد كونه مصدرا فلانه
لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه نحو جيتك للسمن
واما اذا فقد كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل بان كان فعلا لغير من له
الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك نحو جيتك لاكرامك

الزايد

الزايد واما اذا فقد كونه مقارنا له في الوجود فكذلك لان الفعل الواقع امس
غير متصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم نحو جيتك اليوم للمخاصمة
زيدا امس وفي قوله نحو خرجت مخافة الشر اشعار بان المفعول له كما
ينصب الفعل المتعدي ينصب اللازم وبان المفعول له لا يلزم ان يكون عرضا
للفعل المذكور بل يكفي كونه عذرا له سواء كان عرضا او لا والا يلزم ان لا
يكون خرجت مخافة الشر مفعولا له اذ المخافة لا يكون عرضا عن الخروج
وبان المفعول له كما يجي نكرة يجي معرفة خلافا لابن السراج والمفعول معه
هو المنصوب بعد الواو بمعنى مع قولنا هو المنصوب احتراز عن نحو
كل رجل وضيعته وقولنا بعد الواو التي بمعنى مع احتراز عما ذكر بعد
مع نحو جلست مع زيد وبالباء بمعنى مع نحو اشتريت الدار بالاتها و
وتعديه من المنصوبات العامة انما يستقيم على راي الاخفش لا على
راي سيبويه لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما عمل فيه الفعل اللازم لقوته بالواو فيتعدى اليه كما يتعدى
بالهمزة وغيرها الا ان الواو لا يعمل لكونها في الاصل من حروف العطف
وهي لا تعمل وقال الاخفش انها تعمل كما تعمل مع مثال مفعول معه نحو
استوى الماء والخشبة والخشبة هنا مفعول معه اي يعرف قدر ارتفاع
الماء وقت زيادتها ونحو جاء البرد والطيالسة ويذكر المفعول معه بعد الواو

والخامس من المنصوبات العامة الحال وانما عدت من المنصوبات
العامة لان الفعل لا يمكن وجوده الا في حالة فيكون كل فعل دالا عليها
فيتعدى الافعال كلها اليها كما تتعدى الى الظروف والمصادر لدلالتها
عليها اعلم ان الحال مشتقة عن حال الشيء اذا تغير وتحول وانما سميت
الحال حالا لعدم ثبوتها وهو اى الحال بيان هيئة الفاعل اى بيان لهيئة
الفاعل او لهيئة المفعول نحو جاءني زيد راكبا وضربت زيدا مجردا عن
ثيابه واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهو حال الا ان هذا
البيان لا لاسم الفاعل فكانها بيان للفاعل واحترزنا بالهيئة عن
التمييز اذ التمييز لا يبين الهيئة بل الذات وباضافتها الى الفاعل او
المفعول احترازا عن النعت فانه يبين هيئة الذات مطلقا اى
من غير تقييدها بفاعلية او مفعولية كقولك جاءني رجل عالم فالعالم
فيما يدل الا على هيئة ذات وانما يستفيد كونه فاعلا من جاء لا من قولك
عالم بخلاف الحال فانها موضوعة للدلالات على هيئة الفاعل او المفعول
واطلق المفعول ليعم المفعول المطلق ايضا نحو ضربت زيدا الضرب شديدا
والمفعول معه نحو ما شانك وزيدا متكلمين والمراد بالفاعل ان يكون
فاعلا لفظا او معنى ليدخل نحو زيد في الدار قائما وبالمفعول كذلك نحو
هذا زيد قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا وهي اى الحال جواب كيف اى
جواب

جواب لكيف كما ان المفعول له جواب لم مثاله نحو جاءني زيد راكبا فان راكبا
جواب كيف يعني اذا قلت كيف جاء زيد قلت راكبا وكذلك جالسا في قولنا
رايت زيدا جالسا جواب كيف يعني اذا سئل عنك بكيف رايته فقلت
جالسا وحقها اى حق الحال ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان
يكون معرفة وانما وجب ان يكون الحال نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف لان
المعنى فيها تقييد الحديث المنسوب الى الفاعل او المفعول وهذا المعنى
يحصل من النكرة او لانها جواب كيف وكيف انما يجاب في السؤال بنكرة
كيف زيد فقال صحيح فيكون نكرة او لانها حكم والحكم ينبغي ان يكون نكرة
ليفيد المخاطب وانما يقع بعض من خبر المبتدا معرفة لعلة وهي
منتفية ههنا وان يكون ذو الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة فان اردت الحال عن النكرة فقدمها اى الحال
عليها اى على النكرة وفيه نظر لانها لا يتقدم عليها مطلقا وانما يتقدم ان
لم يكن موصوفة او مفيدة فايدة المعرفة او مصدرة بالاستفهام او
مفصولا بينها وبين ذي الحال النكرة بالانتقاض للنفي وان كانت مو
صوفة لا يتقدم على ذي الحال النكرة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا
وكذا ان كانت مفيدة فايدة المعرفة لا يتقدم عليه نحو قول الشاعر
لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام وايضا لا يتقدم

عليه ان كانت مصدرة بالاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا اذا اردت
الاستفهام عن الاتيان حال كونه مقيدا بالركوب لا عن الاتيان المجرد
وايضا ان كانت مفصولة بينها وبينه بالا نقضا للنفي لا يتقدم عليه نحو
جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها بتقديم الحال عليه نحو جاءني
راكبا رجل وانما يجب تقديمها على ذي الحال النكرة في غيرها لان الحال لو
تأخرت لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا
ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس بالصفة لو تأخرت طردا
للباب وعليه اي وعلى تقديم الحال على ذي الحال النكرة وحده قوله اي قول الشاعر
وهو لعزة موحشا طلل قديم ✿ عفاه كل اسحم مستديم ✿ والاستشهاد
بهذا البيت انما يستقيم على قول من يقدر في الظرف فعلا لا على قول
من يقدر فيه اسم الفاعل لان لعزة ظرف مجازي فلو قدرت فيه فعل
حصل كان طلل فاعلا وموحشا حال عنه والعامل فيهما واحد وهو
حصل فهذا واضح الاستقامة ولو قدرت فيه حاصل فحاصل اسم فاعل
غير معتمد على احد الوجوه الستة التي هي المبتدأ وذو الحال والموصول
والموصوف وحرف النفي والهمزة وهو لا يعمل بدون اعتماد فح يكون
طلل مبتدأ خبره لعزة وموحشا حال من الضمير المستكن في حاصل
تقديره طلل حاصل لعزة موحشا فح ليس فيه تنكير ذي الحال وتقديم الحال

عليه

عليه وكلامنا فيهما ومن جملة القياسية اسم الفاعل وهو كل اسم اشتق
من مصدر الفعل لذات من فعل اي مشتق لذات من هو فاعل في الجملة
ويجري على يفعل الذي هو من فعل وانما قلنا من مصدر الفعل ولم يقل
من الفعل كما قال بعض النحاة لانه ليس بمشتق منه بل من المصدر فان
قيل اي شيء يمنع من اشتقاقه من الفعل والجواب عنه ان المانع انه
لو كان مشتقا منه لوجب زيادته عليه لما ثبت زيادة المشتق على
المشتق منه وهو انقص منه لعدم دلالته على الزمان من حيث هو هو ولا
يقال ان المراد من الفعل ههنا اللغوي لا الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكرت
لانا نقول ح يلزم استعمال اللفظ المشترك في التعريف واستعماله فيه ليس
بجيد وانما لم يقل بمعنى الحدوث كما قال ابن الحاجب لانه ليس بلازم لان
من اسماء الفاعلين ما ليس بمعنى الحدوث نحو واجب ودايم ونحوهما
مما ليس بمعناه وقوله كل اسم جنس شامل للمقصود وللفاعل الذي
اسند اليه الفعل فبقوله اشتق احترز عنه لان ذلك الفاعل ليس بمشتق
ولكن دخل فيه اسم المفعول فانه ايضا اسم اشتق فلما قال لذات
من فعل خرج لانه لا لذات من فعل بل لذات من وقع عليه الفعل
ودخل فيه الصفة المشبهة وبقوله يجري على يفعل خرجت لانها وان
ان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها ليست بجارية عليه و

وفق الجريان بقوله اي يوازيه والضمير المستكن راجع الى الاسم الفاعل
والبارز راجع الى يفعل من فعله اي يوازي اسم الفاعل ليفعل من
فعله في الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة
بعد شيء صفة او خبرا او حالا فلهذا احتاج الى تفسيره فان قيل
ان قوله في الحركات والسكنات يقتضي ان يكون في اسم الفاعل ثلث
سواكن مع انه ليس كذلك قلت ان الالف واللام اذا دخلا على الجميع
يتناول على الواحد ايضا فانه اي اسم الفاعل يعمل عمل ما يجري اي اسم الفاعل
عليه لا مطلقا بل اذا اريد به اي اسم الفاعل الحال او الاستقبال دون
الماضي وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو يستحقه
في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو يستحقه في الاصل نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الآن او غدا فبرفع ضارب وينصب ضارب كما
ان يضرب يرفع وينصب كذلك اي كاسم الفاعل ونحو زيد قايم غلامه فبرفع
قايم فقط اي لا ينصب كيقوم فانه يرفع فقط واما اذا كان اسم
الفاعل بمعنى الماضي فلا يعمل بل يكون مضافا الى ما بعده فلا يقال زيد
ضارب عمرا امس بل ضاربُ عمرٍو امسِ لان الافعال دخلت
على الاسماء في الاعراب والاسماء دخلت على الافعال في العمل فلما
لم يأخذ الماضي من الاسم اعرابا لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عملا والعلم

ان شرط

اختصاص الاستفهام والشرط بالصدر ومن حيث انها تختص بالنكرة
ظاهرة كانت تلك النكرة او مضمرة اعلم ان المصنف اورد اللف والنشر
مرتبا لانه ذكر اولا النكرة الظاهرة ثم النكرة المضمرة فاورد مثال الاول
بقوله رب رجل لقيته والثاني بقوله وربه رجلا والضمير في ربه رجلا
نكرة لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد شيء ما ومن ثمه
فسر بالنكرة كما ترى ولو كان الضمير ههنا معينا لما فسر مثله برجلا
لجاز ان يوضع موضعه غيره كما جاز في مثله رجلا ومن حيث ان
مجرورها يلزم الصفة اما بمفرد نحو رب رجل جواد او الجملة نحو رب
رجل ابوه قايم ورب رجل في الدار ورب رجل ان تعطه يشكرك وانما
لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان الرجل الموصوف
بالقيام مثلا اقل من الرجل على الاطلاق ومن حيث ان الفعل الذي
يتسلط رب على الاسم المجرور بها يجيء محذوفا في الغالب وذلك لدلالة
الحال عليه والعلم به كما حذف في بسم الله ومن حيث ان فعلها يجب
ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته كنت مخبرا
بان الذي لقيته في الماضي قليل ولا تعلم ان الذي تستلقاه مما بعد قليل
او كثير ولا يرد قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لانه راجع الى المضي اذ ما
اخبره الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل بمنزلة الموجود والحاصل لصدق

الوعد وتحقيقه او لان الموجب لكون فعلها ماضيا وهو عزم العلم بات
الذى مستعلاء فيما بعد قليل او كثير بعده وم لان تعالى منزه عنه والعاشرة
على وهى وضعت للاستعلاء وذلك اما حقيقى نحو زيد على السطح واما معنوى
نحو عليه دين وقد يكون اسما وح يكون بمعنى فوق نحو قوله غدت من
عليه بعد ما تم ظمؤها اى من فوقها ويدل على كونها اسما دخول من عليها
ولو كان حرف جر لما دخل عليه من الامتناع دخول حرف الجر على حرف
جر آخر اللهم الا ان يكون على طريق الحكاية والحادى عشر عن
وهى موضوعة عن المحل الاول للبعد والمجاوزة فالبعد والتجاوز من
الشئ اما بسبب الزوال والوصول الى الشئ الثانى وذلك فى مثل
رميت السهم عن القوس لان السهم قد تجاوز عن المحل الاول ح
الوصول الى الآخر او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم اذ العلم
وصل الى المحل الثانى مع ثبوته فى الاول او بالزوال عن المحل الاول وحده
نحو اديت عنه الدين ~~اسما وح يكون بمعنى الجانب~~ فان الدين زال عن
ذمة المديون مع عدم الوصول الى محل آخر وهى قد يكون اسما وح يكون
بمعنى الجانب كقوله من عن يمينى مرة وامامى ولقد اراني في الرماح درية
اى من جانب يمينى ويدل على ذلك دخول من كما مر قد على قال شهاب
الدين فى شرح المزينة ثم ان لكل واحد منهما اى من على وعن قد يقع موقع

الآخر

الآخر اى يقع موضع عن وبالعكس اما الاول فكقوله اذا رضيت على بنو
قشير لعمر ابيك اعجبنى رضاها على اى عنى واما الثانى فكقوله لاه ابن عمك
لا افضلت من حسب عنى ولا انت ديانى فتخزونى اى على وقوله اى والله
والثانية عشر الكاف وهى انما وضعت للتشبيه مثاله نحو الذى كزيد
فى الدار قال صاحب المقاليد مثل هذا يتعين ان يكون الكاف فيه حرفا
لان كزيد صلة ولابد ان يكون الصلة جملة فلو جعلت الكاف اسما بمنزلة
مثل ومثل زيد مفرد لوجب ان يقع المفرد صلة وهذا باطل ولو جعلتها
حرفا لزم ان يقدر قبلها فعل لان حرف الجر يجر معنى الفعل الى الاسم و
الفعل مع فاعله جملة فيتحقق الصلة وقد يكون زائدة كقوله تعالى ليس
كمثله شئ قال مولانا شمس الدين النكسارى فى شرح لب الالباب
معناه ليس مثله شئ لانه لو لم يكن زائدة لا يكون الا اختل معنى الكلام
لان سوق الآية لبيان نفى المثل وجعلها غير مزيدة توهم اثبات المثل
تعالى الله عن ذلك وقيل لو لم يكن زائدة بقيته تعالى لانه نفى مثل مثله و
هو مثل مثله تعالى لان المماثلة من الجانبين وفيه نظر لان اللازم نفى
الله تعالى بصفة المثلية ولا يلزم من ذلك نفى ذات الله لجواز ان يكون انتفاء
المجموع بانتفاء صفة المثلية كذا فى بعض شروح الكافية تم كلامه و
قيل المثل والمثل جاء بمعنى الصفة كقوله تعالى مثل الجنة التى وعد المتقون

اى صفة الجنة فتقدير الآية ليس كصفته شيء فعلى هذا لا يكون زايدًا
قد يكون اسما فح يكون بمعنى المثل كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
اى عن مثل البرد ومما يدل على اسميتها دخول عن عليها كما مر غير
مرة والثالثة عشر مذ والرابعة عشر منذ وهما وضعتا لابتداء
الغاية فى الزمان الماضى اذا كانتا حرفين مثاله نحو ما رايته مذ
يوم الجمعة تريد ان مبداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمذ حرف او
صلت الفعل الذى فيما قبلها الى الاسم الذى فيما بعدها وقد
يرفع ما بعدهما اى ما بعد مذ ومنذ ورفع ما بعدهما ليس بجرى
على الاطلاق بل اذا كانتا اسمين سواء اريد بهما اى مذ ومنذ اول المدة
او اريد بهما جميعها اى جميع المدة واعلم ان المص اورد هنا الصيغة
البديعة وهى اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا ارادة اول المدة
ثم ارادة جميعها فاورد مثال الاول بقوله نحو ما رايته مذ يوم الجمعة
بالرفع كانك قلت اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومثال فى بقوله ومنذ
يومان كانك قلت غاية انتفاء الرؤية يومان او اوله وآخره يومان
ولا يجب عند ان يراد بهما جميع المدة اتيان ما بعدهما بالمعرفة بل الوا
جب الاتيان بالعدد ولو قلت ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع تريد اول
الوقت واخره جاز بتاويل وهو ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة

او عشر ساعة مثلا والفرق بين المرفوع الذى يراد به جميع المدة والمرفوع
الذى يراد به اول المدة ان الرؤية فى الوجه الاول لم يختلط بيوم الجمعة ولم
يحصل فى جزء منه بل هى منفية فى اجزائه واما فى الثانى قد انتفت فى يوم
الجمعة واما الفرق بين المرفوع والمجرور فهو ان الكلام فى الثانى
على جملة واحدة وفى الاول على جملتين احديهما ما رايته والثانى
مذ يومان لان مذ فى مذ يومان مبتداء ويومان خبره فالمعنى ما
رايته وغاية انتفاء الرؤية يومان فان قيل لم لا يجوز تخلل
العاطف كما جاز ذلك مع ما قدرناه به والجواب عنه انما لم يجز لامتزاج
احدى الجملتين بالاخرى ولما كان كذلك اتحدتا وجرتا مجرى كلمة واحدة
ولم يجز دخول العاطف كما لم يجز ذلك فى الشرطية وانما قال المص
ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضى اول الوقت
كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمتوهم ان يتوهم امتناع الجر فى قوله
ما رايته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر هنا
غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا
المقدار وانه موازن بهذه المدة مبتداء من اوله ومنقطع عند
آخره رفعت ولو اردت ان المبتداء اول هذه المدة اى وقتك
الذى تتكلم فيه ولكن لا يقدر الفعل بالمدة ولا يمسح بها لانك تريد

انه كان بعد لم يبلغ غاية حدرت فقلت ما رايته مذ يومين تريد
ان انتفاء الرؤية انما هو فى مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم
ينته بعد بل هو باق ممتد كذا قال صاحب الضوء وانما بنى على السكون
لكونه هو الاصل فى البناء ومنع عن الحركة لاجتماع الساكنين وعلى الضمة
لكونها متضمنة بمعنى حرفين احدهما من وثانيهما الى لانك اذا قلت ما
رايته مذ يومان يفهم منه ابتداء الغاية وانتهاؤها فقويت فناسب
ان يبنى على اقوى الحركات وهو الضم والخامس عشر حاشا وهى وضعت
للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد واختلف فى كونها حرف جر فعند
سيبويه انها حرف جر ويدل على ذلك قوله حاشا ابى ثوبان ان به ضنا
عن الملحاة والشتم وعند المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو
جاءنى القوم حاشا زيدا اى جانب مجيئهم زيدا والسادس عشر خلا
والسابع عشر عدا فانهما بمعنى الا وينصب ما بعدهما وقيد نصب
ما بعدهما بقوله اذا كانت فعلين لانهما اذا كانتا حرفين لا ينصب
ما بعدهما نحو جاءنى القوم خلا زيد وعدا زيد بالجر واذا قلت ما خلا
وما عدا ينصب ما بعدهما البتة لتعين فعليتها بدخول ما وانما ما
ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر فى المائة احدها الواو التى بمعنى
مع نحو استوى الماء والخشبة ولا ينصب هذه اى الواو بمعنى مع حتى يكون

ماقبلها

ماقبلها فعل كاستوى او يكون قبلها معنى فعل نحو ما شانك وزيدا فان
فيه معنى ما تصنع وما تلابس وفى جعل المصنف الواو بمعنى مع فيما
تقدم من معمول الفعل وههنا من العوامل تناقض ولعل قوله على
ما ذكر فى المائة لازالة هذا التناقض والثانى حروف النداء وهى خمسة
يا وايا وهيا واى والهمزة اعلم ان يا اعم استعمالا من البواقى لانها يستعمل
فى البعيد والقريب دون اخواتها لكثرة استعمالها فى النداء وايا وهيا
للبعيد قيل الوجه فى ذلك لكثرة حروفهما واى للمتوسط بين البعيد والقريب
لتوسط حروفها بين القلة والكثرة لكون حروفها بالنسبة الى ايا وهيا
قليلة وبالنسبة الى الهمزة كثيرة والهمزة للقريب واذا عرفت هذا فاعلم
ان المصنف لو اخر قوله واى لكان احرى اذ تصور التوسط متوقف على تصور
الطرفين البعد والقرب طبعا فلو فعل كذلك وضعا لكان اصوب
ايقاعا للموافقة بين الطبع والوضع وهى اى الحروف النداء تنصب المنادى
وكون حروف النداء ناصبة للمنادى ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان
المنادى مضافا مثاله نحو يا عبد الله او كان المنادى مضارعا اى مشابها
للمضاف مثاله نحو يا خيرا من زيد ووجه المشابهة بينهما من حيث ان
الاول عامل فى الثانى لان من لا يخ اما ان يجعل متصلة بزيد او بخير
فان كان الاول كان زيد مع الجار فى موضع المفعول به مثله فى مررت

بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد انجر المضاف اليه بالمضاف
ومن حيث ان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف
ومن حيث ان الاول قد تخصص بالثاني كما تخصص المضاف اليه
بالمضاف وهو اى المنادى المضارع للمضاف كل اسم يتعلق به
اى بذلك الاسم شيء وهو من تمام معناه اى معنى ذلك الاسم كتعلق
من زيد بخير اى يا خيرا من زيد قوله شيء بالرفع على الفاعل بقوله
تعلق قوله هو من تمام معناه جملة اسمية فى محل الرفع على الو
صفية لشيء ويحتمل ان يكون فى محل النصب على الحالية من شيء الا انه
ضعيف وقد وجدت فى بعض النسخ وهو من معناه فح يكون جملة
اسمية منصوبة المحل على الحالية من شيء او كان المنادى نكرة كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدى فان رجلا ههنا نكرة لعدم القصد الى الواحد
المعين بل الى كل من يا خذ بيده فهو المنادى ههنا نصب وجه وجوب
النصب فى هذه الثلثة كونها مفاعيل لادعوا و انادى عند بعض وعند
بعض آخر الناصب فيها الحرف لنيابة مناب الفعل ويؤيده جواز
الامالة فى حرف النداء فلولا انه نايب مناب لما جاز فيه الامالة التى
لا سبيل للحروف اليها وتعلق لام الجر ليان نحو يا لزيد وهو لا يتعلق
الا بالفعل او بمعنى الفعل ولا زعم ان فيه ضميرا واما المنادى المفرد

المعرفة

من ابن وقوله بنيت المنادى مع ابن اجزاء لقوله وان وصفت مثال الابن
الذى كان بين العلمين نحو يا زيد بن عمرو واذا لم يقع اى الابن بين علمين
كان اى الابن الغير الواقعة بين العلمين كساير الاسماء المضافة التى
كانت صفة للمنادى اى كما يكون الاسماء المضافة اذا كانت صفة له
منصوبة كذلك الابن الغير الواقع بين علمين منصوبا ومثال الابن الغير
الواقعة بين العلمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن عمرو ويا رجل
بن اخينا واعلم ان ثبوت التنوين فى اللفظ والالف فى الخط متلازمان
وكذلك حذفهما ويلحق المنادى اللام الجارة حال كونها مفتوحة للاستغا
ثة نحو يا لله للمسلمين او تلحق اللام الجارة مفتوحة للتعجب نحو يا للماء
فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه فتقول له تعال حتى تراك فانك
عجيب الشان ولا يعرف كل احد ويا للدواهى جمع داهية وهى العقوبة
والشدة وانما فتحت اللام الجارة مع المدعو اى مع المستغاث مع انها
جارة واللام الجارة اذا دخلت على المظهر وجب كسرها نحو يا لزيد
فرقا بين المدعو والمدعو اليه لا يقال لم لم ينعكس الامر مع انه لو
عكس حصل الفرق بينهما الا انا نقول انه محمول على المضمر اى على كاف
الخطاب لكونه واقعا موقع كاف الخطاب وفتح اللام الجارة اذا
دخلت على المضمر نحو لك وله فلما فتحت مع المدعو تعين كسرها

مع المدعو اليه فان قيل انما ذكرتم من ان اللام مع المدعو مفتوحة لكونه
محمولا على المضمر منقوض بقولهم يا للبهيتة بكسر اللام واجاب عنه بقوله
وقولهم يا للبهيتة بالكسر اى اللام على ترك المدعو والمعنى يا للقوم
للبهيتة اى احضروها وشاهدوها ويرخم المنادى اعلم ان الترخيم
حذف اخر الكلمة على سبيل الاعتباط والاعتباط ان ينحر البعير من غير
العلة من قولك رخمت الشئ اذا سهلته فسمى هذا ترخيما لانه تخفيف
اللفظ وتسهيله وليس سوى هذا علة يقتضى ان يحذف اخر الكلمة
وانما اختص الترخيم بالمنادى اذ النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى
يوذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف حتى يتم الكلمة و
ترخيم المنادى غير جاير على الاطلاق بل اذا كان المنادى مفردًا واحترز به عن
المنادى المضاف والمشبهة به لانهما لا يترخمان لانهما لو رخما
فلا يخ اما ان يرخم المضاف او المضاف اليه لا سبيل الى شئ منهما
اما الاول فلئلا يقع الترخيم فى وسط الكلمة واما الثانى فلئلا يلزم
ترخيم ما ليس بمنادى وعن الجملة لانها لا ترخم لكونها محكية على
حالها وعن المستغاث والمندوب لانهما لا يرخمان لان المطلوب
فيهما مد الصوت وتطويله والترخيم ينافى ذلك و اذا كان المنادى
علما حال كون ذلك العلم زايدا على ثلثة احرف اما اشتراط العلم

فلكثرته

فلكثرته وشهرته فى كلامهم فى النداء فناسب التخفيف واما اشتراط
كون ذلك العلم زايدا على ثلثة احرف فلان الثلاثى اقل الاصول و
اعدلها فالحذف اجحاف واخراج له عن الاعتدال او لان المقصود
من الترخيم التخفيف والثلاثى فى غاية الخفة والموجب للتخفيف
هو الزايد على ثلثة احرف واحترز بقوله زايدا على ثلثة احرف عن نحو
حسن وبكر فانهما لا يرخمان عند البصريين مطلقا واما عند الكوفيين
فيجوز ترخيم الاسم الثلاثى اذا كان وسطه متحركا لوجود نظيره فى
الاسماء المعرفة نحو يد ودم او لان الحركة تنزل منزلة الحرف الرابع
بدليل اعتبارها فى منع الصرف وهذا ضعيف اما الاول فلان تلك الا
وسط انما حذفت لا لانها الا لاستثقال الحركات عليها واما الثانى فلا
ن جعل حركة الاوسط بمنزلة الحرف الرابع غير مطرد فى كل مكان و
الا لكان هدابدٍ وعلبطٍ المجز وقال من هدابدٍ وعلابطٍ خماسيا
واعلم انه لو قال بعد قوله زايدا على ثلثة احرف غير مبهم ولا مضمر
لكان اصوب لانهما لا يرخمان وان زاد على ثلثة احرف ولان تضعيفا
بالابهام فلا يزداد ضعفا بالحذف مثال ترخيم المنادى اذا كان مفردا
علما زايدا على ثلثة احرف نحو يا حارِ ويا سُعَ ويا مرْوَ ويا منصَ
فى حارث وسعيد ومروان ومنصور واعلم ان الترخيم على ثلثة

اضرب الاول حذف حرفين والثاني حذف شطر الكلمة والثالث حذف

واحد اما الاول فانه فيما اذا كان في اخر الاسم حرفان زايدتان زيدتا

معا فحكم الزيادتين حكم الزيادة الواحدة كما فيه الف التانيث ممدودة نحو اسماء

وحمراء وكما فيه الالف والنون ونحو عثمان ومروان وسكران وكما

فيه ياء النسبة نحو كوفي وبصري وهندي وكما فيه علامة التثنية والجمع

نحو زيدين وزيدين فتحذف فيها حرفان للترخيم لانهما بمنزلة حرف

واحد لكن بشرط ان يبقى الاسم بعد الحذف على ثلاثة احرف وهذا

احتراز عن مثل يدين ودمين وفيما اذا كان قبل اخر الاسم مدة

بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة احرف قبل الحذف نحو منصور

فانه يحذف فيه حرفان ايضا واما الراء فلانه في اخر الاسم والترخيم

واجب في اخره واما الواو فلانه حرف علة زايدة وحرف العلة الزايدة

اولى بالحذف اولى واحرى ولنا قلنا بشرط ان يكون الاسم اكثر من

اربعة احرف قبل الحذف للاحتراز من ان يكون على اربعة احرف قبل

الحذف نحو ثمود وسعيد فانه لا يحذف حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة

للترخيم الذي هو المطلق التخفيف والمراد بالمدة حرف زايدة من حروف

المد ساكن في الاصل ولهذا حذف حرفان من نحو منصور وعمار

ولم يحذف حرفان من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا اذ الالف فيه

ليست

ليست بمدة بالتفسير المذكور لان الالف غير زايد بل بدل عن ياء متحرك

في الاصل اذ اصله مختير واما الثاني فانه فيما اذا كان المنادى مركبا نحو

بعلبك وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير اذ الاسم الاخير بمنزلة تاء التا

نيث في نحو قايمة فكما يحذف تاء التانيث فكذلك يحذف الاسم الاخير ههنا

واما الثالث فانه فيما اذا كان المنادى غير ما يحذف له حرفان او الاسم الاخير

نحو يا حار فيحذف فيه حرف واحد وهو الثاء في حارث عملا بالاصل

لان الاصل فيه حذف حرف واحد والزيادة بسبب العارض والعارض مفقود

ههنا هذا التحقيق باب الترخيم قوله الا ما في اخره تاء التانيث استثناء من

قوله علما زايدا على ثلثة احرف اي يشترط في ترخيم المنادى العلمية والزيادة

على الثلاثة الا في اسم يكون في اخره تاء التانيث فانه اي الشان لا يشترط فيه

اي فيما في اخره تاء التانيث الزيادة على الثلاثة والعلمية لان اشتراط الزيادة

على الثلاثة كان للهرب من اخلال الكلمة وبالترخيم يحذف التاء وهي زايدة

فلا يلزم من ذهاب الزايد اخلال الكلمة وان اشتراط العلمية كان لاسند

عايها التخفيف وتاء التانيث قد خلفها لانها زايدة وهي مستدعية للتخفيف

لثقلها مثال الاسم الذي كان في اخره تاء التانيث نحو يا ثبُ اقبل او اقبلي

فثبت على اختلاف المعنيين معناه لو اردت بثبة العلم قلت اقبل

ولو اردت اسم جنس قلت اقبلي والتابع الالف الاستثناء استفعال

وهو مشتق من الثني وهو الصرف ويقال ثني عنان الدابة اي صرفها سمي به
لان المستثنى مصروف عن حكم الاول او من تثنيته اي ضاعفته سمي
به لان الحكم مضاعف فيه اذ معنا جاء في القوم الا زيدا جاء في القوم وما جا
ء في زيد وهو اي الاستثناء اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره اي في
(الاخراج بمعنى المنع)
ذلك الحكم غيره اي غير ذلك الشيء وانما قال عن حكم دخل فيه غيره ولم
يقل عن حكم دخل فيه هو وغيره لان هذا لا يتناول المنقطع لانك اذا قلت
جاءني القوم الا حمارا كنت مخرجا للحمار عن حكم دخل فيه غيره
لا عن حكم دخل فيه هو وغيره لان الحمار غير داخل في المجيء اعلم
ان قوله وهو مبتداء وخبره اخراج الشيء وهو اي الاخراج مصدر
مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي اخراجك شيا قوله عن
حكم متعلق بالاخراج وقوله دخل فيه غيره جملة فعلية مجرورة المحل
على الوصفية لقوله من حكم وفي هذا المقام اعتراض قوي وبيانه انك
اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فزيد لا يخلو من ان يكون داخلا في القوم
او لا فان كان الاول فيلزم التناقض لان نسبة المجيء قد لزمت لزيد
لمجرد قولك جاءني القوم لانه منهم فاذا اخرجته منهم بعد ذلك بالا زيدا
فقد نفيت المجيء عنه فصار المجيء مثبتا له ومنفيا عنه وما هذا الا تنا
قض محض وهو باطل لان التنزيل مشتمل عليه كقوله تعالى فلبث

فيهم

فيهم الف سنة الا خمسين عاما فانه اذا اريد بالف سنة على الانفراد جميع مد
لولها فقد اجيب بانه لبث الجميع فيستحيل ان يخرج منه شيء لانه
يؤدي الى ان يكون اللبث اقل من الف وقد علم ان اللبث الف فان
كان الثاني لزم حذف جزم اجتماع اهل اللغة لانعقاد اجماعهم على
ان الاستثناء المتصل اخراج شيء مما بعده عما قبله والجواب عنه
ان المستثنى منه يراد به الجميع بالنظر الى المفردات من غير حكم بالاسناد
فاذا اخرج منه المستثنى على التحقيق حكم بالاسناد اذ لا يحكم على
كلام المتكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض لان دخول
المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا انما كان قبل اسناد الفعل
اليه فقولنا جاءني القوم الا زيدا بمنزلة القوم المخرج عنهم زيد جاءني
والتناقض انما يلزم ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد وليس
كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال فهم المفردات وتمامها كما يحكم
في بدل البعض والاشتمال مثلا لو قلت ضربت زيدا راسه اخبرت
عن ايقاع الضرب من غير تخصيص جزء منه فلو حكمت بتمام الاسناد
قبل ذكر الراس ناقضت الا انك لا تحكم به الا بعد تمامه بالراس و
والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب التام وهو اي الكلام المو
جب التام ما ليس بنفي ولا نهي والاستفهام فانك اذا قلت جاءني

القوم فقد حكمت بوجود المجيء واوجبته ويكون الكلام موجبًا واحترز به
عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصب كما سيجيء وانما كان الاستفهام
بمنزلة النفي والنهي لان من التي لاستغراق الجنس كما تزاد فيه ايضا نحو
قوله تعالى هل من خالق غير الله وانما يجب النصب في كلام الموجب
لعدم جواز الابدال فيه لان البدل يقوم مقام المبدل منه ويحل في محله
فصار قولنا جاءني القوم الا زيدا بمنزلة جاءني الا زيد فيلزم تخلف نصب في
الكلام الموجب ليس جاريا على الاطلاق لانه قد لا يجوز النصب في الكلام
الموجب نحو جاءني القوم غير زيد وسوى زيد فالاولى ان يقول والمستثنى
بعد الا ينتصب في الكلام الموجب لئلا ينتقض به وكذا يجب نصب المستثنى
اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه لعدم جواز البدل فيه لان البدل
لكونه من التوابع لا يتقدم على المبدل منه وكذا يجب نصب المستثنى اذا
تقدم على صفة المستثنى منه عند المازني نحو ما جاءني احد الا زيدا
خير منك فان الا زيدا مستثنى مقدم على صفة وهو خير منك وانما
يجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف وكان تقديم
المستثنى على صفة المستثنى منه كتقديمه عليه فيجب نصبه واما عند
سيبويه فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه في كلام تام غير مو
جب لان الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد فكان تأخير

المستثنى

المستثنى عن الموصوف بمنزلة تأخيره عن نفس المستثنى منه لان
الصفة كالعدم اذ المقصود هو الموصوف وهو مستاخر عنه
وعند المبرد الاستثناء والبدل سواء او انقطع المستثنى عنه اي عن
المستثنى منه فيجب نصب المستثنى لان البدل الغلط لا يجيء
في كلام الفصحاء اذا لم يكن المراد منه التعيين في الكلام واورد
اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا الكلام الموجب ثم ذكر تقديم
المستثنى على المستثنى منه ثم ذكر المنقطع فاورد مثال الاول بقوله
نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال الثاني بقوله وما جاءني الا زيدا احد
ومثال الثالث بقوله وما جاءني احد الا حمارا واما المستثنى اذا كان
في غير الموجب التام فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل و
والمراد بالتام ما يكون المستثنى منه مذكورا واحترز بغير المو
جب عن الموجب فانه لا يجوز فيه الا النصب كما عرفت وبالتام عن
الموجب الغير التام لانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب
على حسب اقتضاء العامل فان قيل ان الا القوم عن القيام
الا زيد الكلام غير موجب لثبوت النفي فيه لان ابى يدل على النفي و
تام لان المستثنى منه فيه مذكور مع انهم لم يجوزوا فيه البدل و
الجواب عنه ان يقال لا نسلم انهم لا يجوزون البدل فيه ولئن سلمنا

ذلك لكن لا نسلم انه غير موجب لان المراد بالنفي ما حصل باداة النفي
وليس كذلك والبدل هو الفصيح اذ فيه كون حركة المستثنى وفق
حركة المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيد برفعهما بخلاف النصب على
الاستثناء ولا شك ان سلوك طريق الموافقة اولى فيكون البدل هو
الفصيح وههنا قد ترك قيوداً اخر ينبغي ان يقول هكذا في المستثنى
المتصل في غير الموجب التام الواقع بعد الا وغير مقدم وغير مردود به
كلام يتضمن الاستثناء وغير متراخ عن المستثنى منه واحترزنا بالقيد
الاول عن المستثنى الواقع بعد سوى وما عدا وما خلا فانه لا يجوز فيه
البدل وبالثاني عما وقع قبل المستثنى منه فانه لا يجوز فيه البدل ايضا
وبالثالث عن نحو ما قام القوم الا زيدا رداً به قول من قال قام القوم
الا زيدا فان النصب ههنا هو المختار دون البدل لقصد التطابق بين
الكلامين وبالرابع من نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا
الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختار لقصد
التطابق بين المستثنى والمستثنى منه في الاعراب ومع التراخي لا
يظهر التطابق كذا اعترض على صاحب اللباب السيد عبد الله
التواب هذا في غير الموجب التام واما في غير الموجب الناقص فالشان
انه يكون الا فيه لغوا في اللفظ لا في المعنى لانها ناقصة لنفي ما سبق ويعرف

على حسب

على حسب اقتضاء العامل تقول في غير الموجب التام ما جاءني احد الا زيد
بالرفع والا زيدا بالنصب وتقول في غير الموجب الناقص ما جاءني الا زيد
بالرفع على الفاعلية لجاء وما رايت الا زيدا بالنصب على المفعولية لرايت
وما مررت الا بزيد بالجر بحرف الجر وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا
على التفصيل المذكور تقول في كلام الموجب جاءني القوم غير زيد
بالنصب كما ينصب الاسم الواقع بعد الا في الكلام الموجب التام
مثال المستثنى المقدم وما جاءني غير زيد احد مثال المستثنى المنقطع
وما جاءني احد غير حمار وتقول في غير الموجب التام ما جاءني احد
غير زيد بالرفع وغير زيد بالنصب كما يكون الاسم الواقع بعد الا كذلك غير
الموجب التام وتقول في غير الموجب الناقص ما جاءني غير زيد بالرفع
كما يرتفع الاسم الواقع بعد الا فيه وما رايت غير زيد وما مررت بغير
زيد بالجر ومثله اي مثل غير سوى بالكسر مقصورا في انه يستثنى به
ويجوز الضم والفتح في انه يستثنى به وكذا سواء بالكسر ممدودا ويجوز
فيه الفتح ايضا ولم يرد فيه الضم واعرابهما نصب دائما على الظرف
بيان ظرفيتهما ان العرب يجري الظرف العامة اي المعنوية مجرى
الظروف الحقيقية فيقولون جلس فلان مكان فلان فلا يعنون
منزلة في الذهن مقدرة فينصبونه نصب الظروف الحقيقية ويستعملون

سوى سواء ايضا فى مثل هذا الموضع فيقولون مررت برجل سواك و
يعنون مكانك وعوضا منك فيلزم ان ينتصب انتصاب المكان للظرفية
المعنوية واليه مال ابن الحاجب وحمل قوله وما قصدت بنى اعلها السوا
يكا على الشذوذ والاصح ما ذهب اليه الكوفيون من انهما ليسا بمنصو
بين على الظرف دايما لمجى استعمال سوى مبتداء وفاعلا وصفة واسم ليس
فمثال الاول قوله فسواك بايعها وانت المشترى فان سواك مبتداء و
بايعها خبره ويجوز ان يجعل بايعها مبتداء وسواك خبره مقدما عليه
ومثال الثانى قوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فان سوى
وقع هنا فاعلا بقوله ولم يبق والقول بان فاعله محذوف تقديره
ولم يبق شئ سوى العدوان ممنوع اذ الفاعل لا يحذف لكونه
كالجزء من الفعل ومثال الثالث قوله والى الحق قوم سواكم لاميل
فان سواكم مجرور تقديرا لكونه صفة لقوم ومثال الرابع قوله
الا ترى ليس بينى وبينها سوى ليلة انى اذا الصبور فان
سوى ليلة مرفوع تقديرا لكونه اسم ليس كذا فى شرح الزينة و
والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منها منصوبها قبل المرفوع اى
مرفوعها واثنان منها على العكس اى مرفوعها قبل المنصوب و
الستة التى كان منصوبها قبل المرفوع يسمى المشبهة بالفعل لانها

شبهت

60

الشبهت الفعل من وجوه الاول فى كونها لازمة للاسماء كالفعل والثانى
فى كون آخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضى والثالث فى كونها على
ثلثة احرف فصاعدا كالفعل ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه
اجريت مجراه فى ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها منصوبها
على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما تقول ضرب زيدا اخوك الآن تقديم
المنصوب هنا لازم فى غير الظرف وثمه جايز وانما التزم ذلك فيها
لانه ليس للحروف حظ فى العمل وانما هو محمول على الفعل وفرع عليه
فالقياس ان يلزم طريقة واحدة فلا يجوز فيها الوجهان لئلا تجرى
مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او ضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب
اولى ليكون ابعد من مشابهة الفعل لان الاصل فيه ان يلى الفاعل
فاذا اخر المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاط
رتبتها عن رتبته وجاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لانهم يجوز
ون فى الظروف ما لم تجوزوا فى غيرها واعلم انه لو قال الحرف بدل قوله
الحروف لكان احسن لان الحروف جمع كثرة وهو لا يستعمل الا فى ما فوق
العشرة وهذه الحروف ليست الا تحت العشرة اللهم الا ان يقال ان
ان اطلاق جمع الكثرة فى موضع القلة على سبيل التجوز كقوله تعالى ثلثة
قروء فى موضع اقراء وهى اى الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان

بالفتح وهي موضوعان للتحقيق فانك اذا قلت ان زيدا قايم فانت
تحقق مضمون الجملة وتثبت قدمها في الصدق وكذا اذا قلت بلغني
ان زيدا قايم وكان وهي موضوعة للتشبيه ولكن وهي موضوعة للاستدرا
ك وهو تعقيب الكلام لدفع وهم من يتوهم ثبوتها او نفيه وليت
وهي موضوعة للتمني ولعل وهي موضوعة للترجي والفرق بين
التمني والترجي ان التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا
يمكن وقوعه نحو قول الشاعر الا ليت الشباب يعود يوما والترجي
لا يستعمل الا فيما يمكن وقوعه اذ المحال لا يرجى وقوعه اعلم ان المص
اورد في كلامه الصيغة البديعية وهي اللف والنشر على الترتيب لانه
ذكر اولا ان بالكسر ثم ان بالفتح ثم كان ثم لكن ثم ليت ثم لعل فاورد
مثال الاول بقوله تقول ان زيدا منطلق ومثال الثاني بقوله وبلغني
ان زيدا ذاهب اي ذهاب زيد ومثال الثالث بقوله وكان زيدا
الاسد اصله ان زيدا كالاسد فلما نقلت كاف التشبيه الى ما
قبل ان للعلم في اول الامر ان هذا الكلام للتشبيه ثم ابدلت كسرة
الهمزة الى الفتحة حفظا لجانب الكاف لكونها من الحروف الجارة
وهي مختصة بالمفردات وهمزة ان تفتح في مكان المفردات فان قيل
ان هنا من حيث المعنى كلام تام وتلك الهمزة تكسر في مكان الجملة

والجواب

والجواب عنه ان ذلك مسلم الا ان الفساد الصوري اسرع ظهورا من
المعنوية فاذا رفع الاول يكون اولى من الثاني ومثال الرابع بقوله
وما جاءني زيد لكن عمرا حاضر هذا انما يتيسر اذا كان بحيث لا ينفك
احدهما عن الاخر ومثال الخامس بقوله وليت الشباب يعود
يوما فاخبره بما فعل المشيب اعلم انه لو قال الا ليت الشباب يعود
يوما لكان اولى وبيان الاولوية ظاهر على من له ادنى شعور في
العروض ومثال السادس بقوله لعل زيدا عابد والفرق بين ان
وان بعد اشتراكهما في افادة التحقيق ان ان المكسورة مع اسمها
وخبرها كلام تام مفيد وان المفتوحة بخلافها لانها لا يفيد بل يجعل
الجملة بمنزلة المفرد حتى يكون ما قبلها اي قبل المفتوحة فعل كبلغني
او يكون قبلها اسم كقولك حق ان زيدا منطلق وانما التزموا
تقديم حق على ان المفتوحة مع اسمها وخبرها لانهم لو اخروها
لكان عرضة لدخول ان عليها لخوا ان ان زيدا منطلق حق و
هذا ليس بجايز لامتناع اجتماع الحرفين اللذين يكونان بمعنى
واحد ولاجل ان ان المفتوحة لا تفيد بل يجعل الجملة التي تدخل
عليها بمنزلة المفرد وتفتح اذا كانت واقعة بعد لو نحو لو انك حضرت
لاكرمتك لانها مع اسمها وخبرها فاعل لفعل محذوف اذ تقديره

لو ثبت مجيئك لاكرمتك فاذاً لزم الفتح بعد لولا لان الفاعل لا يكون الا
مفردا و يفتح ايضا اذا وقعت بعد لولا لان ما بعد لولا مبتدا و محذوف
خبره و هو لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان
كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد موجود لكان كذا و لو كسرت لكان
جملة و الجملة لا يصح ان يكون مخبرا عنها و ايضا يفتح اذا كانت وا
قعة بعد علمت و بعد اخواته نحو ظننت و حسبت فانك اذا قلت
علمت ان زيدا عالم فكانك قلت علمت علم زيد حاصلا الا انهم تركوا
ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان و صلته فلما حذف الثاني
لم يبق الا الاول و هو مفرد فلزم الفتح بعد علمت و اخواتها و كذلك تفتح
اذا كانت مضافا اليها نحو عجبت من وقت انك جالس لوجوب
كون المضاف اليه مفردا فان دخلت اللام في خبرها اي في خبر ان
بعد علمت و اخواتها كسرت ان مثاله كقوله تعالى و الله يعلم انك لرسوله
لان علمت صار معلقا اي كان عمله باطلا لفظا عند دخول اللام على خبره
نحو علمت لزيد منطلق فاذا كان كذلك يكون بعده من مكان الجملة
فتكسر و تدخل ما الكافة على جميعها اي جميع الحروف المشبهة بالفعل
فتكفها اي تمنعها اي الحروف المشبهة بالفعل عن العمل مثاله كقوله تعالى
انما الله اله واحد لانه لما اتصلت بها صارت كالجزء منها فاخرجها عن

الشبه

الشبه الذي هو علة بنائها و اخرجها على الفتح و اتصال الضماير بها كا
تصالها بالفعل و زال اختصاص هذه الحروف بالاسماء بعد دخول
ما عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا كقوله تعالى انما يعمر مساجد الله
لان طلب الاسم كان لشبه الفعل فيزول الطلب لزوال الشبه
فيبطل العمل لزوال العلة كذا ذكره صاحب المقاليد و لما فرغ عن بيان
الستة التي كان منصوبها قبل المرفوع اخذ ان يبين الاثنين التي
كان مرفوعها قبل المنصوب فقال و الاثنان اللذان كان
مرفوعها قبل المنصوب اي منصوبهما و هما ما و لا المشبهتان
بليس قوله و الاثنان مبتدا و قوله اللذان صفة له و قوله ما و لا
خبره مثال ما المشبهة بليس نحو ما زيد منطلقا و مثال لا
المشبهة نحو لا رجل افضل منك و اشار بقوله المشبهتان
بليس الى علة عملهما اي يعملان لكونهما مشابهتين بليس
اما وجه مشابهة ما بليس فمن حيث انهما لنفي الحال و دخولهما
على الجملة الاسمية و دخول الباء في خبرهما و اما وجه مشابهة لا به
فمن جهة انهما للنفي و دخولهما على الجملة الاسمية الا ان مشابهة
ما به اكثر من مشابهة لا به و لهذا لفظة ما تدخل على المعرفة و
النكرة معا و لفظة لا لا تدخل الا على النكرة و انما خصت بالنكرة

دون المعرفة لان دخولها على النكرة احق من دخولها على المعرفة
لانها فى الاغلب لنفى الجنس وذلك لا يتصور الا فيها واذا انتقضت
النفى اى نفى ما ولا بالا او قدمت الخبر اى خبرهما على الاسم اى اسمهما
بطل عملهما اى ما ولا مثال انتقاض النفى بالا نحو ما زيد الا منطلق
ومثال تقديم الخبر على الاسم نحو ما منطلق زيد اما بيان بطلان عملهما
عند انتقاض النفى بالا فلزوال المشابهة التى يعملان بها عمل ليس
واما بيان بطلان عملهما عند تقديم خبرهما على اسمهما فلئلا يلزم منه
المساوات بين عملهما وعمل ليس وهى ممنوعة لوجوب كون
رتبة الاصل اعلى من رتبة الفرع بخلاف ليس فان عمله لا
لا يبطل وان كان نفيها منتقضا بالا وخبرها مقدما على اسمها
لكونها فعلا صريحا وللاوجه اخر وهو اى ذلك الوجه الاخر ان ينصب
الاول وان ترفع الثانى بها وذلك اى نصب الاول ورفع الثانى
اذا كان الاسم الذى دخل عليه لا مضافا الى النكرة او كان ذلك الاسم
مضارعا له اى مشابها للمضاف ومثاله الاول نحو لا غلام رجل كاين
عندنا ومثال الثانى نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا وانما
تنصب لا اذا كان الاسم مضافا او مشابها به لكونها بمنزلة ان
وهم يحملون الشئ على ضده كما يحملونه على نظيره وانما قال مضافا

الى النكرة لان الاضافة فى هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعريف
المضاف ح ولامتناع دخول لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت
الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا فى الدار لعدم تعريف
المضاف واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كاين عندنا ثم انهم
اختلفوا فى ارتفاعه فبعضهم ذهب الى انه مرفوع نحو لا غلام ثم
بالحرف كما فى ان وبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالخبرية بما هو قبل
دخول لا ولا عمل للحرف فيه فتمسك الاول ان لا محذوة بها حذو ان فو
جب ان ترفع الخبر كان وكذا ان معنى النفى فيها يقتضى مضمون
الجملة فوجب ان يكون عاملة فى طرفيها ومتمسك الثانى ان لا فرع
على ان فوجب ان لا يكون مساويا له فى العمل لانحطاط رتبة الفرع
عن الاصل واعلم ان مذهب الحجازيين اثبات الخبر فى هذا
الباب واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر فى كلامهم بل يحذفونه
حذفا لازما كما حذف الخبر فى قولهم لولا زيد لكان كذا واما
النكرة المفردة فمبنية معها اى مع لا على الفتح ان كان نصبه
نحو لا رجل فى الدار وعلى الكسر ان كان نصبه بالكسر نحو لا
مسلمات فى الدار وعلى الحرف ان كان نصبه بالحرف كالتثنية
والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين ومن هذا ظهر ان المصرح

ع لو قيد البناء على الفتح بما قيدنا لكان اصوب فالمراد بالمفرد
ههنا ما يقابل المضاف لتناوله التثنية والجمع وقد سبق الاشارة
الى العلة الموجبة للبناء فى البناء العارض واحترز بالنكرة عن المعرفة
فانها ليست بمبنية وبالمفرد عن المضاف والمشبه به فانهما غير
مبنيين والعلة الموجبة لعدم بناء المعرفة والمضاف والمشبه به
مرت فيه ايضا ويقال لها اى لا فى رجل فى الدار نفى الجنس لان
رجل مشتمل على الجنس كله بطريق البدل فقولك جاءنى رجل يصلح
لكل واحد من الامة فيكون زيدا او عمرا او بكرا ولا يكون اكثر
من واحد قال صاحب الضوء فى قولهم فى الجنس نوع من
التجوز لانه نفى حكم الجنس ولا نفى نفس الجنس الا ترى انك اذا قلت
لا رجل فى الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته فى الدار
لا نفسه فان كررت لفظة لا مع النكرة المفرد جاز فيه اى فى ذلك المفرد
الرفع والنصب والتكرير مثاله نحو لا حول ولا قوة الا بالله
انما جاز الرفع مع التكرير فى هذا المثال لانه مبنى على السوال
نحو ان يقال احول ام قوة بغير الله فتقول لا حول ولا قوة
الا بالله ويجوز فى هذا المثال خمسة اوجه الاول فتحهما بان
يجعل لا فى الموضعين لنفى الجنس ويقدر لهما خبر واحد عند

سيبويه



سيبويه ويكون الكلام جملة واحدة لان لا الذى كان اسمها مفتوحا
لا يعمل عمل ان فى الخبر عنده ويجوز ان يقدر لهما خبرين عنده
ايضا واما عند من يعمل الا المفتوح اسمها فى الخبر فيجوز ايضا
ان تقدر لهما خبر واحد لان الاول والثانية وان كانتا عا
ملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد عملا
واحدا كما ان زيدا وان عمرا قائما ويجوز ان يقدر لكل واحد
منهما خبرا واحدا ايضا وثانيها نصب الثانى مع فتح الاول
بان يكون الاول لنفى الجنس ويكون الثانى معطوفا على لفظ
الاول ولا يجوز على هذا ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه لان
خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر لا قوة مرفوع بلا لان
الناصبة لاسمها عاملة فى الخبر بالاتفاق فلو قدر لهما خبر
واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو غير جائز وثالثها
رفع الثانى مع فتح الاول على ان يكون الثانى معطوفا على محل
الاول وعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لكون
الخبر خبر المبتداء وعند غيره لا بد لكل واحد خبر لئلا يلزم اجتماع
العاملين المختلفين وهما الابتداء ولفظة لا على حول واحد ويجوز
ان يكون لا فى هذا الوجه بمعنى ليس ورابعها رفعهما معا لانه

يجوز الغاء لا هنا لضعفها في العمل لانها تعمل بالمشابهة وما تعمل بالمشا
بهة عمله ضعيف مع حصول شرط الالغاء وهو التكرار فيكون
الاسماء مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زايدة او ملغاة
غير زايدة ويجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد وان يقدر لكل
واحد خبر عند سيبويه وغيره لانه لا عامل ههنا الا الابتداء و
خامسها رفع الاول وفتح الثاني على ان يجعل الاول بمعنى ليس
والثانية غير ملغاة ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه
وعند غيره لا يجوز هكذا يجب ان يعرف هذا المقام فانه من
المواضع التي زالت فيها اكثر الاقدام واما المعرفة المفردة فلا
يقع بعدها اي بعد كلمة لا الا مرفوعة وهي اي لا مكررة مثالها
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو واما وجوب الرفع فلزوال المشابهة
التي تعمل بها لا من كونها لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة
واما وجوب التكرار فلكون التكرار جابرا لما فات عنه من
نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة والحروف العاملة في
الفعل المضارع تسعة اربعة منها اي من التسعة تنصبه اي
الفعل المضارع وخمسة منها تجزمه اي الفعل المضارع واما الحروف
الناصبة للفعل المضارع وهي ان المصدرية واحترز بالمصدرية

عن الزايدة والمخففة والمفسرة والواقعة بعد باب ظننت فان
كلا منها لا ينصبه وهو اعني ان المصدرية اصل في نواصب
المضارع لكونها مشابهة بانّ التي من حروف المشبهة بالفعل
من حيث اللفظ وتغيير الجملة التي بعدها الى المصدر ولن هي موضوعة
لتاكيد النفي في الزمان المستقبل نحو لن يخرج زيد فانه افاد تاكيد
النفي في الخروج لانك اذا قلت لا يخرج زيد كنت نافيا خروج زيد
نفيا مجردا عن الفائدة الزايدة عليه واذا قلت لن يخرج زيد كنت
نافيا خروج زيد نفيا زايدا عليه التاكيد وقيل انها للتابيد اي لن
تؤبد نفي ما دخلت هي عليه وهو باطل ويدل على بطلانه التعليق نحو
قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي فالتعميم اولى كما ذهب
اليه الاكثرون لان تاكيد النفي يجوز ان يكون مؤبدا وغير مؤبد
وكي وهي وضعت للتعليل اي لتعليل ما قبله واعلم ان بعضا
من النحاة ذهب الى ان حرف الناصب هو ان هذه فقط والبواقي
ينتصب باضمار ان بعدها وذهب الاكثرون الى انّ ان ولن و
اذن وكي كلها مستوية الاقدام في النصب والاول ليس بجيد لانّ
اصل لن لا ان واذن واذا ان على الاصح فلو اضمر بعدها ان لزم حصول
ما ليس بمفتقر اليه وهو التكرار فلو اضمر بعد كي لكانت حرف جر

لا ناصبا وهو ليس بجارة بدليل دخول اللام عليها نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا
فلو كانت حرف جر لامتنع دخول حرف الجر على نفسه واللازم باطل
كما ذكرنا فكذا الملزوم وزيف بعضهم هذا القول بانه لو كان اصل لن
لا ان لما جاز تقديم في خبرها عليها لان ما في حيزها لا يتقدم عليها
لكنه جاير بدليل صحة قولك اما زيد فلن اضرب وهذا التزييف
ليس بشيء لانا لا نسلم اللزوم لان احكام الحروف ومعانيها قد
تزول بتركيب البعض بالبعض كما ان لو اذا ركبت مع لا تبطل
معناها ومعنى لو ويحدث معنى التحضيض وعند الفراء اصلها
لا فابدلت النون من الالف والاول اصح لانها على تقدير الابدال
لم يرد لفظ على الاصل ليدل على تاكيد النفي بخلاف الاول واورد
اللف والنشر مرتبا لانه قد ذكر اولا ان المصدرية ثم لن ثم كي
فاورد مثال الاول بقوله تقول احب ان تقوم بالتاء ولا يجوز
بالياء بدليل تقدير المصرح اياه بقوله اى قيامك ومثال الثاني
بقوله ولن تفعل ومثال الثالث بقوله وجئتك كي تعطيني حقي
فجئتك معلول باعطايك والرابع من الحروف الناصبة للفعل
المضارع اذن واصلها اذا ان وهو اى اذن جواب باعتبار
القول وجزاء باعتبار الفعل كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك

واللام

واللام فلمن متعلق بقولك وانما تنصب هذه اذن الفعل المضارع
اذا كان الفعل الذي حصل بعدها اى بعد اذن مفرغا لها اى اذن
غير معتمد على شيء حاصل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعدها على
شيء قبلها ابطل العمل اى عمل اذن كقولك انا اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز
بالنصب لان الفعل معتمد على شيء قبل اذن وهو انا فلو جاز النصب
لزم وجود المبتداء بدون الخبر وهو ممتنع ولو رفع لزم الغاء عمل اذن
وهو جايز لان اذن ليس قد يوضع على العمل حتى لا يجوز الغاء
عملها البتة كما كان عمل ان كذلك لانها قد يقع في موضع لا يكون
لها عمل نحو انا اذن فاعل كذا وايضا يبطل عملها ان اعتمد على
الشرط والقسم مطلقا سواء كان قبلها او بعدها نحو ان تأتني
اذن اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب الجزم اذ الشرط قبله
يستدعي الجواب ولو نصبت يبطل حكم الشرط وذلك ممنوع
فان الشرط بدون الجزاء غير متصور وبطلان عمل اذن
جايز لما مر وكذلك اذا قلت والله اذن لافعلن فيلغى عمل اذن
ايضا لان الفعل الواقع بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل
حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط وكذا يبطل عمل اذن اذا اريد به اى
بالفعل الواقع بعدها اى بعد اذن الحال وان لم يعتمد على شيء

وهذ

قبلها وان فيه للوصل مثاله نحو اذن اظنك كاذبا ولن يجد تنك وانك
في حالة الظن لان نواصب المضارع مبني على الاستقبال الا ترى ان
ان وكي ولن لا حظ لهن في الحال فاعلم ان المص قد ترك شرطا
اخر لعملها وهو عدم الفصل بينها وبين معمولها لانه لو فصل لا
يعمل وان لم يعتمد الفعل على شيء قبلها ولم يرد بها الحال لضعفها فلا يقال
اذن في الدار اكرمك الا بالرفع وان من بينها اي من بين نواصب
المضارع يدخل على الفعل الماضي نحو عجبت من ان ضرب زيد لما ثبت
من قبل ان اصل نواصب المضارع وهو ان واخواتها بعمل المشابهة
بينها فح كان قويا فيدخل على الماضي ويضمر ان بعد ستة احرف وهي
اي تلك الستة حتى ولام كي ومعناها معنى كي وهو كون ما قبلها
سببا لما بعدها فلهذا سميت بلام كي قيل الاولى ان يوضع
موضع لام كي لام الجر حتى تدخل فيه لام كي هذه واللام التي للصيرورة
والزايدة اذ كلها ينصب المضارع باضمار ان بعدها مثال الصيرورة
قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ومثال الزايد
قوله تعالى يريد الله ليبين لكم فان هذه اللام زايدة بمعنى ان يبين
لكم لكونه مفعول يريد ولام الجحد وهي لام زايدة لتاكيد النفي
الداخلة على كان المنفية المعنى سواء كان لفظها ماضيا ايضا

كقوله تعالى

كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم او مضارعا كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر
لهم انما سميت لام الجحد لمجيئها بعد النفي اذ الجحد عبارة عن نفي ما سبق
ذكره مثبتا والفصل بين لام كي ولام الجحد ان الاول للتعليل وهذا
اللام ليست كذلك وان الاول لو طرحت من الكلام لم يخل المعنى بخلاف
المقصود بخلاف لام الجحد وان الثاني لا يذكر الا بعد نفي داخل على كان
المذكورة وتلك اللام ليست كذلك واو التي بمعنى الى او الاوجه
عدوله عن عبارة الاكثرين وجه او بمعنى الى ان انه لو كانت بمعنى
الى ان ويضمر ان بعدها فيكون تقدير قولك او تعطيني حقي
الى ان ان تعطيني حقي وهذا اباد الفساد فلذلك عدل عنها و
قال او بمعنى الى ينبغي ان دفعا لذلك الفساد وواو الصرف ويجعل
ويقال لها واو الجمع اما وجه تسميتها بواو الجمع فلكونها بمعنى مع
واما وجه تسميتها بواو الصرف فلانها بصرف اعراب الثاني من
الاول لما فرغ عن تعدادها شرع في امثلتها واورد امثلتها
على الترتيب المذكور في المتن فقال في مثال حتى نحو سرت
حتى ادخلها فكانك قلت حتى ان ادخلها والدليل على ان
الفعل الواقع بعدها منصوب باضمار ان قول الشاعر دا
وبت حين اى الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعد

ان فان الضيف مجرورة بحتى ويقلّو معطوف عليه وهو منصوب
فلو لم يكن نصبه بان مضمرة بعدها لما جاز العطف على المجرور
ولكان حتى في موضع جارًّا وناصبًا وهو غير جائز ومثال لام
كي نحو جئتك لتكرمني فكانك قلت لان تكرمني اي مجيئي لك بسبب
لاكرامك لي وفي مثال لام الجحد نحو ما كان الله ليعذبهم اي لان
يعذبهم وانما اضمر ان بعد لام كي ولام الجحد لانهما جارتان فلو
لم يضمر ان بعدهما لزم دخول حرف الجر على الفعل وهو محال
لانه من خواص الاسم كما عرفت في صدر الكتاب وفي مثال او
التي بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطي
حقي او الا ان تعطي حقي وانما اضمر ان بعد او لانه بمعنى
الى او الا وايا ما كان يلزم اضمار ان بعدها حتى يكون الفعل
معها في قوة المصدر لاختصاص معاني الكلمتين بالاسماء و
في مثال واو الصرف نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن ولذا
وانما اضمر ان بعده ولم تعمل بنفسها اذ لو عملت فلا يخ اما ان
تعمل اعتبارًا باصلها او بالمعنى العارض لها لا سبيل ان تعمل
باعتبار الاول لان المعنى الذي وضعت له وهو العطف ولا
يعمل النصب من حروف العطف ولا ان يعمل باعتبار الثاني

لانّ

لانّ المعنى العارض لها هو معنى مع ومن المعلوم ان مع لا
تعمل النصب وانما قلنا ان واو الصرف بمعنى مع لان قولنا لا تاكل السمك
وتشرب اللبن في قوة قولنا لا تاكل السمك مع شربك اللبن فالمنهي
اكل السمك على حدة وشرب اللبن على حدة لا الجمع بينهما في وقت
واحد اذا اريد المنع من كل منهما يقال لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بالجزم لا تشرب اللبن والفعل بعد واو الصرف مع انّ
المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه واذا رفعت وقلت و
تشرب اللبن يكون تقديره وانت تشرب اللبن فالواو
للحال فعلى هذا يكون الجمع ممنوعا كما اذا اضمر ان لانها في الا
صل من حروف العاطفة وهي لا تعمل النصب فيلزم تقدير ان
بعدها حتى يعمل النصب والسادس من الحروف التي ينصب الفعل
المضارع بعدها باضمار ان الفاء التي في جواب الاشياء الستة
وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وانما شرط
احد هذه الاشياء الستة لان سببية ما قبلها لما بعدها انما يتحقق
عند تحقق احد هذه الامور مثال الامر نحو زرني فاكرمك اي فان
اكرمك والمعنى لتكن منك زيارة فاكرام مني مثال النهي نحو قوله تعالى
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل تقديره لا تكن منك

طغيانٌ فاحلال غضبي ومثال النهي نحو ما تأتينا فتحدثنا
اى فان تحدثنا تقديره لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث
ومثال الاستفهام نحو اين بيتك فازورك اى فان ازورك والمعنى
لتكن منك تعريف بيتك فزيادة مني ومثال التمني نحو ليت لي مالا
فانفق اي فان انفق ومعنى التمني حصول مال من الله فانفاق مني
ومثال العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي فان تصيب خيرا
تقديره الا يكن منك نزول فاصابة خير مني وهي اعني العرض
قريب من التمني لانك اذا قلت الا تنزل عرضت عليه النز
ول عقد حشمة ولا تخشى الا على ما تودده وتتمناه ولكنه ليس
هذا بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن
ترك النزول وانما القصد ان تذكر لم وتعرض عليه فقط و
سبب اضمار ان بعد الفاء ان الحروف العاطفة لا ينصب فيلزم
اضمار ان ويجب ان يكون ما قبل الفاء باضمار ان في تقدير المصدر
ايضا لئلا يلزم عطف الاسم المؤول بان على الفعل وعلامة صحة
الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت م واذا لم يكون الاول
سببا للثاني لان يكون باضمار شرط لما فرغ من نواصب المضارع
شرع في جوازمه فقال والجازمة اى للفعل المضارع لم ولما التي ليست

بمعنى الا ولا بمعنى حين بل لنفي الماضي قوله وفي لما توقع اشارة الى
الفرق بين لم ولما بعد ان يكون الفعل بهما مجزوما ان الفرق
بين لم ولما ان في لما توقع اي م ليس في لم لان لما لنفي قد فعل ولم لنفي
فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع فكذلك
في لما تقول لقوم ينتظرون في ركوب الامير قد ركب ولما ير
كب وان في لما استغراقا واستمرارا ليس في لم تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه واذا قلت لما ينفعه الندم افاد
الاستمرار عدم النفي الى وقت الاخبار وفي لما يجوز حذف الفعل
ولا يجوز مع لم تقول خرجت ولما اي لما يخرج زيد ولا تقول خرجت
ولم لانه بمثابة قد في قد فعل ويجوز حذف الفعل مع قد كقوله
وكأن قد فيجوز حذفه مع لما ولان اصله لم زيدت عليها ما فنا
بت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذ كقول الشاعر ان
وصلت وان لم اي وان لم تصل اعلم ان الجزم القطع وسميت
هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفه
وانما عملت الجزم دون الحركة لانها لما كانت موضوعة لانتقال
المضارع الى الماضي شابهت ان الشرطية في الانتقال فاعطيت لها
عملها وهو الجزم فان قيل فلم لا يجوز دخولها على الماضي كما جاز

دخول ان الشرطية عليه والجواب عنه انه موضع لم للانتقال المذكور
خاصة وذلك لا يحصل بدخولها على الماضي بخلاف ان فانها لم توضع
للانتقال المذكور واعلم ان الجوازم تنقسم الى قسمين قسم
يجزم فعلا واحدا وقسم يجزم فعلين معا فمن الاول لم ولما كما ذكرنا
ولام الامر وهو احتراز عن لام الجر ولام التاكيد فانهما لا يجزما
ن الفعل وانما كسرت هذه اللام مع ان الاصل في الحروف
الواردة على حرف واحد ان يفتح على ما عرفته فرقا بينها وبين لام
الابتداء وانما عملت الجزم لانه مشابهة بلام الجر صورة لكنه بد
خول الفعل لم يعمل عمله بل ما هو مقابله وهو الجزم او لانه مشابه با
ن الشرطية في لزومه المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء
اقول قوله للغايب حشو مفسد اما بيان كونه حشوا فلانه لا طايل
تحته واما بيان كونه مفسدا فلان لام الامر لو لم يكن للغايب
لما في المخاطب المجهول وكما في قوله تعالى فلتفرحوا وقوله فلتصفوا
صفوفكم لم يكن جازما والامر بخلافه ولا التي في النهي واحترز به
عن لا التي في النفي فانها لا تجزم الفعل وانما عملت لا في النهي الجزم
ايضا لانه مشابه بان الشرطية من حيث نقل الفعل لانه لنقل الا
خبار الى الامر وان الشرطية لنقل الفعل من المجزوم به الى المشكوك

فيه

فيه ومن الثاني ان التي في الشرط والجزاء وهو احتراز عن ان
الخفيفة من المثقلة وان النافية وانما عملت ان الشرطية الجزم
لانها تدخل على الجملتين وتجعلها بمنزلة جملة واحدة فيحصل الثقل
لطول الكلام فيعمل ما فيه خفة وهو السكون لانه في مواضع الثقل
اليق تقول في الفعل الذي دخل عليه لم لم يضرب وفي الفعل الذي
دخل عليه لما لما يركب وفي الفعل الذي دخل عليه لام الامر ليضرب
زيد وفي الفعل الذي دخل عليه لا النهي لا تفعل وفي الفعل الذي
دخل عليه ان الشرطية والجزاء ان تخرج اخرج وهما اي الشرط والجزاء
مجزومان اذا كان اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تضـ
ربني اضربك تجزم الفعلين معا فان كانا اي الشرط والجزاء ما
ضيين لم يظهر فيهما اي الشرط والجزاء الواقعين في الماضي
الجزم لعدم استحقاق الماضي الاعراب نحو ان خرجتُ وان خرجتُ صح
كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه اي الجزاء الرفع
والجزم نحو ان اكرمتني اكرمك واكرمك اما الجزم فظاهر واما الرفع
فلان ان لما لم يعمل في الفعل الاول الذي هو الشرط اختاروا ان
لا يعمل في الثاني الذي هو الجزاء لكونه تابعا للشرط وعليه اي على
رفع الجزاء والذي وقع مضارعا قوله اي قول الشاعر وان اتاه

خليلُ يومَ مسغبة يقول لا غايب مالى ولا حرمُ فان الشاعر الفصيح
يختار رفع الجزاء ولو لم يكن رفعه مختاراً لما اختاره الفصيح لان
الفصيح لا يختار الا ما هو الافصح وقال بعض النحويين الجزم
اوط اذ علة عدم العمل فى الشرط كونه ماضيا غير مستحق الاعراب
وتلك العلة مفقودة فى الجزاء فتظهر تاثير ان فيه وان كان الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا جزم الشرط لاستحقاقه الاعراب لا الجزاء
لعدم استحقاقه الاعراب فقد اهمل المصنف هذا القسم ويجئ
الجزاء بالفاء اذا كان اي الجزاء جملة اسمية لان الجزم ليس ثمة
ممكن فوجب ادخال الفاء عليها ليدل على وقوعها جزاء
من الشرط او كان امرا فان الجزم ايضا غير ممكن لكونه
اخر قبل جعله جزاء فلابد من الفاء ليدل على وقوعه جزاء
من الشرط او كان نهيا لكون الجزم فيه غير ممكن لما مر
فى الامر فوجب ادخال الفاء ليعلم به وقوعه جزاء من الشرط
او كان دعاء اذ الجزم فيه غير ممكن ايضا لانه اما بصيغة الا
مر او الماضى والجزم لا يمكن فيهما اما الاول فلما مر واما الثانى
فلما يجئ او كان ماضيا صريحا واحترز بالصريح عن نحو ان
ضربت ضربت فانه ماضى لكنه ليس ماض صريحا لكونه فى

تقدير

تقدير الاستقبال واذا دخلته امس يكون ماضيا صريحا لعدم
امكان تقدير الاستقبال ح وانما كان الماضى الصريح بالفاء لانعدام
تاثير اداة الشرط فيه لانها لا ينقله الى الاستقبال فلابد من الفاء ليد
لّ على وقوعه جزاء من الشرط مثال الجملة الاسمية الواقعة جزاء
بالفاء نحو ان تاتنى فانت مكرمٌ ومثال الامر الذى وقع جزاء
بالفاء نحو ان لقيته فاكرمه ومثال النهى الوقع جزاء بالفاء
نحو ان اتاك فلا تهنه ومثال الدعاء الذى وقع جزاء بالفاء نحو
ان فعلت كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضى الصريح الواقع جزاء
بالفاء نحو ان احسنت الىّ اليوم فقد احسنتُ اليك امس وينجزم
اى الفعل المضارع بانِ حال كونها مضمرة فى جواب الاشياء
الستة التى تجاب بالفاء وهى الامر والاستفهام والنهى والتمنى
والعرض الا النفى مطلقا اى فى مجموع صورة النفى لما سيجئ
والنهى فى بعض المواضع اى فى المواضع الذى يكون المعنى محتملا على
تقدير انْ مثال الامر نحو زرنى اكرمك بالجزم لانه جزاء شرط
محذوف لدلالة الامر عليه اذ المعنى زرنى فانك ان تزرنى اكر
مك فحذف ان تزرنى لقيام الامر مقامه وانما قلنا ان المعنى
كذلك لانك لما امرت بالزيادة ثم اثبت بعده باكرمك بجزو ما فهم

منه انه جزاء بالزيادة ان زادك المخاطب كذا في شرح الزينة و
مثال الاستفهام نحو اين بيتك ازرك اي ان عرفتني بيتك ازرك
ومثال النهي نحو لا تفعل الشر تكن خيرا لك اي ان لم تفعل الشر تكن
خيرا لك ومثال التمني نحو ليت لي مالا انفقه والمعنى ان يكن لي
مالا فانفقه ومثال العرض الا تنزل تصب خيرا والمعنى انك
ان تنزل تصب خيرا وجه اضمار ان بعد هذه الاشياء الخمسة
لان هذه الاشياء الخمسة يشارك الشرط في كونها غير ثابتة
الوجود لكونها غير مجزوم المعنى كالشرط الذي هو الشك ولاحظ ان
يكون وان لا يكون فيكون لها لاجل ذلك دلالة على الشرط المحذوف
ولا يجوز ان يقال ما تاتينا تحدثنا ولا تدن من الاسد ياكلك قوله
بالجزم متعلق بقوله ولا يجوز اي ولا يجوز ان يقال في هذين
المثالين بالجزم لانك ان جزمتهما فلا يخ اما ان تقدر النفي
او الاثبات لا سبيل الى الاول لان عدم الاتيان لا يقتضي
الحديث وعدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا سبيل الى الثاني ايضا
لان النفي لا يدل على الاثبات فلهذا لا يجوز الجزم في النفي مطلقا
والنهي في بعض المواضع ومن السماعية اسماء تجزم
الفعل المضارع على معنى ان وهي اي الاسماء التي يجزم المضارع

الفعل حـ
في محل الرفع
على الخبرية لقوله
حـ حـ
على معنى

على معنى ان تسعة احدها من وثانيها ما وثالثها اي ورابعها متى
وخامسها اين وسادسها انى وسابعها مهما وثامنها حيثما
وتاسعها اذما تقول في من من يكرمني اكرمه وفيما ما تصنع
اصنع وفي اي ايهم يكرمني اكرمه اعلم ان وضع هذه الاسماء
للايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان
حقه ان يقول ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا
اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا وان تضرب بكرا
اضرب بكرا الى ما لا نهاية له فاتى باسم عام ليتناول الجميع ويكون
اي اي ابدا اي دائما واحدا من اثنين او احدا من من جماعة
ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى الاثنين فصاعدا
ولكون النكرة شايعة اضيف اليها واحدا كانت او اثنين
او جماعة كذا قال صاحب الضوء ويدل على كونها اي على كون
تلك الاشياء التسعة اسماء نكرة انك اسندت يكرم الى ضميرها اي
ضمير تلك الاشياء المذكورة وتدخل حرف الجر عليها وتنون
بعضها وتضيفه بضم التاء التي في الاول جميعا ما دخل حرف
الجر عليها نحو بمن تمرر امرر فلما دخل حرف الجر علمنا
انه اسم لانه من خواص الاسم ومثال الاضافة نحو ايهم ومثال

مادخل عليه التنوين عليه نحو ايا ما تدعوا ولم يذكر مثال الاسناد
لانه ذكره قبل فاستغنى عن ذكره وتعلم ان الدليل الذى ذكره ة
المص لكون هذه الاشياء اسماء لايعم جميعا بل يختص بعضها
لان متى ومهما ومتيما واذ ما وحيثما لاتدخلها شىء من ذلك
الدليل والدليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازات
على معان يتصور استقلالها بنفسها لولا افادته معنى المجازات
اياها بخلاف ان الشرطية لكونها مقتصرة على افادة معنى المجازات
ويدل على اسميتها ايضا انها كلمات لاتتعرى عن الاعراب المحلى
والحروف لايكون له اعراب بوجه ما ومثال متى نحو متى تخرج اخرج
ومعنى حيثما امثلها معنى اين نحو حيثما تجلس اجلس ومعنى
اذ ما مثل معنى متى نحو اذ ما تخرج اخرج واعلم انهما انما تجزمان
اذا كان معهما ما اى مع حيث واذ لفظ ما لانه لو لم يكن معهما
ما اضيفتا الى ما دخلتا عليه ومنها اى ومن السماعية اسماء
تنصب اسماء نكرة على انه اى على ان ذلك الاسم النكرة تمييز وهى
اى تلك الاسماء التى تنصب اسماء نكرة على انه تمييز اربعة اولها
اى اول تلك الاربعة لفظ عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة
اى الى تسعة عشر نحو احد عشر درهما وتسعة عشر رجلا

فان احد

فان احد عشر وتسعة عشر ينصب درهما على ان ذلك الدرهم
تمييز وانما ينصب مميزهما لانهما تمت بالتنوين مقدرا وذلك
لان الاسم فى الاصل طلقه التنوين ثم منع منه لعلة عارضة لها
فلهذا نصب المميز والمقدر عندهم بمنزلة الملفوظ والثانى
من تلك الاربعة التى ينصب اسما نكرة على انه تمييز كم الذى فى
الاستفهام قوله عن العدد متعلق بالاستفهام نحو كم رجلا عندك كم
يوما سرت كانك قلت أعشرون رجلا عندك ام ثلثون
فى الاول وكانك قلت اعشرين يوما سرت ام ثلثين فى
الثانى وانما ينصب كم فى الاستفهام المميز لانه تام بالتنوين مقدرا
لكونها اسما واستحقاق الاسماء التنوين فى الاصل واما كم الخبرية
فانها يضاف الى مميز مفردا كان ذلك المميز او جمعا وهى اى كم
الخبرية نقيضة رب لان رب للتقليل وكم الخبرية للتكثير تقول
اذا كان مميز كم الخبرية مفردا كم رجل لقيته فان مميزها ههنا
رجل وهو مفرد وتقول اذا كان مميزها جمعا كم رجال لقيتهم
فان مميزها فيه رجال وهو جمع فان قيل ما السر فى تخصيص
المميز المنصوب بالاستفهام والمجرور بالخبرية والجواب عنه ان
كم فى الخبرية لايكون الا للكثرة فيجيء مجيء العدد الكثرة بالكثرة

وهو المائة نحو الآف وان كم في الاستفهام لا يختص بالقلة ولا بالكثرة
اذ السؤال جائز عند المستفهم فيجري مجرى العدد الوسط وهو من تبة
العشرات والثالث من تلك الاربعة التي ينصب اسما نكرة على انه تمييز
كاين وهي في المعنى كم الخبرية الا انها ينصب تمييزها لانها فرقت بالتنوين
وفيها ابهام كما في مثل رقود خلا ولم تحمل على كم الخبرية في انجار التمييز لان
انجار تمييز كم الخبرية كان للفرق بينها وبين كم الاستفهامية وكاين لا يجي
الا الخبرية فلا حاجة الى الفرق مثال كاين نحو كاين رجلا عندك ينصب
رجلا وفيه اي كاين لغات منها المذكورة وهي اكثر استعمالا عن غيره
لاصالتها ومنها كاءٍ بزنة كاعٍ ومنها كيئٍ بزنة كيعٍ ومنها كاىٍ كما بحذ
ف اليائين واستعمالهما اي استعمال كم الخبرية واستعمال كاين مع لفظ
من كثير لان من للبيان والمميز ايضا للبيان فناسب ان
يكثر استعمالهما معهما ومثال استعمال من مع كم الخبرية نحو قوله تعالى وكم
من ملك في السموات ومثال استعمال من مع كاين نحو قوله تعالى كاين
من قرية والرابع من تلك الاربعة الناصبة الاسم النكرة على التمييز
كذا اذا كنى به اي بكذا عن العدد لا عن الحديث والحكاية تقول عندي
كذا درهما ينصب درهما كما تقول عندي عشرون درهما مثلا
واعلم ان كذا مركبة من كاف التشبيه وذا التي في هنا الا

انهما

انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع معنى التشبيه كما خلع كاف وكذا
تغير حكم ذا ولذا استوي المذكر والمؤنث لا تقول في كذا وكذه وانما
ينصب تمييزها لانهم لما ادخلوا الكاف على ذا صار عندهم كاسم مضاف
كقوله ما في السماء قدر راحة سحابا ومن السماعية العاملة في الا
سماء كلمات تسمى اسماء الافعال قوله كلمات مبتداء وتسمى الى اخره
صفتها من السماعية خبرها مقدم عليها والدليل على اسميتها د
خول التنوين على بعضها وعدم مجيء المصدر لواحد منها فلو كا
نت افعالا لجاء لها او لبعضها مصدر اعلم ان هذه الاسماء انما
توتى بها الضرب من الايجاز حيث يضعون هذه الاسماء موضع الا
فعال ويريدون بها ضمنها النوع من المبالغة والتوكيد وهما لا
يكونان في لفظ الفعل على ما سيجيء اولها اي اول الكلمات التي تسمى
اسماء الافعال رويد وهو اي رويد اسم للامهل ويستوي فيه الوا
حد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار
اعلم ان هذه الاسماء ضربان ضرب لتسمية الاوامر وضرب للتسمية
الاخبار فمن الضرب الاول رويد وهو في الاصل مصدر ارود الا
انه صغر تصغير الترخيم بان يحذف منه الزوايد وسمي به الفعل
وجعل هذه التصغير دليلا على خلع معنى المصدرية عنه وهو مبني

على الفتح اما البناء فلوقوعه موقع مبني المتمكن واما للبناء على الحركة فالتقاء
الساكنين واما على الفتحة فالخفة وقد يستعمل ايضا مصدرا مضافا فالى
المفعول نحو رويد زيد ومنصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت
سيرا رويدا وعلى الحال ساروا رويدا اي مرودين ويلحق الكاف
في الوجهين الاولين فالكاف في رويدك في الوجه الاول بمنزلة كاف
ذاك في التجرد للخطاب والخلو عن الاعراب والكاف في رويدك في الوجه
الثاني ضمير مجرور للاضافة المصدر اليه ومنه ايضا بله وهو اي بله
اسم لدع وقد يكون مصدرا مضافا في رويد وبله الواحد والجمع والمذ
كر والمؤنث تقول في رويد للواحد يا رجل رويد زيدا وتقول
في الجمع يا رجال رويد زيدا وتقول في المؤنث يا امراة رويد زيدا و
يا نساء رويد زيدا وكذا بله فان قيل لم لم يذكر مثال رويد للمذكر
والجواب عنه لا نسلم انه لم يذكر بل ذكر في رويد للواحد ومنه دونك وهو
اي دونك اسم لخذ ومنه ايضا عليك وهو اسم الزم واعلم ان هذه
الظروف جعلت اسماء الافعال لان شانها ان ينوب مناب
الافعال وتغني عنها وهكذا فلهذا صارت اسماء لها والكاف
فيها عند البعض كالكاف في ذاك اذ لو كانت في موضع الجر
لوقع موقعها الظاهر ولم يقع وعند بعض آخر في موضع جر بخلاف

كاف

الى المفعول نحو عليك زيدا اي اترك زيدا وتنحى ضمير الى اي صح

كاف ذاك لان ما قبل الكاف في ذاك غير عامل وما قبل الكاف
فيهما عامل وامتناع وقوع الظاهر موقع كاف ذاك بخلاف
الكاف فيهما لكونهما للاعراب للمخاطب ومنه ايضا ها وهو
اسم لخذ وفيه لغات ومنها هذه ومنها هاء بالهمزة فالهمزة فيها
كالكاف في ذاك وتصرف همزة هاء تصريفها بالنصب على انه صفة
مصدر محذوف تقدير الكلام تصرف همزة هاء تصريفا مثل تصريف
كاف ذاك وتقول هاء هاء وهاؤما هاء وهم كما تقول ذاك ذاكما ذاكم وهاء
يا امرءة وهاؤما يا امراتان وهاؤن يا نساء كما تقول ذاك ذاكما
ذاكن وتوضع الكاف موضع الهمزة اي همزة ها فيقال هاك الى
هاكن ويجمع بينهما اي بين الهمزة والكاف فيقال هاءك مثل
هاءكما الى هاءكن وهاهكن ومنها هاء على وزنه رام ومنها هاء
بهمزة ساكنة ومنه حيهل الصلوة والثريد اي ايت فيهما وفيه
لغات حيهل مركب من حي وهل وهما مفتوحتان كخمسة عشر
وحيهلاً بالتنوين وحيهلا بالالف واصل هذه الالف ان يلحق
في الوقف كالحاقها في انا في الوقف ثم بقي حكم الوقف في الدرج
كما بقي حكمه في ان في قوله انا ابو النجم وشعري شعري هذه ثلث
لغات ذكرها سيبويه وزاد غيره حيهل بسكون اللام وحيهل

بسكون الهاء وفتح الياء وحينئذ لا يكون الهاء منونا وهيهات
الامر اي بعد اي من الضرب الثاني هيهات وهو اسم لبعد
واصله هيهية كدحرجة قلبت ياؤها الفا لكونها متحركا وما قبلها
مفتوحا وبني على الفتحة لخفتها وهذه لغة اهل الحجاز والشروا
بنو تميم بكسرونه ومن العرب ومنهم من يضمه وقد ينون على الو
جوه كلها ومنهم من يحذف تاءه فيقول هيها ومنهم من يسكنها فيقو
ل هيهات ومنهم من يبدل هاءه همزة نحو ايهات وشتان زيد
وعمرو اي افترقا اي الضرب الثاني ايضا شتان وهو اسم لافتر
قا وهي اي كلمة شتان يقتضي شيئين لما قلنا من انه اسم لافترقا
والافتراق لا يكون الا بين الشيئين او اكثر وسرعان ذا اها
لة اي سرع اي من الضرب الثاني سرعان وهو اسم سرع وانتصاب
ذا اهالة على التميز اي سرع ذا اهالة واصل المثل ان اعرابيا اشترى
شاة عجفاء وسرع سمنتها فرأى رُغامها يسيل من انفها فظنها
ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت سرعان ذا اهالة
وهذا مثل يضرب لمن يخبر كينونة الشيء قبل حصوله وفي هذه
الثلثة اي هيهات وشتان وسرعان مبالغة ليست تلك المبا
لغة في مسمياتها اي في مسميات هذه الثلثة وهي بعد وافترق

[illegible]

وسرع

وسرع لانا اذا قلنا ان هيهات اسم لبعد فان فيه زيادة يعني
ليس في بعد وهو ان المتكلم يخبر به عن المقصود بانه بعيد لا
ان يعلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده
فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا وهكذا تقول في
شتان وسرعان لان فيهما ايضا من جنس هذا المعنى الذي
هو اعتقاد المتكلم في ثبوت معنى الفعلين الذين هما اسمان
لهما ومن السماعية اربعة انواع منها اي من الانواع الاربعة
الافعال الناقصة وهي افعال وضعت لتقرير ثبوت الخبر للمبتداء
على صفة مخصوصة وهي اي الافعال الناقصة ثلثة عشر فعلا و
هي كان وصار واصبح واضحى وظل وبات ومازال وبرح وما
فتئ ومانفك ومادام وليس وهذا تعداد الافعال الناقصة
ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد قائما فكان يرفع زيدا
على انه اسم او فاعله وينصب قائما بانه خبره او مفعوله ونقصا
نها اي نقصان هذه الافعال انها اي ان هذه الافعال لا يتم بالمر
فوع بل يحتاج الى المنصوب بخلاف ساير الافعال فانها يتم
بالمرفوع من غير الاحتياج الى المنصوب او لانها لا تدل الا على
الزمان بخلاف ساير الافعال فانها دالة على الحدث والزمان واعلم

واسمي صح

هو اي الافعال الناقصة صح

انها اي هذه الافعال افعال عند الجمهور وحروف عند الزجاج و
من تابعه من الكوفيين حجة الاول تصرفها واتصال الضماير المر
فوعة البارزة وتاء التانيث الساكنة بها وحجة الثاني صدق
تعريف الحرف عليها لانها تدل على معنى في غيره لانها التقرير ثبوت
الخبر للمبتدا على صفة مخصوصة والفرق بين كان وصار ان
صار يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب ذلك
الزمان على زمان سابق لم يوجد فيه اي في الزمان السابق
ذلك المعنى اى وجود معنى الخبر نحو صار زيد غنيا فان صار
يدل على وجود الغناء في هذه الزمان قبل ان لم يوجد في ذلك
الغناء والجملة الفعلية المنفية ههنا مجرورة المحل على الوصفية
لقوله زمان سابق وان كان يدل على الزمان الماضي من غير
اشتراط الانتقال من حال الى حال الا يرى انك تقول وكان الله
عليما حكيما ولم يصح ان يقال فيه صار الله عليما حكيما لانه
اى صار يدل على الانتقال من حال الى حال والله لا ينتقل من
صفة الى صفة اخرى وكان يجي تامة اعلم ان كان على ثلثة انوا
ع احدها ناقصة سواء كانت اتصالية اي دوامية نحو كان
الله عليما حكيما او انقطاعية اي غير دوامية نحو كان زيد غنيا و

وثانيها

وثانيها تامة وهو ح كساير الافعال لكونها بمعنى وجد وحدث فو
قع ترفع ما بعدها بالفاعلية كما ترفع ساير الافعال ما بعدها بانها
نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فان كان ترفع ذو عسرة بانها
فاعلها وثالثها زايدة اما في اللفظ دون المعنى او فيهما جميعا نحو
زيد قايم كان قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا فان
كان ههنا زايدة لانها لو كانت ناقصة لم يكن الكلام عند من
يستمع من فايدة لكونه معلوما لكل واحد ولم يذكر هذا القسم
وكذا ترفع ما بعدها اصبح واخواتها اى اخوات اصبح ان
اريد بها اى باصبح واخواتها الدخول في الاوقات الخاصة التي
هي الصباح والمساء والضحى اعلم ان اصبح وامسى واضحى
يجي على ثلثة معان الاول ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قايما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون
بمعنى صار من غير تقصد بها الدخول للاوقات الخاصة فح
يكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا والثالث
ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات الخاصة فيكون تا
مة نحو اصبح زيد اى دخل في وقت الصباح ولذا قيد رفع ما

مابعدها بقوله اذا اريد به الدخول فى الاوقات الخاصة واما ظل وبات
فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين
اوكينونتهما بمعنى صار ولايكونان تامتين وظهر من هذا
ان المراد بقوله كذا اصبح واخواتها وهو امسى واضحى دون
ظل وبات وبيان الاولوية وعلى هذا التاويل لقايل ان يقول
انه لوقال بدل قوله واخواتها واخواتها لكان اولى وبيان الاو
لوية والجواب عنه ان المراد بالجمع ههنا التثنية وح لايرد و
هذا قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اى قلباكما وما التى حصلت
فى مازال واخواته واراد باخواته غير مادام وهى مابرح ومانفك
ومافتئ نافية بالرفع على الخبرية لقوله وما في زال ومعناها
اي معنى مازال واخواته استغراق الزمان اي استمرار الفعل
لفاعله فى زمانه وهى بمنزلة كان فى انها للايجاب لان زال
وبرح وفتئ وانفك بمعنى النفى فبدخول حرف النفى عليها صرن
للايجاب اذ النفى اذا دخل على النفى يقلبه ايجابا واما ما التى
حصلت فى مادام فانها مصدرية ومعناها التوقيت
فتقدير مادام زيد جالسا دوام جلوس زيد بمعنى زمان
دوام جلوس زيد كما فى جيتك مقدم الحاج اي زمان قدومه

ولهذا

ولهذا لم يجئ الا متعلقا بشيء قبله كاجلس لان الظرف يقتضى
مايدل على حدث وقع فيه تقول مازال زيد غنيا وفسر بقوله
اى لم يات عليه اى على زيد زمان من الازمنة الا وهو اى
زيد غنى فيه لبيان ما ادعاه من انها لاستغراق الزمان وتقول
اجلس مادام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه وليس
لنفى الحال اى لنفى مضمون الجملة فى الحال تقول ليس زيد قايما
الآن ولا تقول غدا وذلك لاستعمال العرب كذلك وذهب
بعضهم الى انها للنفى مطلقا اى حالا كان او غيرها واستدل لقوله
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم العذاب فهذا نفى لكون
العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فح كان لنفى المستقبل ايضا
واجاب الاولون عن هذه الاية بان ما اخبره الله تعالى بالوقوع
فيما يستقبل بمنزلة الموجود والنوع الثانى من الانواع الار
بعة افعال المقاربة وهى افعال وضعت لدنو الخبر على سبيل
الرجاء والحصول والاخذ ووجه التسمية كان ظاهرا من التعريف
والذى يدل على كونها افعالا اتصال الضماير المرفوع البارزة
بها نحو الاتصال ساير الافعال فى قولك عسيت وعسينا الخ و
انقلاب لامه عين الفا وعين كاد ودخول تاء التانيث الساكنة عليها

نحو عسى وهي اي الافعال المقاربة اربعة احدها عسى وثانيها
كاد وثالثها كرب ورابعها اوشك والفاء في قوله فعسى للتفريع اي
لفظ عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر وخبرها اي خبر عسى ان مع
الفعل المضارع وهو في تقدير مصدر منصوب وانما اشترط ان
يكون مع ان لانها موضوعة لتقريب المستقبل من الحال والذي
يدل على استقبالية الفعل المضارع وهو ان لانها موضوعة للطمع
والرجاء وهما لايكونان الا في المستقبل تقول عسى زيد ان يخرج فزيد
مرفوع بانه اسم عسى وان يخرج مؤول بالمصدر المنصوب بانه
خبرها وانما قال كانك قلت قارب زيد الخروج لبيان ما ادعاه
من ان عسى يرفع الاسم وخبره ان مع الفعل المضارع في تقدير
مصدر منصوب وله وجه آخر اي لعسى وجه اخر لغير ما ذكر وهو
اي ذلك الوجه الاخر ان يقال عسى ان يخرج زيد فان مع صلتها في
موضع الرفع بانه اسم عسى فيح كانك قلت قرب خروج زيد ولم
يجز استعمال المصدر في الوجهين لان المقصود منهم عدم تجرد
اللفظ عن علم الاستقبال وانما لم يفتقر الوجه الثاني الى الخبر كما
افتقر الوجه الاول اليه لان الغرض تقريب الخروج وقد حصل
لوقوع ان مع الفعل اسما له فعلى هذا الوجه لا يمكن حذف ان لا

لامتناع

لامتناع وقوع الفعل فاعلا بخلاف الوجه الاول لانه قد يحذف ان
تشبيها لعسى بكاد كقول الشاعر عسى الكرب الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع
من غير ان وذلك في تقدير اسم فاعل منصوب وانما تركوا ان مع
كاد لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل
بصيغته على الحال وهو المضارع بغير ان ليكون ادل على مقتضاه
وقد يدخل ان على خبر كاد وان كان الاصل ان لا يدخل عليه
لما مر تشبيها له بعسى كما لا يدخل ان على خبر عسى تشبيها لها بكاد
كقول الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمضى فاذا قلت كاد زيد
يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويخرج خبره الا انه في تقدير اسم
الفاعل منصوب لانك اذا قلت ذلك كان التقدير كاد زيد خا
رجا الا انه اي اسم الفاعل لم يستعمل لما قلناه قبل هذا ويجيء
كاد في معنى قرب الشيء من الشيء مثاله نحو كاد العروس يكون
اميرا يعني قرب مشابهة الامير لان المراد ان قربه من الا
مارة قد حصل بل المراد ثبوت المشابهة بينهما على وجه التاكيد
حتى كان هذا ذاك وليس في عسى هذا القرب وانما هو طمع ورجاء
جا هذا كانه اشارة الى الفرق بين عسى وكاد يعني ان كاد يستعمل

لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريب
منه على سبيل عسى وكرب وهو يستعمل استعمال كاد بالنصب على انه
صفة مصدر محذوف اي يستعمل استعمالا مثل استعمال كاد في دخوله
على المضارع بغير ان وكذا يستعمل استعمال عسى في دخوله على المضارع
مع الان الاول اكثر استعمالا من الثاني واوشك وهو يستعمل
استعمالا مثل استعمال عسى في وجهيها نحو اوشك زيد ان يجيء
او شك ان يجيء زيد ويستعمل استعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء و
النوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا المدح والذم وافعال المد
ح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم ولم يدخل فيه مثل
مدحت وذممت لانهما غير موضوعين للانشاء وهما اى فعلا المدح
والذم نحو نعم وبئس اى من الفعل المدح نعم ومن الذم بئس
اجمع البصريين على فعليهما وتابعهم الكسائي وقال الفراء انهما اسمان
وتابعه ابو العباس وثعلب واصحابه حجة البصريين اتصال تاء التا
نيث الساكنة بهما نحو نعمت وبئست وحجة الفريقة الثانية
دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بُشّر بمولودة
فقيل نعم المولود بكر والله ما هي بنعم المولودة بضربها بكاء ونُصرتها
سرقة وقول بعضهم نعم السير على بئس العير ودخول حرف

النداء

النداء عليهما نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير وللبصريين ان يجيبوا عن
حجة الفريقة الثانية اما الجواب من دخول حرف الجر عليهما
فيما ذكر فعلى تقدير ما هي بمولودة مقولة في حقها نعم المولودة و
على تقدير على عير مقول في حقه بئس العير وحذف القول في كلام
كثير كقوله والله ما ليل بنام صاحبه اي بليل مقول في حقه نام
صاحبه واما الجواب عن دخول حرف النداء فهو انه لا نسلم ان
حرف النداء داخل عليه بل مدخوله محذوف تقديره يا الله نعم
المولى انت وهذا كقوله تعالى الا يا اسجدوا اي يا قوم اسجدوا و
هما يقتضيان اسما معرفا بلام الجنس او يقتضيا اسما مضافا
اليه الى معرف بلام الجنس وبعده اى بعد الاسم المعرف بلام
الجنس والمضاف اليه يذكر اسم اخر مرفوع قوله نعم الرجل زيد
او غلام الرجل زيد نظير نعم حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام
الجنس او اسما مضافا اليه وقوله وبئس الرجل عمرو او غلام
الرجل زيد نظير بئس حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس او
اسما مضافا اليه هذا حل ما في المتن اعلم ان نعم بئس
لما وضعا للغاية المدح والذم اثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام
افتادوا
الجنس او اسما مضافا اليه ليحصل بالتخصيص بعد ذلك التوكيد

لان التفصيل بعد الاجمال ابلغ من ذكر الشيء مفصلا اولا والدليل
على ان اللام في نعم الرجل زيد للجنس لا للعهد انها لو كانت للعهد
لما امتنع وقوع ساير المعارف هنالك نحو نعم زيد انت والمضاف
في نحو نعم غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس فقولك نعم غلام
الرجل قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وبئس
الرجل زيد ثم خصصته بزيد ويسمى المرفوع الاول وهو الرجل
في نعم الرجل وبئس الرجل فاعلا ويسمى المرفوع الثاني وهو
زيد فيهما المخصوص بالمدح او الذم بنصب المخصوص على
المفعولية يسمى اعلم ان في ارتفاع المخصوص مذهبين
احدهما ان يكون مبتداء مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد
مبتداء ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر
فان قيل اذا وقع الجملة خبرا فلا بد فيها من عايد للربط وهو
ههنا معدوم والجواب عنه ان الجملة استغنت عن عايد
لاشتمال الاسم الذي دخل عليه لام الجنس على المبتداء والمذهب
الثاني ان يكون المخصوص خبر مبتداء محذوف فانك اذا قلت
نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد و
الكلام على الوجه الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتين وقد زاد

ابن عصفور

ابن عصفور وجها آخر وهو ان يكون المخصوص مبتداء وخبره ثم
محذوف اي زيد هو وهو فاسد لانهم اذا التزموا حذف الخبر التزموا
ذكر شيء ولم يفعلوا ههنا فيكون فاسدا ويضمر الفاعل للاختصار
ويفسر بنكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد ففي نعم ضمير
مبهم يفسر رجلا وهو نكرة منصوبة على التميز فان قيل كيف جاز
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مع انهم اجمعوا على عدم جوازه و
الجواب عنه انه اضمار على شريطة التفسير وكذا بئس اي بئس مثل
نعم فيما ذكره وما ذكرناه ويلحق حبذا بنعم لانه انشاء للمدح ويلحق
ساء ببئس لانه انشاء للذم فيقال حبذا الرجل زيد او رجلا وساء
مثل حبذا واعلم ان حبذا يفارق نعم من حيث ان فاعله لا يكون
الا لفظ ذا بخلاف نعم وانما اختص ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض
منه الابهام ليكون تفخيما للمقصود لان السامع اذا قرع سمعه
ما لم يعرف عراه انزعاج في طلبه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه
للتفخيم فيحصل بذلك التفخيم في نفسه واختص ذا دون اخواتها مع
انها من الاسماء المبهمة ايضا لان المفرد المذكور سابق على غيره و
يفارقه من حيث ان تمييزه غير لازم ذكره بذلك ان تقول حبذا زيد
وحبذا رجلا زيد مع امتناع نعم زيد في رجلا زيد والمخصوص في حبذا

بمبتدأ وخبر وحبذا واسم الاشارة بمنزلة الضمير العايد اليه او خبر

مبتدا محذوف كالمخصوص في نعم وبئس تقول حبذا فعل واسم وقيل

المغلب عليه الاسمية لقوة الاسمية فالمخصوص على هذا مبتدا او خبره

وقيل بل المغالب هو الفعلية لتقدم الفعل في التركيب فالمخصوص

على هذا فاعل والنوع الرابع من الانواع الاربعة افعال القلوب وجه

تسميتها بها للشك واليقين وكلاهما يحصلان من القلوب وهي اي

افعال القلوب سبعة ثلثة منها للشك وهي حسبت وخلت وظننت

وثلثة منها لليقين وهي علمت ورايت ووجدت اذا كان بمعنى

علمت وواحد منها يصلح ان يكون للشك واليقين وهو زعمت

اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة وهي علمت ورايت ووجدت و

زعمت بمعنى معرفة الشيء بصفة يقتضي المفعولين اي بمعنى معرفة

المبتدا على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ور

ايت زيدا جوادا او وجدت زيدا ذا الحفاظ واعلم ان هذه

الافعال يدخل على الجملة من المبتداء والخبر كانت اذا كان امضاؤها

على الشك واليقين كظننت او علمت زيدا عالما الا انهما تغير

المبتدا والخبر لفظا ومعنى واما لفظا فلانها ينصبهما واما معنى

فلانها افعال موثرة في كلا الخبرين فاذا كان علمت بمعنى عرفت

نحو علمت

نحو علمت زيدا اي عرفته ورايت بمعنى ابصرت نحو رايت زيدا اي

ابصرته ووجدت بمعنى الاصابة وذلك نحو وجدت الضالة اي نشدتها

وزعمت بمعنى قلت من غير حجة نحو زعم الذين كفروا ان لن

يبعثوا لم يقتضي المفعول الثاني هذا جزاء لقوله فاذا كان تقول

اذا كانت بمعنى معرفة الشيء بصفة نحو حسبت زيدا فاضلا

وعلمت زيدا اخاك ومن خصايصها اي من خصايص افعال القلوب

امتناع الاقتصار على احد المفعولين برفع الامتناع على الابتدائية

والخبر من خصايصها ولم يجز الاقتصار على احدهما فيها لكونها

داخلة على المبتداء والخبر فكما لا يستغني المبتداء عن الخبر والخبر

عن المبتداء كذلك لا يستغني احدهما عن الاخر واما المفعولان معا

فيجوز حذفهما نحو قولهم من يسمع يخل اي يحسب المسموع صحيحا

صحيحا كما في قولهم فلان يعطي ويمنع ومن خصايصها ايضا جواز

الغاؤها اي الغاء افعال القلوب سواء كانت متوسطة

او متاخرة واورد اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اولا وقوع افعال

القلوب متوسطة ثم وقوعها متاخرة فاورد مثال الاول بقوله

نحو زيد علمت منطلق ومثال الثاني بقوله او زيد منطلق علمت

اعلم ان افعال القلوب اذا قدمت على المفعولين لزم الاعمال

الضالة بمعنى [illegible] ضايع او [illegible]

اظهارا لتقويتها بوقوعها في اعلى المراتب واذا توسطت جاز الاعمال
والالغاء لانها بالتوسط صارت متقدمة من وجه فيعمل ومتا
خرة من وجه فيلغى فاذا تاخرت فالالغاء حسن اذ بالتاخير لم
يبق لها حظ في التقديم وحق العامل ان يتقدم واما جواز
اعمالها عند التاخير فبالنظر الى الفعلية ووجه اختصاص الالغاء
بها من الافعال ذوات المفعولين اذ الالغاء فيها غير مفسد لمعنى
الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كانك اذا قلت زيد مقيم
في ظني ولو قلت زيد اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد
درهم في اعطائي اتيت بالمحال وايضا من خصايصها التعليق
اي تعليق الافعال القلوب حال كونها مقارنة بالاستفهام واللام
بمعنى او اللام مثال الاول نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال
الثاني نحو علمت لزيد منطلق وجه تعليقها عند المقارنة بالا
ستفهام او اللام لان الاستفهام واللام يقتضي صدر الكلام و
بجعلان الفعل غير عامل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك
ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجملتان في موضع نصب
اذ العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء لئلا يبطل صدر الكلام
ولا يجوز التعليق في غير هذه الافعال فلا يقول اعطيت ازيد عندك

ام عمرو

ام عمرو واعطيت لزيد درهم لان ذلك اللفظ يؤدي الى فساد الكلام
وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين
في الحقيقة كانت معملة من وجه فتشبهت بالمراة المعلقة وهي التي
ليست من هذه الجهة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة من وجه وغير
معملة من وجه فتشبهت بالمراة المعلقة وهي التي ليست بذات
بعل ولا مطلقة كالاختين اذا تزوجهما رجل ولم يدر الاول من
نكاحهما وهما ليستا بذات بعل لانه لا يجوز نكاحهما ولا مطلقين
لانه لا يجوز تزوجهما زوجا اخرى لما فرغ من الباب الثالث
اخذ تبيين الرابع فقال الباب الرابع في العامل المعنوية قد مضى
الان ضربا اي نوعا العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي
الضرب المعنوية وهو اي المعنوية شيان عند سيبويه وثلثة
اشياء عند ابي الحسن الاخفش الاول منهما او منها الابتداء وهو
اي الابتداء تعرية الاسم اي تجريده سواء كان اسما صريحا او مؤولا به
وهذا ليدخل فيه نحو ان تصوموا خير لكم اي الصيام من العوامل
اللفظية للاسناد غير الزايدة وانما قلنا غير زايد ليدخل هل من
خالق غير الله اذ من خالق مبتداء مع انه ليس بمجرد عن العامل
اللفظي وهو من لكنه زايد لم يعتبر فمن هذا عرفت ان من

الواجب عليه ان يقيدها بما قيدناها وذلك التجريد يجب ان يكون
الاسناد لانه لو لم يكن يسند اليه شيء لكان بمثابة الاصوات التي حقها
ان يتلفظ بها غير معربة اذ الاعراب لا يستحق الا بعد التركيب المستلزم
للاسناد واعلم انه لو قال بعد قوله للاسناد او للاسناد به واقعا
بعد اداة الاستفهام او النفي رافعا المستقبل لكان احسن ليتناول
كلا القسمين من الابتداء مثال النوع الاول نحو زيد منطلق فان
زيدا مبتداء مجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ومثال النوع الثاني
نحو اقايم زيدا وانتم فان اقايم اسم مجرد عنه مسندا الى زيد وانتم وهذا
المعنى اي التجريد عامل فيهما اى في المبتداء والخبر اذ تجريد الاسم للاسناد
معنى نقتضى طرفين مسندا ومسندا اليه فوجب ان يعمل فيهما اما عمله
الرفع في المبتداء لكونه مشابها بالفاعل من حيث انهما مسندان
اليهما واما عمله ذلك في الخبر فلكونه مشابها به من جهة وقوعه ثانيا
من الكلام اعلم ان المصنف ذهب الى ان التجريد عامل فيهما و
هو ضعيف لكون تجريد عاملا ضعيفا لانه معنوي والفعل الذي
هو اقوى العوامل لا يكون عاملا في المرفوعين فضلا عن ان
يعمل الضعيف فيهما وقيل المبتداء عامل في الخبر والخبر عامل في المبتداء
وهو ايضا ضعيف لانه اذا كان الخبر مشتقا فهو يسند الى ما بعده مظهرا

كان

كان او مضمرا فيلزم الاعمال في المرفوعين لا لازم باطل لما مر فا
لملزوم مثله باطل لان بطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم
واذا كان غير مشتق فالاولى ان لا يعمل سواء كان متحمل الضمير
كما ذهب اليه الكوفيون او غير متحمل فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الاولى مذهب سيبويه وهو ان الابتداء عامل في المبتداء و
المبتداء عامل في الخبر ويسمى المرفوع الاول مبتداء ومسندا اليه و
محدثا عنه ويسمى المرفوع الثاني خبرا وحديثا وحق الاول اي ومسندا
المبتداء ان يكون معرفة لان وضع الكلام ان يخبر عما هو معلوم
عندك وعند مخاطبك عما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل
الفايدة وقد يجئ اي المبتداء نكرة مخصصة بوجه من الوجوه
لقربها من المعرفة مثال المبتداء لنكرة المخصصة نحو قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتداء
نكرة مخصصة بالصفة وهو مؤمن وخبره خير من مشرك فان
قيل انكلامك يقتضي ان يكون رجل في قولنا رجل عالم قايم
مبتداء لانه يختص بالصفة وقايم خبره وهذا مما لم يجوزه فالجواب
عنه انما لم يجوزه لانعدام شرط التخصيص فيه وهو ان لا يقصد
بها واحد مختص بل كان في معنى العموم وهو غير موجود فيه

كذا في شرح الزيتخة وللمبتداء النكرة مخصصات كثيرة ذكرت في
المطولات فليطلب فيها وحق الثاني اي الخبر ان يكون نكرة
لما عرفت في المبتداء وقد يجيئان اي المبتداء والخبر معرفتين
مثال الله الهنا ومحمد نبينا بحصول الفايدة لانه انما جاز تعريفها
عند المخاطب لانه اذا كان متصور الشيئين ولم يعرف النسبة
بينهما فاخذته بتلك النسبة المجهولة كما اذا عرف وجود زيد وعرف
ان شخصا ما قد انطلق ولم يعرف ان زيد منطلق فقلت له زيد
المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في
ذلك حصول الفايدة فحيث وجدته استقام الكلام قال صاحب
الضوء وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذ
كر ذلك تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد
ذلك فتنزله منزلة من يجيء بشيء لا يعرفه تم كلامه ثم ان المبتداء والخبر
اذا كان معرفتين فايهما قدمت فهو المبتداء كما في زيد المنطلق وفي
المنطلق زيد فان زيدا في الاول مبتداء كالمنطلق في الثاني ولا
يتعين زيد للمبتداية لدلالته على معنى الشخص والمنطلق للخبرية
لدلالته على معنى النسبي لان المنطلق في قولنا المنطلق زيد على
تاويل الشخص الذي ينطلق يسمى بهذا الاسم فيظهر معنى الشخص

في المنطلق

في المنطلق والمعنى النسبي في زيد وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر
وان كان معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر
عن من يعرفه المخاطب باخوانه بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتداء
وزيد خبر وان كان مقدما اعلم ان الاختلاف في موضع الا
لتباس فالتقديم جايز بالاتفاق نحو قول الشاعر بنونا بنوا
بنا وبناتنا هن ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس ان
المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمثابة الابناء ولا عن
الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء والمعنى الثاني رافع الفعل
المضارع وهو اي المعنى الثاني وقوعه اي وقوع المضارع موقعا
يصلح ذلك الموقع الاسم ذهب اصحابنا الى انه يرتفع لوقو
عه موقع الاسم وهذا معنى وليس بلفظ وانما عمل الرفع اذا
لمضارع لما وقع موقع الاسم وقع في اقوى احواله فيعطى
اقوى الحركات له وهو الرفع والكوفيون على انه يرتفع لتعريه
من النواصب والجوازم والكسائي على انه يرتفع بحرف المضا
رعة وهذا ظاهر لما مر على من له ادنى تامل اعلم ان شرط وقوعه موقع الاسم
وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصلح فيه وقوع
اسم الفاعل وهذا معنى قوله وذلك انك تقدر ان تقول في زيد ضارب

زيد يضرب او يضرب زيد فتوقع الفعل بوقوع الاسم لا يقال فعلى هذا
ان يرتفع الماضي لوقوعه بوقوع الاسم لانا نقول العامل نعمل
في الكلمة بعد ان كانت مستحقة للاعراب والماضي لا يستحق
الاعراب فلا يعمل فيه والمعنى الثالث عامل الصفة وهو اي عامل
الصفة ان يرتفع لكونها اي الصفة صفة المرفوع وان ينصب و
يجر لكونها صفة لمنصوب في النصب ولكونها صفة لمجرور في
الجر نحو جاءني رجل كريم فالكريم مرفوع بانه صفة للمرفوع ور
ايت رجلا كريما فانه منصوب لوقوعه صفة للمنصوب ومررت
برجل كريم فهو مجرور لكونه صفة للمجرور وهذا اي كونها صفة المر
فوع ومنصوب ومجرور معنى وليس بلفظ هذا عند ابي الحسن وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
لانهما كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد فاذا قلت مررت
برجل كريم فالجار لكريم هو الجار لرجل وهو الباء وكذا الرافع
والناصب في الصفة وهو الرافع والناصب للموصوف
كقولنا جاءني رجل كريم فالرافع لكريم هو الرافع لرجل
وهو جاءني ورايت رجلا كريما فالناصب لكريم هو الناصب
لرجل وهو رايت ويحتج للاول اي اي ابي الحسن الاخفش

بقولهم

بقولهم يا عمر الجواد اذ لو كان المؤثر اي العامل فيهما اي في الصفة
والموصوف واحدا لما اختلف حكمهما اي حكم الصفة والموصوف
وقد اختلف حكمهما لكون حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة
اعرابية وقوله الصفة والموصوف كشيء واحد فيعمل فيهما عامل
واحد مردود من لزوم اعرابين في اسم واحد وهذا مرفوض
في كلامهم بدليل انهم هربوا عن الجمع بين الاعراب وبين دليله
وهو علامة التثنية والجمع على احدهما في النسبة اليهما فحذفوه
ما فقالوا زيدي في زيدان وزيدون فكيف يسوغون الجمع
اعرابين في اسم واحد والجواب عن نحو يا عمر الجواد ما سبق
من ان حرف النداء فيه يشبه بالعامل المحقق فكان الموصوف
مرفوعا كالصفة فيه تقع اختلاف حكمهما بهذا الطريق وا
ما لزوم اعرابين في اسم واحد للحسن فجوابه ان قولنا الصفة والمو
صوف كشيء واحد لا من جهة الحقيقة بل طريق التشبيه من حيث
ان بينهما امتزاجا شديدا فمن حيث انهما كشيء واحد اخذ حكم
كلمة واحدة في اتحاد عاملهما ومن حيث انهما في الحقيقة شيئان
لم يلزم هنا ما ذكر من لزوم اعرابين في اسم واحد كذا قال صا
حب المقاليد وقال صاحب الضوء ومن روي يا عمر الجواد

ظانا انه عنى البيت المهود الذي فيه عوفما كعب بن امامة وبن سعدى
باكرم منك يا عمر الجواد فقد نسبها اذ لا احتياج للاخفش في النصب
اذ يصح ان يقال ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب
حيث كان مبنيا وعمل في الصفة النصب لفظا حيث كان معربا
فيكون العامل فيهما واحدا كما في ذهب امس الدابر لما كان
فارغا من الباب الرابع شرع الان ان يبين الخامس فقال
الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة
والنكرة والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه اي على شيء معين
فان قلت كان من الواجب عليه ان يقدم الكلام على النكرة على
الكلام المعرفة لما ان النكرة اسبق على المعرفة كما عرفت في باب
ما لا ينصرف وجوابه ان العرب قد تغلب المعرفة على النكرة في
الاحكام فتقول هذا زيد ورجل ضاحكين فتنصبه على الحال و
لا ترفعه على الصفة تغليبا لجانب المعرفة ورعاية لها واذا عر
فت هذا فاعلم ان قوله ما وضع ليدل على شيء جنس شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها وضعت
ليدل على شيء لكن لا بعينه وهي اي المعرفة خمسة احدها المضمر
نحو انا وانت بالحركتين ونحو الكاف في غلامك بالنصب والجر

قال

قال صاحب الضوء قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة
الى المتكلم والمخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او
تقديرا ولا فرق بين ضميري المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد
منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا
الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان
كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف
وصار اضمارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقدر له عند السامع
معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته زيدا
في قولك زيد ضربته ومن حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا
واعرف انواع المعارف هو الضماير لانها بمنزلة وضع اليد اذا
الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم
المخاطب ثم ما هو لغيرهما والثاني من الاقسام الخمسة العلم الخاص
كزيد وعمرو قالوا في تعريف العلم العلم هو ما علق بشيء بعينه
غير متناول ما اشبهه فقولهم ما علق بشيء جنس شامل للمعرفة
والنكرة وقولهم بعينه يخرج النكرة وبقولهم غير متناول ما
اشبهه خرج ساير المعارف لان انت يجوز ان يخاطب به
عمرا او زيدا او غير ذلك وقوله الخاص احتراز عن ايثني او جمع

اونكر من الاعلام فان العلم اذا يثنى اوجمع اونكر قد زال عنه
معنى العلمية ولذا يدخل عليه حرف التعريف اذ ذاك لو قصد تعريفه
كالزيدان والزيدون والثالث من اقسام المعارف ما فيه اي
اسم فيه لام التعريف للجنس ثم الاسم الذى دخل عليه لام التعريف
اما ان يكون المراد منه نفس الحقيقة واللام في الجنس نحو الرجل
خير من المراة والفرس خير من الحمار والعسل حلو والنخل حا
مض فان اللام فيها التعريف الحقيقة بمعنى ان هذه الحقيقة خير
من تلك الحقيقة او يكون المراد منه فردا من افراد تلك الحقيقة فا
للام للعهد وهو على وجهين احدهما ان يذكر منكورا ثم يعاد ذلك
المنكور معروفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول وثانيهما ان يكون للعهد الذهنى كقولك ادخل
السوق اذا كان بينك وبين مخاطبك سوق معهود نحو فعل
الرجل كذا اذا كان بينك وبين مخاطبك رجل معهود والرابع
من انواع المعارف المبهم وهو كان متضمن الاشارة الى غير المتكلم
والمخاطب من غير شرط سبق ذكره وهو اى المبهم شياءن لانه
لا يخلو من ان يكون مستغنيا عن جملة اولا الاول اسماء الاشارة
كهذا وهؤلاء والثاني الموصولات كالذى والتى ومن ما فانها اي

ثم اللام على سبعة انواع الاول لتعريف الجنس نحو الناس الدينار والدرهم
والثانى ... للاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا والثالث
للعهد الذهنى نحو فدخل المدينة على حين غفلة والرابع للزيادة نحو كذا
نحو ... كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول والخامس
للعهد ... والسادس للعوض عن المضاف اليه نحو فان الجحيم هى المأوى
كيف نشز بها والسابع
للوصول نحو السارق
والسارقة فاقطعوا
ايديهما جاء بابا

الموصولات
المبهمات

الموصولات لا يتم الا بصلة وهي اي تلك الصلة احدى الجمل الاربع
نحو جاءني الذى ابوه منطلق او خرج ابوه منطلق او في الدار او
اما مكا او ان تكرمه اكرمه وانما التزم ان يكون الصلة جملة
اذ في كونها مفردة تعريها من ضمير الموصول في المواضع كثيرة
لانك اذا قلت في جاءني الذى زيد بدون هو لفظا او تقديرا يلزم
التعري لامتناع تقديرا الضمير في زيد وبالتعري يقع التناف
بين الموصول وصلته فلا ينضم احدهما الى الاخر فيمتنع حصول
الغرض وهو تكميل الموصول بضم الصلة اليه كما صاحب
المقاليد وانما بنيت المبهمات بقسميها لانها اشبهت الحروف
في عدم استقلالها وافتقارها الى الصلة او الصفة ولقائل ان
يقول ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية لما ذكرنا فكيف قالوا
في تثنيتها هذان بالرفع وهذين في غير الرفع كما قالوا مسلمين
وكذا اللذان واللذين والجواب عنه من وجهين الاول لا نسلم
ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلمان ومسلمين
بل هذان صيغة موضوعة للرفع وهذين صيغة اخرى موضو
عة للجر والنصب كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث
والدليل على ان هذان واللذين ليسا تثنيين لهذا حذف

بيم هو زيد جاء في الذى ضحيح

الالف من هذان وعدم قبلها ياء او واو الا يرى انهم قلبوا الف
عصي واوا والف رحي ياء في عصوان ورحيان والجواب الثاني ان
التثنية من خواص الاسم فجيئها زال الشبه للحروف فيعود معربا
وعلى هذا ان النون يكون بدلا من الحركة والتنوين لانه لما صار
معربا بالتثنية استحقهما وان كان الواحد لا يستحقها التنوين
ونظيره احدان فالنون فيه عوض عن الحركة والتنوين وان
كان الواحد لا يستحق التنوين لعدم انصراف والخامس من
اقسام المعارف المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية
وقيد به لانه لو اضيف الى احدها على حسب تعريف المضاف اليه
والنكرة ما شاع في امته اي في جماعته كرجل وفرس فانهما شايعا
ن في امتهما الفصل الثاني في بيان التذكير والتانيث اما
المذكر فهو ما ليس فيه تاء التانيث وهي اي التاء التانيث المو
قوف عليها اى على التاء هاء واحترز بهذا القيد عن التاء في اخت
وبنت فان التاء فيهما ليس للتانيث اذ الوقف عليهما بالتاء
بل بدل عن الواو او الالف اى المذكر ما ليس فيه ايضا الف التا
نيث مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وبشرى وصحراء و
حمراء واما المؤنث فهو ما فيه شيء من ذلك اى من التاء التانيث

والالف

والالف كانت مقصورة او ممدودة ولم يذكر الياء لقلتها لاختصا
صها بكلمة وهي هذي وانما اختصت زيادة العلامة بالمؤ
نث ولم يحتج المذكر الى ذلك اذ الزيادة فرع المجرد والمؤنث فرع
المذكر فناسب ان يختص الفرع بالفرع والاصل بالاصل
تاء التانيث كغرفة ومثال ما فيه الالف المقصورة نحو حبلى
ومثال ما فيه الالف الممدودة نحو صحراء اعلم ان الاولى ان
تقدم المؤنث على المذكر لا يقال انما قدمه على المؤنث لان المذ
كر اصل والمؤنث فرع والاصل بالتقديم اولى من الفرع لانا
نقول انما يكون ذلك ان لو كان المراد منهما ذاتهما وانما المراد
مفهومهما لان البحث في تعريفهما والتعريف ليس بحسب
الذات بل بحسب المفهوم المؤنث يستدعي التقدم لكون
مفهومه وجوديا ومفهوم المذكر يستدعي التاخر لكون مفهومه
عدميا ولذا اختار صاحب اللب وابن الحاجب وغير
هما من النحويين تقديم المؤنث على المذكر وهو اي المؤنث
على ضربين حقيقي بالجر والرفع اما الجر فعلى البدلية واما الرفع
فعلى الخبرية المبتدا المحذوف والاول اولى لعدم التادي
التادى الى الحذف بخلاف الرفع فانه مؤد اليه وهو اى المؤنث

الحقيقي الخلقي اى ماله فرج كالمراة والحبلى والناقة وزينب وهند
وغير حقيقي بالرفع ولجا ايضا وهو اي المؤنث غير الحقيقي اللفظي
اى ما لا يكون له فرج بل يكون بناء التانيث فيه لفظا كالظلمة
او بالالف المقصورة وذكر نحو البشرى والمؤنث الحقيقي اقوى
من المؤنث غير الحقيقي لكون تانيث الاول تانيث في المعنى
بخلاف المونث غير الحقيقي اذ لا تانيث في معناه ولذا اي ولاجل ان
الحقيقي اقوى امتنع جاء هند وجاز طلع الشمس ويجوز تذكير الفعل
في الحقيقي ايضا اذا فصل بينهما نحو حضر القاضي اليوم امراة لان
الفاعل اذا بعد من عامله ضعف قوته في استدعاء لحوق التاء الا اذا
كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور نحو زيد اذا
سمي به امراة فانه مع الفصل يجب الحاق علامة التانيث بعامله
نحو قالت اليوم زيد للفرق بين المذكر والمؤنث وتانيث البهائم
وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الادميين اذ الادمي مكرم
وذو مرتبة عليه بخلاف البهيمة ولذا اي ولاجل ان تانيث البهائم
دون تانيث الادميين جاز سار الناقة ولم يجز سار المراة
والمؤنث اللفظي منقسم على ثلثة اضرب الاول ما فيه التاء
نيث اي تاء التانيث ظاهرة كالغرفة والظلمة والثاني ما فيه التاء

تقديرا

تقديرا كالشمس والنار والدار فان التاء فيها وان لم يكن ظاهرة
لكنه مقدر لظهور التاء المنقلبة هاء في التصغير وانما قدرت
التاء دون غيرها اما لكثرتها واما لانها ام العلامة والثالث
من اقسام الغير الحقيقي اللفظي الجمع الا ما فيه اي الا الجمع الذي
فيه الواو والنون حال كون ذلك الجمع مستعملا من العقلاء سواء
كان واحده اى واحد مذكرا حقيقيا نحو جاء الرجال او مؤنثا
حقيقيا مثال ما كان واحد مذكرا حقيقيا نحو جاء الرجال و
جاءت الرجال وفي التنزيل اذا جاءك المؤمنات ومثال ما كان
واحده مؤنثا حقيقيا نحو قال نسوة فان نسوة جمع المراة وهي
مؤنثة حقيقة وانما اخرج مثل هذا الجمع اى الجمع الذى بغير
الواو والنون لانه اى الجمع الذى بغيرهما ناسب التانيث في انه
ثان للواحد كالتانيث فانه ثان للتذكير اذ خلق المذكر
اولا ثم المؤنث ولم يونث الجمع الذى بالواو والنون نحو
مسلمون لاختصاصه بذكور العقلاء ولانه اى الجمع بالواو
والنون لم يستانف له اى الجمع بهما صيغة اخرى بل صيغة
المفرد باقية والتذكير هو الاصل بخلاف التانيث فبالنظر
الى بقاء صيغة المفرد يجب التذكير وبالنظر الى انه يدل على

مافوق الاثنين بزيادة حرف الجمع ناسب ان يونث فتعارضت
الجهتان فتساقطتا فبقي الاصل وهو التذكير هذا اي ترك
العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسندا
الى ظاهره اما اذا اسند اي الفعل الى المضمر اي الى ضميره فالتانيث
او ضمير الجماعة واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا او النساء
جاءت او جئن والجذوع انكسرت او انكسرن اما التانيث فبا
عتبار اللفظ واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى والناس والا
نام والرهط والنفر مذكر اعلم ان الناس اسم جمع وليس
بجمع الانسان من لفظه لانه لا يجمع هكذا واصله اناس خففت
بحذف الهمزة واختلفوا في الالف واللام في الناس في انه هل عو
ض عن الهمزة المحذوفة او لا فعند الجوهري انهما ليسا بعوضين
عنها لانهما لو كانا عوضين عنها لما جاز اجتماعهما معها لامتناع
الاجتماع بين العوض والمعوض عنه واللازم باطل لاجتماعهما
معها في قول الشاعر انّ المنايا يطّلعن على الاناس الآمنينا
فالملزوم مثله وهو كون اللام فيه عوضين عن الهمزة
المحذوفة اذ بطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم وعند
غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذكر

بدليل

بدليل قوله تعالى الا ان تكون كطلبة وكذا الرهط والنفر اسما
جمع وليسا بمؤنثين بدليل قوله تسعة رهط ولو كان مؤنثا
لقيل تسع رهط و اما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع
الا انه يذكر ويؤنث اما التانيث فكما قال الله تعالى كذبت قوم
نوح واما التذكير فكما قال كذب به قومك بالتذكير واعلم
ان القوم مختص بالرجال دون النساء بدليل قوله تعالى لا يسخر
قوم من قوم ولا نساء من نساء ونحو النخل والتمر مما بينه
وبين واحده التاء نحو النخل يذكر ويؤنث لما كان مذكرا ومو
نثا في التنزيل نحو اعجاز نخل منقعر واعجاز نخل خاوية والنخل باسقات
اما التذكير فعلى اللفظ اذ اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه
واحد صورة واما التانيث فعلى المعنى لان المعنى معنى الجمع
مع انه له واحد فاشبه سائر الجموع وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء وانما لم يجر القياس ههنا
بل ذكر للمؤنث وانث للمذكر لانهم احتاجوا للفرق الى الزيادة
وهي بالمذكر اولى لخفة ولان المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مو
نثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذا الحق المذكر لم يلحق للمؤنث
فرقا بينهما ولم يعكس لان المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه

اولا واما الواحد والاثنان فجاريان على القياس لانه ذكر للمذكر و
انث للمونث تقول ثلث نسوة في المونث وتقول ثلثة غلمة
في المذكر وكذا في التنزيل ثلث ليال وثمانية ايام فاذا جاوزت
العشرة اي من العشرة انقطت التاء من العشرة مع المذكر
لان الاول مذكر فلو لم يحذف منها التاء لاجتمع علامتا التذكير
لكون اثبات التاء من الثلثة الى العشرة علامة للتذكير و
اثبتها اي التاء في العشرة مع المونث اذ الاسم الاول مونث
فلو اسقطت التاء من العشرة لزم اجتماع علامتي التانيث
لان سقوطها من الثلثة الى العشرة علامة للتانيث هذا في
غير الواحد والاثنين واما في الواحد والاثنين فقد سلك
مسلك القياس الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة الى الا
حدى نحو ثلثة عشر رجلا في المذكر وثلث عشرة امراة بكسر
الشين عند بني تميم وسكونها عند اهل الحجاز لئلا يلزم توا
لي اربع حركات واحد عشر رجلا في المذكر واحدى عشرة
امراة في المونث واثنا عشر رجلا في المذكر واثنتا عشرة امراة
في المونث والاسمان مبنيان على الفتح كما مر الا اثنا
عشر فانك تعربه اعراب مثنى لانه جعل كالمضاف الى عشرة

المذكر والمونث

بدليل

بدليل حذف النون فلما ثبت انه كالمضاف كان اعرابه هو الوجه
لان الاضافة من خصايص ماهو اصل في باب الاعراب وانما
الشطر الثاني فبني لوقوعه موقع غير المتمكن وهو النون وعلى
الحركة العوض البناء على الفتح لثقل الكلمة الفصل الثالث في التوا
بع وهي اي التوابع خمسة اضرب الاول تاكيد والثاني صفة و
الثالث بدل والرابع عطف بيان والخامس عطف بحرف
وجه تسمية هذه الخمسة توابع لثبوت الاعراب فيها بواسطة
المتبوع وانما انحصرت فيها لان الثاني لا يخلو اما ان يكون
مقصودا بالنسبة دون الاول اولا فان كان الاول فهو البدل
لانه هو المقصود والمبدل منه في حكم التنحية وان كان الثاني فلا
يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة مع سابقه اولم يكن والا
ول هو العطف بالحرف اذ المعطوف والمعطوف عليه مقصو
دان بالنسبة والثاني لا يخلو اما ان يكون سابقه مقصودا
بالنسبة ويجيء الثاني للدلالة على معنى حاصل في نفسه او فيما
انتسب اليه اولا والاول الصفة نحو رجل ظريف او ظريف ابوه
واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون لتقرير امر السابق في النسبة
او في الشمول اولا فان كان الاول فهو التاكيد وان كان الثاني

فهو عطف بيان لانه للايضاح فقط لا لدلالة على معنى في السابق
فان الصفة وان كانت موضحة ايضا ولكنها للدلالة على معنى في
سابقه لا للايضاح فقط هذا ما ذكره صاحب لب الالباب وقد
قال صاحب المقاليد وجه الانحصار ان التبع لا يخلو من ان يكون
مقويا للحكم او لا فالاول هو التاكيد والثاني لا يخلو اما ان يكون
مبينا او لا فالاول ان كان مشتقا فهو الصفة والا فهو عطف البيان
والثاني لا يخلو من ان يكون بواسطة حرف او لا فالاول هو العطف
بالحرف والثاني هو البدل وقد علم بدليل الحصر حد كل واحد منها اما
التاكيد فمختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا يجوز في النكرة لا
يقال جاءني رجل نفسه لما ان التاكيد للتخصيص والتعيين
والنكرة دالة الشيوع والعموم فبينهما تقابل خلافا للكوفيين فا
نهم جاز واذلك فيما اذا كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة
موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى
الذي لاجله وضع التاكيد وهو ازالة التجوز وتحقيق المعنى في نفس
السامع فانشد واقعدت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند
البصريين واعلم ان في اطلاقه نظرا اذ التاكيد غير مختص بالمعرفة
على الاطلاق بل اذا كان بغير التكرير واما اذا كان بالتكرير فجائز

في النكرة

في النكرة ايضا نحو جاءني رجل رجل لان الثاني بلفظ الاول فلا يلزم
التقابل ويكون التاكيد بالتكرير نحو جاءني زيد زيد وجاز ذلك
بغير ذلك لما ذكرنا من تحقيق المعنى في نفس السامع وهذا الضرب
يجري في المفرد من الاسم والفعل والحرف نحو زيد زيد قائم وضرب
ضرب زيد وان ان زيدا منطلق وفي الجملة اسمية كانت او
فعلية نحو زيد منطلق وقام زيد قام زيد ويكون التاكيد بغير
اي بغير التكرير نحو جاءني زيد نفسه وجاز ذلك ايضا لما ذكرنا
واما كلا وكلهم واجمعون واكتعون وابتعون وابصعون
فانها للتاكيد المذكرين او المذكرين نحو جاءني الرجلان كلاهما
والقوم كلهم اجمعون واكتعون وابصعون وابتعون و
كلتا لتاكيد المؤنثين نحو جاءتني المرأتان كلتاهما فاشترط جواز
التاكيد بكلا وكلتا ان يكون قيام الحكم باحد المفردين ممكنا
كالمجيء في جاءني رجلان كلاهما وان لم يكن ممكنا فالتاكيد ممتنع
فلذا امتنع نحو اشترك الرجلان كلاهما لان الاشتراك لا يصح من
واحد واذا اكد بكل يجب ان يكون المؤكد مما يقع الحكم ببعضه
نحو قرات الكتاب كله وحكم اجمع حكم كل تقول قرات الكتاب
اجمع ولقيت الرجال اجمعين ولا تقول جاءني زيد اجمع

ولا يخفى ان التاكيد انما يفتقر اليه اذا احتمل الكلام ثبوت المعنى صح

والكتعون من قولهم والكتع اي قام وهو يجيء تابعا لاجمعين
لان اشتقاق اجمعين بيّن فتقديم البيّن المعروف اولى و
قد جاء في القوم الكتعون وليس بالاعرف والصفة هي الاسم
الدال على بعض احوال الذات هذا الحد ينتقض بالحال لان
الحال يدل على بعض احوال الذات مع انها ليست بصفة وقيل
في تعريفها تابع يدل على معنى في متبوعها من غير تقييد فبقوله
تابع خرج الخبر لانه غير تابع بل مستقل ولكن بساير التوابع
داخل فيه فبقوله يدل على معنى في متبوعه خرج الجميع ولكن الحال
داخل فيه فبقوله من غير تقييد يخرج الحال لانها يدل على
هيئة فاعل او مفعول وهي اي الصفة اما فعل والمراد
بالفعل ههنا ما يكون صادرا من افعال الجوارح كالقايم
والقاعد او حلية وهي صفة ظاهرة على شيء مدركة بالنظر
كالطويل والاسود او غريزة وهي كل صفة لا يدرك بالبصر
كالفهم والكريم والعاقل او نسبة كالهاشمي والبصري اذ يصير
بالنسبة صفة واما الوصف باسماء الاجناس فانما يتاتى
اي لا يمكن الوصف باسماء الاجناس الا بوسيلة ذوا التي بوا
سطتها اذ بدونها يلزم المحال نحو رجل مال وامراة سواد

فلهذا

فلهذا توصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل
ذو مال وامراة ذات سوار فصح اللفظ والمعنى وصار بمنزلة
صاحب مال وصاحبة سوار الا ان هذا الوصف لم يحصل
لصاحب المحجة في غير هذا المعنى الا يرى ان صاحب قد يجيء
بمعنى الرفيق كقولك مررت برجل صاحبك اي رفيقك فلما
اجتلبت هذه الكلمة للوصف باسماء الاجناس والموصوف
اما نكرة او معرفة اما اذا كان نكرة لم يجئ صحة الاضافة الا الى
الاجناس ولا يضاف الى المضمر والعلم لان كلا منها معرفة و
ما يضاف اليها يكون معرفة فلا يستقيم اذ ذاك وصف
النكرة واما قوله انما تعرف ذو الفضل من الناس ذووه
فشاذ وانما جاز اضافتها الى المعرف باللام نحو مررت بعمرو
ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز
اضافتها اليه مع كونه معرفة اذ التعريف ما كان باول احواله
بل الجنسية موجودة فيه بخلاف العلم والمضمر وهو اي ذو
يثنى عند ان يكون الموصوف مثنى ويجمع عند ان يكون
الموصوف جمعا ويذكر اذا كان الموصوف مذكرا ويؤنث اذا
كان الموصوف مؤنثا فيقال رجل ذو مال ورجلان ذوا مال

في الرفع ورجلين ذوي مال في النصب والجر ورجال ذوو مال
في الرفع ورجال ذوي مال في الجر والنصب وامراة ذات مال
وامراتان ذواتا مال في الرفع وامراتين ذواتي مال في الجر و
النصب ونساء ذوات مال بالرفع ونساء ذوات مال بالكسر
في الجر والنصب كمسلمات فانها بالكسر فيهما واما التثنية والجمع
فكمسلمان ومسلمون وكل صفة تتبع موصوفها تذكيرا او تانيثا
وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا اي رفعا ونصبا
وجرا بالنصب قاطبة على تمييز من قوله تتبع موصوفها وقوله
اذا كانت اي الصفة فعلا له اي للموصوف ظرف لقوله تتبع الموصوف
اذا كانت فعلا له في جميع ما ذكر في المتن اذ الصفة لكونها هي المو
صوف في المعنى نحو زيد الظريف او الظريف هو زيد وجب ان يدخل
عليها ما يدخل الموصوف من الافراد والتذكير والتانيث
والجمع وغير ذلك مما في المتن لان الشيء الواحد لا يكون واحدا
وجمعا في حالة واحدة وشايعا ومخصوصا فيهما واما حكم
الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف من حيث المعنى
وجب ان ينصب عليها عمل العامل الواحد ويوافقه
البتة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا له اي للموصوف

واما اذا

واما اذا كانت اي الصفة فعلا لسببه اي لسبب الموصوف نحو
مررت برجل حسن غلامه فانها اي الصفة الكاينة فعلا
لسببه تتبعه اي الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب اي
في الرفع والنصب والجر فحسب اي لا تتبع الصفة التي كانت
فعلا لسبب الموصوف في غير هذه الاشياء لانها لما جعلت صفة
لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعة له
في هذه الاشياء رعاية اللفظ ولم يكن تابعة له في البواقي وهي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمها حكم
الفعل لانها مسند الى ظاهر بعدها فكما ان الفعل اذا اسند الى ظا
هر بعده مفرد سواء كان المسند اليه الواقع للفعل مفردا او مثنى
او مجموعا على الصحيح فكذلك حال الصفة مع بعدها وكما ان الفعل
يجب تذكيره اذا كان فاعله مذكرا او تانيثه اذا كان مونثا
حقيقيا ويجوز تذكيره وتانيثه اذا كان مونثا غير حقيقي
فكذلك حال الصفة بالنسبة الى ما بعدها فتقول مررت برجل
قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلامهما
وبامراة قايم ابوها بخلاف الجهة السابقة فانها في الصفة
ليست من جهة نسبتها الى ما بعدها فحكم برعاية المطابقة

بينهما فيهما ومنه اي من عدم المطابقة بينهما في غير لحنة البتا
بقة قوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها فان
الظالم صفة القرية لفظا مع انه مذكر لا مؤنث ولما فرغ عن الصفة
اخذ ان يبين الان البدل فقال البدل على اربعة اوجه احدها
بدل الكل من الكل ان كان مدلول البدل مدلول المبدل منه
بمعنى ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه لا ان كان
مدلوله عين مدلول المبدل منه لان مدلول اخاك في نحو قو
لنا رايت زيدًا اخاك ليس مدلول زيد لغة الا انهما يصدقان
على ذات واحد وثانيها بدل البعض من الكل ان كان مدلول
البدل جزا من مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه فان
راسه بدل من زيد وهو بعضه وثالثها بدل الاشتمال اذا
كان بين البدل والمبدل منه تعلق بغير الكلية والجزئية سواء
كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس
وذلك كما ورد في التنزيل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
واعجبني زيد ضربه او زيد علمه والمراد من الاشتمال اشتمال معنى
الكلام عليه اذ معنى سلب زيد ثوبه انه مشتمل على نسبة
السلب على الثوب فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي

بدل الاشتمال من الشهر الحرام

بدل

بدل الاشتمال وهذا جيد وقال بعضهم انما سمي بدل الاشتمال لا
ن الاول مشتمل على الثاني وقال بعض آخر انما سمي بدل الاشتمال
لان الثاني مشتمل على الاول وكلاهما ليس بمستقيم لان غلامه
في قولك ضرب زيد غلامه بدل من زيد بدل الاشتمال مع ان
زيد ليس بمشتمل على غلام ولا الغلام عليه ورابعها بدل الغلط
ان لم يكن بينهما تعلق اصلا نحو مررت برجل حمار وسمي
بدل الغلط وان كان المبدل منه غلطا اذ الغلط سببه فسمي
المسبب باسم السبب وذلك كثير ويحتمل ان يكون المراد
بالغلط المغلوط منه اي بدل من المغلوط بذكره والغرض من
ذكر هذا البدل تعليم التدارك من الغلط فانك تريد شيئا فسبق
لسانك ذكر شيء فتداركته بذكر مقصودك ومما قلنا وجه عرف
وجه الانحصار على الاربعة المذكورة فان قيل ان هذا الحصر
غير جامع لجميع اقسام البدل لان البدل الكل من البعض
خارج عنه نحو نظرت القمر فلكه فان الفلك بدل من القمر بدل
الكل من البعض والجواب عنه بمنع الجواز لانه لا يهتدي من
العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان يكون هذا البدل
بدل الكل من البعض فلم لا يجوز ان يكون بدل الاشتمال لان

الفكر يشتمل عليه وظاهر انه كذلك فيكون داخلا تحت الابدال الاربعة
لا خارجا عنها وعطف البيان هو اسم غير صفة يجري مجرى التفسير
قوله اسم يتناول المقصود وغيره وقوله غير صفة يخرج الصفة
وقوله يجري مجرى التفسير يخرج ما هو سوى الفرض لان غيره
غير جار مجرى التفسير مثاله نحو جاءني ابو عبد الله زيد او جاءني
زيد ابو عبد الله قوله اذا كان مشهورا بالكنية قيد بقوله او
جاءني زيد ابو عبد الله فقط وبين البدل وعطف البيان
فرق ذكر في المطولات فليطلب فيها والعطف بالحروف وحروف
العطف تسعة الاول الواو فانه للجمع المطلق اي من غير تر
تيب نحو جاءني زيد وعمرو ومما يدل على ان الواو للجمع المطلق
من غير ترتيب قوله تعالى خلق الموت والحيوة فانه قدم الموت
على الحيوة مع انها في الخارج قبل الموت لان الغرض نفس
الجمع دون الترتيب والثاني الفاء وهو وضع للترتيب اي
الجمع فيه الترتيب من غير مهلة اي لا يتخلل بين الاول والثا
ني فصل ولا مهلة او فا بقوله مع التعقيب مثاله نحو جاءني زيد
فعمرو يعني جاءني عمرو بعد مجيء زيد اي لم يتصل على آخر حتى
جاء عمرو وانما قلنا اي يتخلل بين الاول والثاني فصل ولم يقل

زمان

زمان لانه يجوز ان لا يتخلل بينهما فصل وان كان بينهما زمان
كثيرة كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما لا يرد النقض
بقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا فان
مجيء البأس انما يكون قبل الاهلاك فلا يكون الفاء للترتيب
وقد قلتم انها للترتيب لانه محمول على الحكم بمجيء البأس فكان معناه
اهلكناها فحكمنا بها فان البأس جاءها ولا ريب في كون الا
خبار بحكم مجيء البأس بعد الاهلاك والثالث ثم وهو موضوع
للترتيب اي للجمع فيه ترتيب مع التراخي مثاله نحو رايت زيدا ثم
عمرو وفي يكون رؤيتان والدليل على انها للتراخي عدم جواز ادخالها
على الجزاء لا يتراخى عن الشرط فان قيل ان قوله انها للترتيب
منقوض بقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا
ثم اهتدى لان الاهتداء قبل التوبة والايمان والعمل صالح و
الجواب عنه بالحمل على دوام الاهتداء ولا شك ان دوام الاهتداء
بعدها والرابع او وهو وضع لاحد الشيئين او الاشياء وتعريف المصنف
اولى من تعريف ابن الحاجب وهو قوله او لاحد الامرين لانه يخرج
منه او التي لاحد الامور ويمكن ان يقال بانه اذا كان لاحد الامور

يصدق عليه انه لاحد الامرين فلا يلزم المحذور لكن التعيين
اولى في شرح الزينية مثال او التي لاحد الشيئين نحو جاءني زيد او عمرو
ومثال او التي لاحد الاشياء نحو جاءني زيدا وعمرا وبكرا وغير ذلك ويقال
انها اي او وضعت للشك في الخبر هذا تنبيه منه على ان الشك في
الخبر غير لازم اذ قد يكون المتكلم غير شاك بل يكون مبهما على السامع
كما قلت جاءني زيد او عمرو وانت تعلم ان الجائي زيد ولكنك تاتي
بكلمة او ليبهم على السامع ويقال انها للتخيير نحو اضرب زيدا او
عمرا او قد امرته بضرب احدهما لا على التعيين ولم تجز ان يضربهما
جميعا فليس في ذلك شك بل تخيير لان الشك لا يكون الا في شيء
موجود ولم يكن هناك شيء موجود ويقال انها موضوعة للاباحة
في الامر نحو خذ هذا او ذاك وجالس الحسن او ابن السيرين والفرق
بين الاباحة والتخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما
لم يكن عاصيا لو جلس مع احدهما بخلاف التخيير اذ الامتثال
لا يكون الا بالاقدام على احدهما والخامس ام التي للاستفهام سواء
كانت متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما عندك او منقطعة نحو ازيد
عندك ام عندك عمرو وانها اي الجثة لابل ام شاة بمعنى بل اهي شاة اعلم
ان المتصلة ان تكون قرينة للهمزة حتى يفيد معا معنى اي نحو ازيد عندك

ام عمرو

ام عمرو اي ايهما عندك ولا يقع هذه الا بعد الاستفهام والمنقطعة ان
يستانف بعدها الكلام وهي يقع بعد الاستفهام والخبر ولا يكون الاستفهام
عن التعيين لان وضعها ان ياتي كالاضراب عن الجملة المتقدمة
استفهامية كانت او خبرية فاذا قلت اعندك زيد استفهمت عنه
ليجيب السؤل بلا او نعم ثم ظهر لك ان الذي يظن كونه محل
السوال عنه عمرو ولا زيد فاعرضت عن الاستفهام عن زيد و
شرعت ان يستفهم عن عمرو فقلت ام عندك عمرو وهذا
بمنزلة بل عندك عمرو واذا قلت انها لابل ام شاة فكانك رايت
جثة من بعيد فظننت انها ابل ثم عرض بك شك فيما اخبرت
به فاعرضت عن الاخبار وقلت مستفهما ام شاة بمعنى بل اهي شاة
واعلم ان ذكر الجملة المنقطعة الواقعة بعد الاستفهام لازم
لانك لو لم تقل ام عندك عمرو وبل تقول ام عمرو لالتبس
بام المتصلة ولا يلتبس في الخبر فلم يكن ذكر الجملة ح لازما
والسادس لا التي للنفي بعد الاثبات اي لنفي ما وجب للاول نحو
جاءني زيد لا عمرو ولا يجيء بعد النفي لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو لانك
لم يوجب للاول شيئا فتنفيه والسابع بل وهو موضوع للاضراب
عن الاول واثبات للثاني منفيا كان الاول او موجبا مثال الموجب

لاجل خوف اللبس صح

لانه لم يثبت في الاول شيء حتى تنفيه

وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه

الاضراب

نحو جاءني زيد بل عمرو ومثال النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففي
الاول اضراب عن نسبة المجيء الى زيد فاثبته لعمرو وفي الثاني
وجهان احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو وهو ح للاضراب
عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه
بل ما جاءني عمرو وهو ح لبيان من نسبة اليه عدم المجيء اقول
لو قدم مثال النفي لكان احرى نظرا الى صيغة البديعة وهي
اللف والنشر على الترتيب والثامن لكن وهو وضعت
للاستدراك بعد النفي اعلم ان لكن للاستدراك فيها اما ان يعطف المفرد
على المفرد او الجملة على الجملة فان كانت الاول كانت بعد النفي لانها
وضعت للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاثبات
فاذا عطف المفرد على المفرد لم يكن بعدها نفي لان المفرد لم يكن
نفيا واذا لم يكن بعدها نفي وجب ان يكون قبلها نفي ليحصل
المغايرة بينهما نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وما رايت زيدا لكن عمرا
فان كان الثاني فيجوز ان يكون بعدها النفي وان لا يكون نحو
قام زيد لكن عمرو ولم يقم زيدا لكن عمرو قام واذ تقرر ذلك فاعلم
ان قوله للاستدراك بعد النفي اذا كانت على اطلاقه ليس بجيد
والصواب ان يقول ولكن للاستدراك بعد النفي اذا كانت لعطف

المفرد

المفرد على المفرد والفرق بينهما اي بين الاستدراك والاضراب انك تبطل
بالاضراب الحكم السابق نحو جاءني زيد بل عمرو فانك بالاضراب تبطل
الحكم السابق وهي المجيء وانك بالاستدراك لا تبطل اي حكم السابق
نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فانك بالاستدراك لا تبطل الحكم السابق
وهو عدم المجيء والتاسع حتى التي بمعنى الغاية نحو ضربت القوم حتى
زيدا وقيل بقوله بمعنى الغاية لانها لو كانت ابتدائية لا يكون عاطفة
وكلامنا في العطف وينبغي ان يكون ما بعدها مما يصح دخوله
فيما قبله والفاء في قوله فلا يجوز جواب الشرط المحذوف تقدير
الكلام اذا كان الامر على ما فصلناه فلا يجوز ان يقال جاءني القوم
حتى حمار كما يجوز ان يقال جاءني القوم وحمار وقوله لان الحمار
لا يكون من جنس القوم لتعليل بقوله فلا يجوز وهذا غير
مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي البعض مذكور فلذا شرحنا
الفصل الرابع في بيان الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره
اي مدار الكلام على ثلثة معان وفي قوله الفاعلية والمفعولية
والاضافة نجان الرفع والجر والثاني اولى وصح الجواز ووجه اولوية
الجر قد سبق غير مرة فالرفع في الاصل للفاعل والنصب للمفعول
والجر للمضاف اليه وذكر لان الفاعل اقوى من المفعول لانه

غير مستغني عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص الفاعل
الذي هو اقوى بالرفع الذي هو اقوى الحركات لانه يحصل
من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين والمفعول
الذي هو فضل بالنصب الذي هو فضلة واما المضاف اليه فان
ما بينهما لانه فاعل في المعنى مرة والمفعول غيره اخرى فاختص بالجر
الذي هو متوسط بين الرفع والنصب سلوكا بطريق التوافق وما
سوى ذلك اي من الفاعل والمفعول والمضاف اليه ملحق بها
اي ما ذكر منها على سبيل التشبيه والتعريف فالملحق بالفاعل اي
الذي يلحق بالفاعل خمسة احدها المبتداء وخبره اي خبر المبتداء
فانهما ملحقان بالفاعل اما الاول فمن جهة كونه مسندا اليه
واما الثاني فمن جهة كونه جزء ثاني من الجملة كالفاعل والثاني
خبر ان وهو ملحق بالفاعل من حيث انه جزء ثان من الجملة
والثالث اسم كان وهو ايضا ملحق به من حيث انه مسند اليه
كالفاعل والرابع اسم ما ولا التي بمعنى ليس والخامس خبر لا التي
لنفي الجنس وهذان مشبهتان بالمشبهة بالفاعل اما اسم
ما ولا فانه مشبه باسم ليس وهو مشبه واما خبر لا فانه مشبه
بخبر ان وهو مشبه بالفاعل من كونه جزء ثان من الجملة و

والمفعول

والمفعول خمسة الاول المفعول المطلق والثاني المفعول به والثالث
المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول معه وقد مر
تحقيقه والملحق به اي بالمفعول سبعة الحال والتميز والمستثنى
المنصوب فانها ملحقات بالمفعول في كونها فضلة وقيد
المستثنى بالمنصوب لانه لو كان مرفوعا او مجرورا لا يكون
ملحقا به وخبر كان اي من جملة الملحقات بالمفعول خبر كان
وهو ملحق به من حيث انه يجيء بعد المرفوع واسم ان واسم لا
التي لنفي الجنس فانها مشبهات بالمفعول لان خبرها اذا
كانت مشبهة بالفاعل يكون اسماءها مشبهة بالمفعول
وخبر ما ولا عند الحجازيين وهو ايضا مشبهة من حيث انه
يجيء بعد المرفوع والجر الاصل للمضاف اليه اما بالحروف او بالا
ضافة المعنوية لما مر واما غير الاصل اما بزيادة حرف الجر
في المرفوع نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والاصل حسبك مبتداء
درهم وكفى الله شهيدا او بزيادة حرف الجر في المنصوب نحو خبر
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين او بالاضافة
اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور في
التقدير منصوبا كما في الاول او مرفوعا كما في الثاني واعراب

الفعل غير حقيقي كله اذ ليس فيه اي في الفعل فاعلية ولا مفعولية
وللاضافة بل لمشابهة الاسم وقد يقال للاعراب على ضربين صريح
وغير صريح فالصريح اي الاعراب الصريح اما بالحركات او بالحروف
وقد ذكر اي الاعراب بالحركات او بالحروف في صدر الكتاب وغير
الصريح اي الاعراب غير الصريح ان يكون الكلمة موضوعة على وجه
مخصوص وما ذاك اي كون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص الا في
المضمرات الا ترى ان انت وضع للمرفوع واياك وضع للمنصوب
ولا رفع اي ولا رافع في اللفظ ولا نصب اي ولا ناصب فيه وقد سبق
ان حد الاعراب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل فيلزم
من ذلك ان لا يكون اختلاف الصيغة اعرابا ولذا قلنا ان جميع
المضمرات مبنية واختلف صيغتها في احوال الاعراب فاذا قلت
هو فرح فهو مبني غير انه كناية عن اسم مرفوع نحو زيد ولا رجل هذا
سمي ضمير مرفوع ولما كانت المضمرات نايبة مناب الاسماء ظاهرة
في الرفع والنصب والجر احتيج لي تميز ما وقع نايبا عن مرفوع
عما ناب عن منصوب او مجرور وضع لكل صيغة ولم يتميز بينهن
بالاعراب لما فيهن من سبب البناء الذي ذكرناه فيل فحصل
من اختلاف الصيغة الدالة على ما يدل عليه الاعراب وهذا نوع اعراب

لكن حد

لكن حد الاعراب منتف فلذا اعبر عنه بالاعراب غير الصريح وهي
اي المضمرات على ضربين متصل بالجر والرفع والاول اولى وهو اي
الضمير المتصل ما لا ينفك عن اتصاله بشيء ولا يلزم تعريف الشيء
بنفسه حيث عرف المتصل بالاتصال لان المراد بالمتصل
المصطلح وبالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما
ذكرته وهو اي الضمير المتصل ثلثة انواع احدها المرفوع وثانيها
المنصوب وثالثها المجرور وكل منها اي من المرفوع والمنصوب
والمجرور بارز الا المرفوع فانه اي المرفوع يجيء مستكنا ايضا
اي كما يجيء بارزا وغير المرفوع لا يجيء مستكنا لعدم شدة الاتصال
بعامله بخلاف المرفوع وذلك الاستكنان اما ان يكون لازما
اي لا يكون الفعل الا مسندا اليه او غير لازم في اربعة اي في اربع
صيغ افعال وهي افعل على صورة امر المخاطب وافعل على صورة
المتكلم وحده ونفعل على صورة المتكلم مع الغير وتفعل اذا كان
للمخاطب المذكر وقيد به لانه لو كان للغايبة لم يكن الاستكنان
لازما نحو تضرب هند فهذه الافعال كلها مسندة اليها مستكن
فيها من انت وانا ونحن اقول قوله المذكر مستدرك لان قوله
للمخاطب يغني عن ذكره وغير اللازم اي الاستكنان التي لا يكون

اي يكون الفعل مسندا اليه تارة والى غيره تارة اخرى
فالازم اي الاستكنان اللازم

لا زمان الماضي المذكر نحو فعل وفي المضارع المذكر نحو يفعل وكذا المؤنث
اي مؤنثها نحو فعلت وتفعل فان الاستكنان في هذه الافعال
غير لازم نحو ضرب زيد ويضرب زيد وضربت هند وتضرب قدم
زيد يضرب وهند ضربت او تضرب وفي اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة فاذا رفعت بها اي باسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة اسما ظاهرا بقيت هذه المشتقات فارغة
اي خالية عن الضمير نحو زيد ضارب غلامه او مضروب غلامه
او حسن وجهه واذا لم يرفع بها وجد فيها الضمير نحو زيد ضارب
او مضروب او حسن والضمير المنفصل كالمظهر اي كالاسم
المظهر في الاستقلال اي في انه يمكن التلفظ به ابتداء اي من غير شيء نحو
هو زيد او انت حسن او انا عالم او نحن عارفون وهو اي
الضمير المنفصل كالمتصل يكون للمرفوع نحو فعل كذا والمنصوب
نحو اياك اكرمت ولا مجرور له للمنفصل لان المضمر انما يقع هو
قع مظهر ومظهره لا ينفصل عن الجار لانه اما حرف او مضاف
ومن المعلوم عدم وقوع الفصل بين الجار والمجرور و
بين المضاف اليه كذلك المضمر لا ينفصل عنه بخلاف المرفوع
والمنصوب فان مظهرهما ينفصلان عن عاملهما و

وعدد

وعدد الفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا
اما المنفصلة فانها اربعة وعشرون لفظا لانها اما المرفوع
او المنصوب والمرفوع منها اي من المنفصلة اثنا عشر انا
نحن انت بالفتحة انت بالكسرة انتما انتم انتن هو هي هما
هم هن اعلم ان انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم و
اصله ان بدليل قولهم في اللغة الشايعة ان فعلت كذا بدون
الالف لفظا وقد يتوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو
انه والحق الالف في حالة الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف كقوله
انا سيف العشيرة فاعرفوني ولا يجوز ان يقرا بدون الا
لف لانه لو قرا بدونه يلزم ان يكون الشعر غير موزون
وانا نحن فانه جمع انا من غير لفظه كالنساء للمراة وكذا
للتثنية والجمع وانما امتنع التثنية والجمع من انا لافتقار
التثنية والجمع الى انضمام بعض الى بعض من جنس كرجلان
ورجال وهنا لا ينضم المتكلم اي المتكلم بل ينضم اليه غايب او مخاطب
نحو انا وزيد وانا وانت ولا يجوز ان يقال انا وانا فعلنا
فيمتنعان من لفظه وبين نحن لانه من المضمرات وقد
قلنا انها مبنية وعلى الحركة لالتقاء الساكنين وعلى الضم

لانه اقوى الحركات و~~اما انت فان الضمير~~ وهو بالدلالة على الا
ثنين وما فوقهما اقوى فناسب ان يعطى اقوى الحركات
واما انت فان الضمير ان والتاء للمخاطب ووضع ان لث ذكر
المخاطب المتكلم في كون المشاهدة دالة عليهما وزيادة التاء
للفرق بينهما واختص الزيادة بالمخاطب لانه بعد المتكلم لكونه
منتهى الكلام وايضا انا فيه زيادة بالتاخير اوجب وحركت
لالتقاء الساكنين ذ واما اختلاف حركة المذكر والمونث لرفع
اللبس واختصاص المذكر بالفتحة لتوجيه المذكر لان الفتحة
ضرب من الكسرة واما انتما انتم فالقياس فيهما ان يقال
انتا وانتو لان الالف علم التثنية والواو علم الجمع في الرفع
الا انهم تركوا القياس لانهم لو قالوا انتا وانتو الزمهم
ان يقولوا هو وهوا فكان يودى الى اجتماع حرفين
معتلتين واجتماعهما مستثقل وغير المتمكن ضعيف فهربوا
عن هذا المستثقل وابدلوا من واو هو ميما لان الميم من مخرج
الواو ثم لم اجروا الباب على طريق واحد فقالوا انتما انتم وضربتما
وضربتم وضم ما قبل الميم في هما وانتما لان الميم شفوية فجعلوا
حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي انتباعا واشتركوا

في التثنية

في التثنية بين المذكر والمونث ولم يشتركوا في الجمع جريا على
طريق المظهر وقالوا في جميع المونث هن وانتن ولم يجمعوا
بالالف والتاء ليكون المخالفة واقعة بين الفرع والاصل
اعني المضمر والمظهر واختصوا النون لكونها علم الجمع في
ضربنا وضربن وشددت لان اصلها همن وانتمن بدليل
وجود الميم في التثنية فقلبت الميم نونا كما قلبت الميم من
النون في عمير وعنبر ثم ادغم واما المنصوبة منها فانها
كذلك اي كالمرفوع في كونها اثنا عشر اياي ايانا اياك اياك
بالفتح في الاول والكسر في الثاني اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما
اياهم اياهن اعلم ان في اللواحق باياي من الياء والكاف
والهاء اشكالا ولهذا اكثر اختلاف العلماء فيها واسد المذ
هب واصحها ما ذهب اليه سيبويه وجمهور البصريين وهو
ان ايا اسم مضمر وما اتصل به حروف تدل على احوال المرفوع
اليه من المتكلم والمخاطب والغايب ولاحظ لهن في الاعراب
والدليل على انه مضمر اليه بمضمر انه في جميع الاحوال منصوب
المواضع وليس في الاسماء الظاهرة اسم يلزم النصب
الا ما كان مضافا نحو ذات مرة او مصدرا نحو سبحان

وليس ايا واحد منهما فلما لزم النصب كلزوم انت واخواته
بالرفع دل على انه اسم مضمر مثله فاياي المنصوب كانت في المرفوع
واذا ثبت انه اسم مضمر كانت الكاف اللاحقة به حرفا مجردا من
معنى الاسمية للمخاطب كاللواحق في انت وانتما فانها حروف
اجماعا وانما قلنا انه حرف مجرد للمخاطب لانه لو كان اسما
لكان له موضع من الاعراب لكن ليس من ضماير المرفوع
واما النصب فلانه انا صلح واما الجر فلانه اما بحرف الجر وليس
هنا حرف جر ليكون مجرورا به واما باضافة ايا اليه ممتنع
جميع قد قام الدليل على انه اسم وهو لا يضاف وعلم مما ذكرنا فساد
قول الخليل انه اسم مضمر مضاف الى الكاف وقول ابي اسحاق
الزجاج انه اسم ظاهر مضاف الى ما بعده وقال جماعة من
الكوفيين ان المضمر ما بعد ايا وايا دعامة لم يعتمد عليه و
هذا ايضا فاسد لان الشيء لا يعتمد بما هو اكثر منه لان
المعمول هو هو المقصود والعماد وانما يجيء لاجله ومن
المعلوم انما يكون مقصودا اعلى مرتبة مما يجيء به لاجله
واللفظ تال المعنى فيلزم ان لا يعتمد شيء مما هو اكثر منه و
اما الجواب عن تمسك من قال انه مضمر مضاف الى ما بعده

بوقوع

بوقوع الظاهر موقع هذه الحروف بالجر فيما حكي عن بعض
العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب فهو
انه شاذ لا اعتداد به وعدد الفاظ المتصلة ثلثة و
عشرون لانها اما للمرفوع او المنصوب او المجرور المرفوع
منها اي من المتصلة احدى عشر فعلت فعلنا فعلت
بالفتح وفعلت بالكسر فعلتما فعلتم فعلتن تفعلين
فعلا فعلوا فعلن وانما جعل الضمير المتصل في نحو فعلت
على حرف واحد ليخالط الفعل ليصير كاحد اجزائه ويستدل
بذلك على شدة امتزاج الفعل بالفاعل وانما اختصت التاء
للمتكلم والمخاطب مع ان الاولى ان يجيء بحروف اللين
لانهم قصدوا ابدال هذا الضمير لقوته لكونه ضمير فاعل ولكونه
اسماء ولان الاصل في الاسماء الاعراب والاصل فيه
الحركة لما من قصد الكتاب والحركة مستقلة على
حروف اللين والتاء شبيهة بها العرب بمخرجها من مخرج
الواو والمخالفة بين حركتي ~~المتكلم~~ المتكلم والمخاطب
للفرق وتعيين الضم للمتكلم لقوته لدلالته على المذكر
والمؤنث وجميع ما ذكرنا من زيادة الميم وضم التاء وحذف

الواو وتشديد النون في انتما وانتم وانتن جاريةٌ في فعلتما و
فعلتم وفعلتن ليجري المتصلات في تلك المنفصلات والالف
في فعلا للتثنية والواو في فعلوا للجمع ولم يعوض عن النون
فيهما وان كان عوض عنهما في فعلتما وفعلتم والاصل
فعلتموا ليحصل الفرق بين المستكن والبارز فالالف في
فعلا التثنية المستكن في فعل في زيد فعل والضمير البارز
في فعلتا التثنية البارز في فعلت البارز لظهورها على
حالا من المستكن فلا يلزم من التعويض ثم التعويض هنا
ولم يسووا في الغيبة بين تثنية المذكر والمؤنث مع انهم
بتعويض يسووا بينهما في الخطاب لانهم قد امكنهم الفرق
في تثنية الغيبة باقحام التاء نحو فعلتا وامتنع ذلك
في الخطاب لانه قد زيد التاء للخطاب فلو زاد وها اخرى
يلزم اجتماع التائين وهو مستكن فهذا حكم الضماير اللا
حقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغايب
المستكن كزيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب
وكذا ضمير المخاطب والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل
او انا افعل او نحن نفعل ويتميز هذه الافعال بالزوايا التي

كانت

كانت معتقبة في صدره فتقول في الغائبين يضربان
وفي الغائبين يضربون كما قالوا ضربا ضربوا الآن المضا رع
لما كان معربا عوضوا عن الاعرابية النون وفي الغائبين
تضربان ولم يلحقوا اخره التاء لان التاء فيهما ولم يغني عن
ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا ضربن ويقولوا في تثنية المخاطب
وجمعه تضربان وتضربون وفي المخاطبة تضربين فتلحق
الياء باخره علما للضمير المؤنث اذ التاء في اوله علم الخطاب
ولا يمكن ان يزاد تاء اخرى لاجتماع الزيادتين المتماثلين
فجاؤا بالياء لانها علم المؤنث في هذي وفي تثنيتها تضربان
ولم يفرق بينها وبين تثنية المخاطب كما لا يفرق في الماضي
ضرورة وفي جمعها تضربن كما تقول يضربن في الغايب
وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان حروف المضارع في صدره
يغني عن ابراز الضمير ويؤمن الباس والمنصوبة منها
اي من المتصلة اثنى عشر اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكر
مكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن ولفظ
المجرور كلفظ المنصوب لاتحادين لفظهما قد سبق
في صدر الكتاب الآن ياء المتكلم في المنصوب يلحقها نون

اكرمهما

عماد تحوض بني صيانة للفعل عن دخول الكسرة وفي المجرور

لا اي لا يكون للمجرور نون عماد الا في مني وعني وقدني

وقطني بمعنى حسبي لئلا يزول بناءهن على السكون بسبب

اتصال ياء المتكلم بهن وتاء للمتكلم والنون اذا كان معه

غيره ويكون ما قبله اي ما قبل المتكلم ساكنا في المرفوع لانه ضمير

الفاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلم لم يكن ما قبل في المر

فوع يلزم وجود ما ليس في كلامهم وهو توالي اربع

حركات متواليات في كلمة واحدة ويكون ما قبله

في المنصوب باقيا على حاله ولا يسكن ما قبله لو كان متحركا

لانه ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان

اتصل بالفعل تقول في المرفوع اكرمت اكرمنا ودعونا رمينا

قلنا اعطينا وتقول في المنصوب اكرمني اكرمنا ودعانا و

رمانا واعطانا خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول

لا يجاب عند دلالة دليل عليه يضمر العامل عند دلالة دليل عليه

فاضمار العامل في زيد يضرب فانك اضمرت فاعلا لدلالة زيد المذكور

قبله والفاعل معمول الفعل وذلك اي اضمار العامل في

السماعية قليل منها اي من اضمار العامل ان واقعة بعد الحروف

الستة

الستة وقد سبق ذكرها ومنه اضمار ان بعد فعل الشرط

اي حال كونها مقارنة بالفعل الشرطي يجاب بالفاء

الا ما استثني منه وكذا قد سبق ذكرها ومنه اضمار رب

بعد الواو والفاء وبل واعلم ان المصنف اورد اللف

والنشر مرتبا لانه ذكر اضمار رب بعد الواو ثم اضمارها بعد الفاء

ثم اضمارها بعد بل فاورد مثال الاول بقوله في قول الشاعر

وبلدة لا ترام خائفة زوراء مغبرة جوانبها اي رب بلدة تحليه

اي على اضمار رب بعد الواو وقول رؤبة وقاتم الاعماق

خاوي المخترق اي رب قاتم الاعماق ومثال الثاني بقوله

وقول امرء القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب مثلك ومثال

الثالث بقوله وقول الاخر بل بلد ذي صعد واصباب

اي رب بلد ذهب الكوفيون على ان الاسم الواقع

بعدها مجرور بالواو لكونها تنزلت منزلة رب و

البصريون على انه مجرور برب مضمرة بعدها لكثرة الا

ستعمال ومن ذلك اي من اضمار العامل اضمار كان في

قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي

ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فذهب سيبويه على جواز
اربعة اوجه الاول رفعهما والثاني نصبهما والثالث
نصب الاول ورفع الثاني والرابع رفع الاول ونصب
الثاني والوجه الثالث اقوى الوجوه لان نصب
الاول ورفع الثاني على تقدير ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف
المبتداء من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها في
الاغلب جملة اسمية فالوجه الرابع اضعف الوجوه و
رفع الاول ونصب الثاني لانه لابد من تقدير عامل فيهما
وهو كان وهي اما تامة او ناقصة وتقدير التامة ضعيف
لانها قليلة الاستعمال وما قل استعماله ضعيف حذفه فتعين
تقدير الناقصة فيلزم كثرة المحذوف واما نصب الثاني
فتقدير كان لكن حذفه بعد الفاء على غير القياس
بخلاف المبتداء وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا والوجه الاول والثاني متوسطان في القوة والضعف
لان احد الجزئين من كل واحد منهما جار على القياس
والجزء الآخر غير جار عليه اما الوجه الاول فلان رفع الثاني

على القياس في حذف المبتداء واما رفع الثاني فباضمار كان
وهو ضعيف كما مضى في الوجه الرابع وتقديره ان كان في
عمله خير فجزاؤه خير واما الوجه الثاني فلان نصب الاول
على القياس السابق في الوجه الثالث واما نصب الثاني
فضعيف كما مضى في الوجه الرابع والتقدير ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذه المسئلة سماعية لانه لا يضمر شيء
اخر كما ذكر قبله لان الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه
الا عند تحقيق دليل يدل عليه وما يدل على اضمار ان
المصدرية وان الشرطية فيما ذكرناه والذي يدل على اضمار
رب في الامثلة المذكورة وهو الواو والفاء وبل لانها
لما اشتهرت في كلامهم بقيامها مقام رب صارت دليل
على اضمارها واما الله لافعلن بالجر فشاذ لعدم شيء
يدل على اضمار حرف الجر وان نصبت الله على حذف الجار
واتصال الفعل اليه نحو ما احسنا والقياسية لا تضمر
الا بدليل الحال او بدليل ما سبق من الكلام فمن الاول
اي من اضمار القياسية بدليل الحال قولك للمتهيئ للسفر
مكة وقولك للمستهلين الهلال والله باضمار يريد في الاول

وباضمار ابصروا في الثاني ومن الثاني اي من اضمار القياسية
بدليل ما سبق من الكلام قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم
حنيفا بنصب ملة باضمار نتبع بدلالة كونوا هودا
او نصارى عليه لان معناه اتبعوا ملتنا ابراهيم
وبل للاعراض عن ذلك وقد نصب الاسم بعده فدل على ان
التقدير نتبع ومنه اي ومن الثاني من فعل هذا فقلت زيد
برفع زيد باضمار فعله اي فعله زيد هذا لدلالة ما سبق من
الكلام وهو من فعل هذا على ذلك لانه سؤال عن شخص
فعله فلا بد من تقدير فعل قبل زيد في الجواب ليكون
الجواب مطابقا للسؤال والاضمار في القياسية بدون
ذلك اي بدون دلالة الحال او ما سبق من الكلام لا يجوز
وقريب من هذا اي من الثاني الاضمار على شريطة التفسير
لان الدال عليه اي على الاضمار على شريطة التفسير لفظ
ايضا اي كما كان الدال على الاضمار في القسم الثاني لفظا
الا انه اي الدال في الاضمار على شريطة التفسير يعقبه اي يتأخر
عنه والدال على الاضمار في القسم الاول ما سبق من الكلام
ثم ان يفيد العامل المضمر على شريطة التفسير اما بلفظه

معناه

١٠٨

معناه كما في زيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته ولا يجوز ان يكون
منصوبا بالفعل المؤخر عنه لانه مشغول عنه بضميره لانه مفعوله
وليس لضربت الا مفعول واحد واما بمعناه نحو زيدا مررت
به يعني جعلت على طريق زيدا اذ من مررت بالشخص يدل
على جعله على طريق فيمتنع ان يضمر مررت لانه لا
يعمل النصب بدون واسطة لانه فعل لازم ولا واسطة
في زيدا في مثالنا او بلازم معناه نحو عمرا ضربت غلامه يعني
اهنت عمرا لان ضرب الغلام مستلزم لاهانة السيد
ولا يجوز ان يقدر ضربت قبل عمرا اذ ضرب الغلام
لا يدل على ضرب سيده والرفع في هذه الصور
احسن وان كان النصب كثير الاستعمال
لعدم الحاجة مع الرفع الى الاضمار الذي يحتاج
الى التفسير تمت بعون الله وحسن
التوفيق تاريخ سنة تسع عشر والف في شهر
رمضان المبارك في چهارشنبه وقت العصر
تاريخ سنة تسع عشر والف في اواخر شهر رمضان المبارك
في يوم چهارشنبه وقت العشاء ١٠١٩



مضرة التي يرمح افندبن دخانه حقنده كوندرمه بك حديث شريفدر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا هريرة

اقوام في آخر الزمان يتوددون بالدخان ويقولون انهم من امتي وليس

انهم من امتي وفي بعض الاخبار انهم من اهل الشمال وهو شرار الاشقياء

وهي شجرة مرة خلقت من بول ابليس لعنة الله تعالى عليه قال الله عز وجل

ان عبادي ليس لك عليهم سلطان قد غشي فبال فخلقت تلك الشجرة من

بوله لعنة الله عليه وهذا الحديث نقل من مجمع

دخان تجربه قلدم ضرر در جمله انسانه

جلاسي محو ايدر قلبك نجوم ظلم ايدر سن جانه

كوزه وعقله ضرر در صفيا عجب معناجانه

بلنكوز ايلدي كنعاد يوزنكي اهل عيانه

وخاطر تجربه قلدم

قد وجب منها الصفا

منها الصفا

قد وجبت منه

الصفا ما وجدوا

من مقالات شيخ بن نور الله

في حق الدخان

كوكا توتن ايله بر خلق جهان نه كيتمدي ! قد وجب من اشربه ما وجدوا منها الصفا

دفع مرض ديوب ايچنده سنز اولور نجسله فانظر اليهم يا اخي لم يرضوا كيف الردوا

صبح مسانوش اينه ايله ديه نظر دقتله فسودوا وجوههم بئس المجني بئس البلاد

صبح ومنع البلاء لازم ايكن حاكمه ابدا وهم ما يتفعلوا الا اهل الهوى

سى ايدوبن شربي ايچه حق رضا ويرمي بو لار ذنب لهم ويح لهم يوم البقا يوم اللقا

الله ايچن زهر ايدر نه در بوتتن اولدن بو يسعون في صحح الهوى وكانوا من اهل الشقا

بهركم ايچر مسلم دكل ارامز كرمسون اولر فاجتنبوا يا قومنا لا ينبغي لاهل التقى

مقبل با اعنا الشيخ فكانه شربه كفر فاستعذ بالله اي دلي من التوكل من الهوى

يا ربنا واغفر لنا اسرافنا في امرنا

ادم لنا اعطي لنا كل الصفا

بير جاني بيخ

بنم جانم سليم كرم ايله لطف

واحسان ايله بنم جانم سليم

باب هر کیم ... سنه بغلیه‌جك اولسه صوڭ قوین غنده اوچ قل هو الله و بر فاتحه
اوقویه انا اعطیناك سوره‌سنی اوقویه اوچ ... ابن ... سنی کره
قلمندن اوغلان قلمندن قز ... بعض ادم ... فی جنبه اوچ قل هو الله
اچنده اوقویه‌لر ... بری اید بغلیوب اوسته بو آیتی
اوقیه‌لر انده بر قاچ ... ایت ... بعد بالاذن ... الحاکم الحاکمین





